سلسلة "الطريق إلى الاستقلال" - ١١

«خارطة الطريق».. إلى أين؟



قيس عبد الكريم
فهد سليمان
تيسير خالد
معتصم حماده

شركة دار التقدم العربي
الدار الوطنية الجديدة

«خارطة الطريق»..
إلى أين؟

الكتاب: «خارطة الطريق».. إلى أين؟
الكاتب: المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
الطبعة الأولى: نيسان (أبريل) ٢٠٠٤.

الناشر: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر / بيروت.
ص.ب. ٦٠٤٧ / ١٤ بيروت، هاتف ٣٠٥٥٩٦
والدار الوطنية الجديدة / دمشق ص. ب: ٢٢٠٥٥ دمشق، هاتف ٤٤١٨٢٠٢ ☆ ٤٤١٨١٧٢

التنضيد الإلكتروني: دار الشجرة للنشر والتوزيع
دمشق ✆ ٦٣٢٠٧٧٥
تلفاكس: ٦٣٣٦٦٩٥ ــ ص . ب : ٢٩٠٧٠

التصميم والإخراج الفني: منال وليد غنيم

موافقة الإعلام : ٧٦٦٨٥

«خارطة الطريق».. إلى أين؟

قيس عبد الكريم — فهد سليمان

تيسير خالد — معتصم حمادة

قبل القراءة...

خطة «خارطة الطريق» التي تبنتها لجنة مدريد الرباعية (الولايات المتحدة - روسيا الاتحادية - الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) صارت هي المشروع المتوافق عليه دولياً للتسوية الدائمة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

هذا الكتاب، وهو الحادي عشر في سلسلة «الطريق إلى الاستقلال» يعالج هذه الخطة، في نصها، وسياقها السياسي، منذ أن رأت النور للمرة الأولى على يد الاتحاد الأوروبي، إلى أن تمّ إعادة تفسيرها، على يد حكومة شارون، بتحفظاتها الأربعة عشر المعروفة، وعلى يد الإدارة الجمهورية في الولايات المتحدة، على لسان الرئيس بوش في قمة العقبة، وعلى لسان أكثر من مسؤول أميركي تقاطعت مواقفه وعواطفه مع الموقف الإسرائيلي من «خارطة الطريق».

يتألف الكتاب من ستة فصول.

● الفصل الأول: وهو بعنوان «قراءة في خارطة الطريق»، يحاول في دراسة موثقة ومحكمة، أن يرصد السياق السياسي الذي ولدت فيه «خارطة الطريق»، وهو ما تطلب قراءة مدققة لموقف إدارة الرئيس بوش من القضية الفلسطينية، والتوقف أمام الحدث العراقي وتداعياته، ووضع «خارطة الطريق» في الإطار الحقيقي الذي ولدت فيه وتمّ الكشف عنها، ثم يعالج هذا الفصل وقائع قمتي شرم الشيخ والعقبة، وفي السياق نفسه يتناول باقي مكونات القضية الفلسطينية، من اللاجئين إلى الإصلاح إلى الانتفاضة إلى مجمل الاستحقاقات السياسية المترتبة على الحالة الفلسطينية بموجب «خارطة الطريق». ولابد للقارئ المدقق أن يلاحظ أن هذا الفصل - لا يتخذ من «خارطة الطريق» موقفاً جامداً، بل موقفاً سياسياً حقيقياً، حين يدعو إلى الاشتباك السياسي معها، والعمل على رفع سقفها السياسي، وهو الأمر

الـذي يسـتدعي توفـير الإجمـاع الوطنـي الفلسـطينية علـى خيـار الانتفاضة كي يمكن الفلسطينيين مـن فـرض «خارطتهم» سبيلاً إلـى الحل الوطني.

● الفصل الثاني: ويتناول بشكل خاص «خارطة الطريق» وقضية اللاجئين الفلسطينيين، في محاولة لإعادة استقراء المواقف الأميركية، والإسرائيلية، والعربية، والفلسطينية، من قضية اللاجئين، منذ ولادتها فـي العـام ١٩٤٨ وحتـى تـاريخ الكشـف عـن «الخارطـة»، للتـأكيد، عبر الوقـائع، أن الموقفـين الأمـيركي والإسـرائيلي حافظـا علـى ثباتـهما مـن قضية اللاجئين وحقـهم فـي العـودة، وأن الموقفين العربـي والفلسـطيني (الرسـميين) همـا اللـذان سـلكا خطـاً تراجعيـاً، آخذيـن فـي الاعتبـار مـا يمكن أن يقبل به الجانب الإسرائيلي. لذلك يدعو هذا الفصل، إلى بناء حركة لاجئين مستقلة، تشكل جزءاً من الحركة الوطنيـة الفلسـطينية، لكنها تملك في الوقت نفسـه خصوصيتها، موضحـاً فـي الوقت نفسـه ترابـط مكونـات القضيـة الفلسـطينية، وبالتـالي فـإن التنـازل فـي واحـد منـها، يمس بـاقي المكونـات، متخـذاً فـي ذلـك مثـال الدولـة الفلسـطينية، التـي إن هي فقدت سيادتها على أرضها فقدت حتى القـدرة على ضمـان «عـودة» اللاجئـين إلـى الضفـة والقطـاع، عمـلاً بالمشـروع الأمـيركي - الإسرائيلي.

● الفصل الثالث: وهو يعالج قضية تحتل مركزاً متقدماً في الهم الفلسـطيني هـي قضيـة الإصـلاح الوطنـي فـي م.ت.ف، وفـي السـياق، فـي السـلطة الفلسـطينية. أهميـة هـذا الفصـل، لا تكمـن فقـط فـي تحليـل الفساد في سياقه السياسي الاجتماعي، بل وكذلك في قدرته على قطع الطريـق علـى دعوات الإصلاح المزعوم كمـا تطلقـها الإدارتـان الأميركيـة والإسرائيلية، بهدف، استبعاد القيادة الفلسطينية الحالية، لصالح قيادة «بديلـة»، «جديـدة»، لكـن «موثوقـة» (مـن الجـانبين الإسـرائيلي والأميركي) وبالتالي مطواعة لهما. بينما الإصلاح الوطني المطلوب، هو الإصـلاح الـذي يعيـد اسـتنهاض دور المؤسسـة الفلسـطينية، فـي معركـة

الصمود والاستقلال والسيادة، على النقيض تماماً، من المشروع الأميركي - الإسرائيلي.

● الفصل الرابع: يقدم «خارطة الطريق» بنصوصها المتداولة بالعربية والإنكليزية والفرنسية، مع مقارنة بين النص العربي والنص الإنجليزي اللذين وزعتهما الخارجية الأميركية، وكذلك مع مقارنة بين النص العربي (الخارجية الأميركية) والنص العربي الذي عممته «دائرة شؤون المفاوضات» في السلطة الفلسطينية.

● الفصل الخامس: يقدم للقارئ مجموعة من الوثائق الهامة التي نرى أنه بدون الرجوع إليها، والتمعن فيها، يصعب على المتابع أن يمسك بكل المفاصل الرئيسية التي تمكنه من فهم خطة «خارطة الطريق» واستيعاب ما فيها، وقراءة ما جاء بين سطورها.

● أما الفصل السادس: ففيه عرض لـ«مواقف ورؤى» حول خطة «خارطة الطريق» والصراع في الشرق الأوسط، للرئيس الأميركي جورج بوش، ومساعد وزير خارجيته لشؤون الشرق الأدنى وليم بيرنز ووزير الخارجية الفرنسي دومينيك دوفيلبان، والوزير الأسبق للخارجية الأميركية، هنري كيسنجر، الذي، وإن بات بعيداً عن المسؤولية الرسمية، غير أنه مازال يلعب دوراً في التأثير على توجيه السياسة الخارجية الأميركية.

كتاب «خارطة الطريق.. إلى أين؟» خطوة إضافية، للإمساك بكل محطات المسار الفلسطيني، منذ مدريد، وحتى اللحظة، يتكامل مع ما سبقه من كتب السلسلة، ويمهد لعمل جديد.

الناشــران

قراءة في «خارطة الطريق»

١ـ إدارة بوش والقضية الفلسطينية.

٢ـ الحدث العراقي.. وانعكاساته على القضية الفلسطينية.

٣ـ «خارطة الطريق» في مجرى السياسة العملية.

٤ـ قراءة في «خارطة الطريق».

٥ـ «خارطة الطريق».. الغائب الأكبر عن قمتي شرم الشيخ والعقبة.

٦ـ بعد «خارطة الطريق» وقمة العقبة.. قضية وحركة اللاجئين.

٧ـ النظام السياسي وقضايا الإصلاح.

٨ـ حماية الإجماع الوطني على خيار الانتفاضة.

٩ـ الاستحقاقات السياسية واتجاهات العمل.

(١)
إدارة بوش والقضية الفلسطينية[1]

١ـ منذ افتتاح ولايتها في ٢٠/ ١/ ٢٠٠١ حتى أحداث ١١/ ٩ المعروفة أحجمت إدارة الرئيس بوش عن القيام بأية مبادرة سياسية لمعالجة ملف الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبقيت تنظر إلى الانتفاضة على أنها حالة عنف تعالج بإجراءات أمنية عملاً بما ورد في ورقة تينيت. و استندت إدارة بوش في موقفها هذا إلى قراءتها لتجربة الإدارة السابقة، فرأت عدم التورط في الملف الفلسطيني بصعوباته وتعقيداته كي لا يضعف ذلك الدور الأميركي أو يمس بمقام الرئاسة. والتقت هذه القراءة مع استبعاد الإدارة الجمهورية الجديدة لملف الصراع العربي ـ الإسرائيلي من أولوياتها الضاغطة. ورأت واشنطن في «عنف» الانتفاضة و«إرهابها» عائقاً أمام العودة إلى طاولة المفاوضات، وأن وقفها واجتثاث جذورها شرط لازم قبل الدعوة لاستئناف العملية التفاوضية.

في الوقت نفسه ميّزت واشنطن بين الانتفاضة والسلطة الفلسطينية، فجمعت بين الصمت على العمليات الإسرائيلية ضد الانتفاضة ونشطائها وقياداتها الميدانية وبين التحذير من المس بالسلطة ورئيسها ورموزها، منطلقة من أن السلطة لاعب رئيسي في الحل التفاوضي المقبل، وقد يفتح غيابها الباب لاحتمالات غير مدروسة. كما ترى الإدارة الجمهورية أن للسلطة دوراً أمنياً يجب أن تلعبه في وقف الانتفاضة من خلال التعاون مع قوات الاحتلال، ودائماً عملاً بما جاء في ورقة تينيت.

---

(١) راجع بهذا الخصوص ما يلي:

١ـ البحث بعنوان: «الإدارة الأميركية والقضية الفلسطينية من ٢٠/ ١/ ٢٠٠١ إلى ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٢»، ص٨٥ـ١٦٠ من كتاب «السور الواقي..» من إصدار شركة دار التقدم العربي (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق)، الطبعة الأولى: آب (أغسطس) ٢٠٠٣.

٢ـ «نحو خارطة الطريق.. الإدارة الأميركية والقضية الفلسطينية من ٢٤/ ٦ إلى ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٢»، ص٤١ـ٦٨ من كتاب «.. ما بعد السور الواقي»، نفس الإصدار، الطبعة الأولى: أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣.

ومن هنا تبدو واضحة خلفية السياسة المزدوجة التي اتبعتها الإدارة الأميركية. إذ شجعت من جهة قوات الاحتلال على العمل لتصفية الانتفاضة، ومارست في الوقت نفسه ضغوطاً على الجانب الفلسطيني ليلتقي مع عمليات قوات الاحتلال في منتصف الطريق وصولاً لاستئناف التعاون الأمني بينهما.

وبشيء من التدقيق يتبيّن أن المواقف الأميركية من «الانتفاضة»، تقترب بخطوطها العامة، من المواقف الإسرائيلية إن باعتبارها حالة أمنية أو بشروط استئناف العملية التفاوضية وآليات العمل واستهدافاتها.

مثل هذا الانطباع عن السياسة الأميركية دفع الجانب الأميركي، قبل ٩/١١ ليعقد العزم كي يلقي وزير الخارجية كولن باول كلمة في الأمم المتحدة يشير فيها إلى وجود «أفق سياسي» للصراع في المنطقة يأخذ شكل تسوية دائمة ويقود إلى دولة فلسطينية، وإن كان هذا الموقف بقي دون المبادرة السياسية المتكاملة التي قدمها الرئيس كلينتون في ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٠.

أحداث ١١/ ٩ حالت دون إلقاء خطاب باول، لكن الرئيس بوش أوضح في خطابه في ٢/ ١٠/ ٢٠٠١ «أن قيام دولة فلسطينية كان دوماً جزءاً من الرؤية الأميركية، ما دام حق إسرائيل محترماً في الوجود». كما أشار في السياق نفسه إلى تقرير ميتشل كأساس للتحرك. وأكد على المواقف ذاتها في مؤتمره الصحفي في ١١/ ١٠/ ٢٠٠١، وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩/ ١١/ ٢٠٠١ متحدثاً عن دولتين تعيشان بسلام هما إسرائيل وفلسطين. وفي ١٩/ ١١/ ٢٠٠١ ولدت «الرؤية الأميركية» في خطاب باول في جامعة لوي فيل في ولاية كنتكي. ويسجل في هذا السياق أنها المرة الأولى التي تتحدث فيها إدارة بوش عن حل سياسي، يتقاطع مع قرارات الشرعية الدولية، وإن أغفل في الوقت نفسه الإشارة إلى خطوط حزيران (يونيو) ٦٧. كما دعا هذا الحل إلى وقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال وإلى قيام دولة فلسطينية. لكن يسجل عليه من جانب آخر أنه يتهم الانتفاضة بالإرهاب ويدعو إلى وقفها ووقف التحريض ضد الاحتلال، وبالعودة إلى ورقة تينيت كمدخل للولوج إلى الحل السياسي.

الوقائع اللاحقة أكدت افتقاد الرؤية الأميركية إلى الإرادة السياسية التي تحولها من محطة إلى مسار سياسي. وبدلاً من احتواء المواجهة المحتدمة في المناطق الفلسطينية المحتلة وفرت واشنطن للتصعيد الإسرائيلي الغطاء السياسي وأرسلت إلى المنطقة الجنرال انتوني زيني لينهمك بالمسار الأمني. وتضافرت في السياق مجموعة من العوامل والوقائع شكلت ذريعة لإسرائيل لتصعد من عدوانها (اغتيال زئيفي ـ عمليتا حيفا والقدس ١ـ٢/ ١٢/ ٢٠٠١) وصولاً لاستباحة مناطق السلطة وفرض الحصار على الرئيس عرفات. وبلور زيني خطته الأمنية منطلقاً من ورقة تينيت لكن بعد أن جردها من بعدها السياسي، فقضت بتحويل مسؤولية الأمن من مناطق السلطة إلى الاحتلال، فيصبح الدور الفلسطيني والحال هكذا، هو تسهيل أعمال إسرائيل الأمنية والتعاون معها. وهكذا، وبدلاً من أن يعود شارون من واشنطن (١/ ١٢/ ٢٠٠١) مستجيباً للطلب الأميركي بوقف إطلاق النار عاد وفي جعبته تفويض بالعمل لمدة شهرين لقمع الانتفاضة والمقاومة. وهذا هو بالضبط المنعرج الذي أعاد السياسة الأميركية مرة أخرى إلى مسار الحل الأمني لتجاور السياسة الإسرائيلية. ويمكن القول أن مهمة زيني، وخطته مهدت الطريق أمام شارون لينفذ حملة «السور الواقي».

٢ـ حملة «السور الواقي» أسقطت ثلاثة خطوط حمر مغطاة دولياً وأميركياً هي: عدم التعرض لرئيس السلطة، عدم المساس ببنى السلطة ومؤسساتها، والأهم عدم عودة الاحتلال إلى المناطق (أ). وقد عبّر الرئيس بوش عن هذا المنحى السياسي في خطابه في ٥/ ٤/ ٢٠٠٢ أي بعد مرور أسبوعين على عملية «السور الواقي»، قدم فيه تغطية سياسية كاملة للعدوان، وتراجع فيه عن خطاب «الرؤية» إلى مواقع الرؤية الإسرائيلية في تعريف النضال الفلسطيني ووصفه بالإرهاب.

مع انتهاء عملية «السور الواقي» اتضح مدى استدارة المواقف الأميركية من معالجة الموضوع، بما هو احتلال إلى معالجة أخرى عنوانها إصلاح الوضع الفلسطيني. إذ دعت كوندوليزا رايس، ومعها باول، في ٦/ ٥/ ٢٠٠٢ إلى قيادة فلسطينية جديدة. وفي ٧/ ٥/ ٢٠٠٢ دعا بوش في استقباله شارون، إلى إصلاح

المؤسسات الفلسطينية، وهو الموضوع نفسه الذي أثاره كل من بيرنز وتينيت في جولتهما في ٢/ ٦/ ٢٠٠٢. وفي ٨/ ٦/ ٢٠٠٢ أكد الرئيس الأميركي أمام الرئيس مبارك أن الخطوة المباشرة المطلوب البدء بها فوراً هي إصلاح المؤسسات الفلسطينية. وفي ١/ ٦/ ٢٠٠٢ تراجع بوش عن دعوة اللجنة الرباعية لعقد مؤتمر وزاري حول النزاع في الشرق الأوسط داعياً إلى بناء سلطة فلسطينية موثوقة أميركياً. وفي ١٢/ ٦ تحدث باول عن دولة فلسطينية انتقالية أو مؤقتة، وهو ما مهد لخطاب بوش في ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٢ الذي تبنى نقطتين رئيسيتين من رؤية شارون: القبول بالحكم الانتقالي وتأجيل الحل الدائم، والقبول بفكرة الدولة الفلسطينية ودون الدخول بالتفاصيل، باعتبارها الإطار القانوني الذي يغلف الحل الانتقالي.

خطاب بوش في ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٢ قدم، وبشكل مترابط، الأفكار الأميركية التي سبق وأن طرحت على لسان أكثر من مسؤول. وقد استند إلى ركنين: الدولة المؤقتة والإصلاح. فهدف التسوية الأميركية هو الدولة المؤقتة، مفتاحها وشرطها الأساسي هو الإصلاح «حيث يستحيل أن يعيش الفلسطينيون في فساد واحتلال». وهكذا يتساوى في الرؤية الأميركية الفساد والاحتلال، ويقدم الأول على الثاني لتصبح الأولوية للإصلاح وليس لرحيل الاحتلال. وهدف الإصلاح قيام سلطة جديدة، ومهمتها الرئيسية «شن حرب متواصلة على الإرهاب».

من الطبيعي أن يلقى مثل هذا الخطاب ترحيباً إسرائيلياً، وقد أعلن مكتب شارون، تأكيداً لما جاء في الخطاب، أنه عندما يتحقق «وقف كامل للإرهاب» وتجري السلطة «إصلاحات حقيقية» وتقوم قيادة فلسطينية «جديدة»، عندها يمكن البدء بمفاوضات للتقدم في المسارات السياسية. وهكذا تحول مطلب شارون «سبعة أيام هدوء» كشرط لاستئناف العملية السياسية إلى فترة مديدة يستغرقها الإصلاح الذي بات شرطاً لازماً للتحرك في المسار السياسي. وهكذا أيضاً، يتحول الضغط كله على الشعب الفلسطيني الذي يعاد به مرة أخرى إلى دوامة تجزئة القضايا ويلقى كل العبء عليه، وتعيّن الحكومة الإسرائيلية حكماً يحدد، وحده، مدى التزام

الجانب الفلسطيني بالسلام.

يمكن القول، أن خطاب بوش في ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٢ هو التعبير الأكثر صفاء لتحولات السياسة الأميركية بعد ٩/١١، وعنوانها العريض «الحسم بين خياري الإرهاب والعالم المتحضر» و«من ليس معنا فهو ضدنا». وبالتالي فإن الخطاب يخضع الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي لشروط الحرب الأميركية على ما يسمى بالإرهاب، ولا يضع التسوية المتوازنة هدفاً له، بل يسعى إلى احتواء الصراع ضمن حدود النزاع مخفوض المستوى، لتركيز الجهود والانصراف نحو الملفات المجزية والأهم. وتنطلق الاستراتيجية الأميركية إزاء الملف الفلسطيني من أن المشكلة إقليمية وليست محلية، وأن تحقيق السلام متعذر حالياً لصعوبة الملف، فالأولوية والحال هكذا لاحتواء المشكلة حتى لا تخل بالاستقرار الإقليمي. ويصبح الحل العملي عندئذ، في قيام قيادة فلسطينية جديدة تنسجم مع التوجهات الإسرائيلية المدعومة أميركياً. غير أن العديد من العوامل لم تسمح ببقاء الموضوع ضمن هذه الحدود المرسومة أميركياً، من أهمها التحرك الأوروبي، تضافرت فيما بينها، فولدت «خارطة الطريق».

٣ـ فكرة الدولة الفلسطينية في خطاب بوش في ٢٤/ ٦ التقت مع فكرة متبناة من الاتحاد الأوروبي. لكن بوش تناولها باعتبارها رهناً باجتياز الشعب الفلسطيني لامتحاني الإصلاح ومحاربة الإرهاب، وليس ضمن خطة محددة وبجدول واضح يقود إلى هذه الدولة. لذلك كان ملاحظاً أن الاجتماع الأول للجنة الرباعية بعد الخطاب المذكور اقتصر على تحديد دور الرباعية في الإشراف على إصلاح السلطة الفلسطينية، وإن كانت الرباعية قد أشارت في بيانها إلى أفق سياسي للحل وإلى نهاية للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

في اجتماع الرباعية في نيويورك (١٦/ ٧/ ٢٠٠٢) وجدت الولايات المتحدة نفسها في تباين مع باقي أطراف اللجنة إن في الموقف من مستقبل الرئيس عرفات والسياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين أو في مسألة تلقي الضغط من أجل قيام دولة فلسطينية. لذلك وصل الاجتماع إلى خلاصة ربط فيها بين الإصلاح وبين قيام دولة

فلسطينية ديمقراطية. وما توصلت إليه الرباعية آنذاك يعتبر نقطة التقاطع الممكنة بين مطلب واشنطن (تغيير السلطة والتركيز على الإصلاح وبما ينسجم مع الموقف الإسرائيلي) وبين مطلب الأطراف الأخرى (أوروبا ـ روسيا ـ الأمم المتحدة) الذي يركز على التزامن بين المسارات الثلاث (السياسي/ الأمني/ والإداري ـ المالي). الحل الوسط تمثل بالاتفاق على التوازي بين هذه المسارات وعلى تحديد نهاية المطاف، أي الدولة الفلسطينية، وهو ما بدا وكأنه تحقيق خطوة إلى الأمام وإن شديدة التواضع، تنطوي على احتمال تخليص هذه الرؤية من إسار مقاييس شارون للحل. غير أن هذه التسوية لم تدم طويلاً إذ عاد الوزير باول ليتحدث عن «مستويات مختلفة» من التوازي بين المسارات، مما يضعف الترابط بينها، بل يعدمه تماماً. وبالتالي لم تترتب على لقاء الرباعية في نيويورك أية نتائج عملية تذكر. على هذه الخلفية نشطت المشاورات في الاتحاد الأوروبي لصياغة خطة/ إطار عمل للخروج من الاشتراطات الإسرائيلية ـ الأميركية المعيقة لالتماس الأفق السياسي للتسوية.

قمة إشبيلية للاتحاد الأوروبي (٢٣/ ٦/ ٢٠٠٢) والتي سبقت خطاب بوش بيوم واحد، مهدت لذلك حين دعت إلى عمل سياسي من الأسرة الدولية بكاملها لعقد مؤتمر سلام يؤكد معايير الحل السياسي، ويضع لذلك جدولاً زمنياً واقعياً محدداً بدقة. وفي الاتجاه ذاته أطلق اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٢ خطة للسلام في الشرق الأوسط، عرضتها الرئاسة الدانماركية (الدورية) من أجل تحويل خطاب بوش إلى خطة عمل على ثلاث مراحل تفضي إلى دولة فلسطينية في حزيران (يونيو) ٢٠٠٥. واستكملت الخطوة باعتماد الرباعية لخطة الاتحاد في بيان لها في ١٧/٩/٢٠٠٢.

عندما نشر الاتحاد الأوروبي خطته في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٢ تبين أن ما صدر عن الرباعية ١٧/٩/٢٠٠٢، لم يكن يعبر عن اتفاق بين أطرافها بقدر ما كان يمهد لإعلان تصورين للخطة: الأول أوروبي والثاني أميركي انطويا على تباينات واضحة، ولم تبذل الولايات المتحدة جهدها لجسر الهوة بين الاثنين لأن هدفها كان فرض مشروعها وليس الوصول مع باقي الأطراف إلى حل وسط.

لذلك أطلقت طبعتها الخاصة لـ«خارطة الطريق» في ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٢، وقد تحولت بذلك إلى المشروع الوحيد المتداول، خاصة بعد ما جرى تبنيها من قبل الرباعية في ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٢ بعد إدخال بعض التعديلات عليها.

الخطة الأميركية لم تقتصر على تقديم إطار أو خطة عمل تقود لتسوية النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، بل جندتها الولايات المتحدة للمقايضة بين تمرير العرب للاستحقاق العراقي مقابل الالتزام الأميركي بإطلاق عملية سياسية لحل القضية الفلسطينية من خلال «خارطة الطريق». ولم تقدم هذه المقايضة من موقع الالتزام بالموازاة بين الموضوعين بل قدمت الموضوع العراقي على الموضوع الفلسطيني.

وإن قبلت واشنطن إدخال بعض التعديلات على الخارطة لإكسابها شيء من التوازن، إلا أن ذلك لم ينعكس على أجندة الولايات المتحدة في المنطقة. ولم تكتفِ واشنطن بتأجيل فتح ملف التسوية إلى ما بعد إنهاء الملف العراقي بل عمدت أيضاً إلى تأخير الإعلان عن الخارطة لأسباب تخدم تحركاتها إزاء العراق، كما تخدم في الوقت نفسه سياسات الليكود في معركته الانتخابية (٢٧/ ١/ ٢٠٠٣).

لقد تبدى للولايات المتحدة أهمية الوظيفة العراقية لـ«خارطة الطريق» في علاقاتها العربية والأوروبية ومع حليفتها بريطانيا، إن في التمهيد للحرب، أو في توفير عوامل استتباب الوضع في العراق بعد احتلاله، نظراً لما يوفره حل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي من استقرار في المنطقة، مع تقدير مسبق لواشنطن ان تطبيق الخارطة يفترض أن يبقى مشدوداً إلى القراءة الأميركية لهذه الخارطة مستفيدة من توازنات ما بعد احتلال العراق.

بالنتيجة فإن «خارطة الطريق» التي اعتمدت في ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٢ لم يتم الإعلان عنها إلا في ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٣، أي بعد غزو العراق. وإن كان النص الحرفي للخارطة لم تدخل عليه أية تعديلات بين هذين التاريخين، إلا أن السياق السياسي للخارطة هو الذي طرأت عليه تغيرات ذات شأن انطلاقاً من التغيرات الناجمة عن احتلال العراق وانعكاسات هذا المنعطف بالغ الخطورة على القضية الفلسطينية.

(٢)
الحدث العراقي.. وانعكاساته على القضية الفلسطينية

١ــ المسلم به هو الأهمية الفائقة للحدث الجلل المتمثل باحتلال العراق الذي تكرس بالغزو واقعاً (٢٠/ ٣ ـ ٩/ ٤/ ٢٠٠٣)، وبغطاء من الشرعية الدولية لاحقاً بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن الرقم ١٤٨٣ (٢٣/ ٥/ ٢٠٠٣) الذي رفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق منذ ١٣ سنة، ومنح الولايات المتحدة وبريطانيا بصفتهما الدولتين المحتلتين سلطة كاملة على مقدرات العراق الاقتصادية (والنفطية بخاصة) وتقرير مستقبله السياسي بما فيه تشكيل إدارة مؤقتة في انتظار أن يتمكن الشعب العراقي من تأليف حكومة معترف بها دولياً.

السيطرة الاستعمارية المطلقة لـ«سلطة الاحتلال» على العراق ومقدراته ومستقبله السياسي ليست نهاية المطاف، إنما تنطوي على نقطة انطلاق لنضال مكلف ومديد لم ينتظر الشعب العراقي وقواه السياسية والمجتمعية الحيّة قرار مجلس الأمن الذي رسّم الاحتلال للشروع به عندما افتتحه مباشرة بعد سقوط بغداد، بل قبل ذلك بسلسلة من المواجهات التي بدأت مع بدء العدوان. وفي السياق تبرز مظاهر الاحتجاج على الهجمة الأميركية المستمرة بعد الاحتلال كما تبرز بدايات ومظاهر المقاومة بمختلف أشكالها والرفض الشعبي العراقي للاحتلال الأجنبي رغم أن العوامل والشروط السياسية لمقاومة منهجية لم تكتمل بعد. وسيمضي الشعب العراقي وقواه المناضلة على هذا الطريق مثابراً حتى طرد الاحتلال واستعادة استقلال العراق ووحدته تحت رايات الحرية والديمقراطية.

غير أن هذا الأفق النضالي الواعد لا يلغي واقع الاحتلال المرير الذي لا يُقدّر انحساره قريباً، فهو احتلال مقيم بكل وطأته وزلزال أطاح بتوازنات وأتى بغيرها ليس فقط في المنطقة ومدارها بل في المدى العالمي. إن تداعيات الحدث نوعية ولا خلاف على مداها وعمقها التي لم نستشعر حتى اللحظة سوى بعضها.

المطروح أميركيا[1] «ليس أقل من إعادة تشكيل المنطقة (الشرق الأدنى والخليج ومحيطهما المباشر) جذريا بما يعزز مصالح الولايات المتحدة». إعادة التشكيل هذه، على افتراض جذريتها، لا تعني بالضرورة وكأولوية (بمعزل عن الإمكانية) المساس بجغرافية بلدان المنطقة (ما يسمى بسياسة «بناء الأمم»)، وإن تضمنت هذا الاحتمال. لكنها، أي إعادة التشكيل، تعني بالتأكيد، وفي كل الحالات، التدخل الواسع و بأساليب غير مسبوقة في أوضاع بلدان المنطقة لجهة التأثير الملموس بتوازناتها الداخلية، ببناها الاقتصادية (السعي لإقامة منطقة تجارة شرق أوسطية حرة[2] في غضون عشر سنوات) والعسكرية (سياسة التسليح والتشكيل، التحالفات العسكرية..)، والتغيير أو التعديل لأنظمتها السياسية، وبموقعها في المشهد الإقليمي المرعي أميركيا، وبإعادة صياغة لمجمل علاقات هذه الدول مع الولايات المتحدة، إسرائيل، ودول أخرى، وكذلك فيما بينها.

٢ــ من منظور واشنطن إذن: التغيير في العراق هو مفتاح لتغيير جذري ستشهده المنطقة وبلدانها على مستوى الدور والوظيفة والتشكيل وعلى مستوى الصراع العربي ــ الإسرائيلي. وتعبر واشنطن عن هذا التوجه من خلال ما تسميه «التغيير الديمقراطي في إطار استراتيجية أوسع للتحديث الاقتصادي، والسلام الإسرائيلي ــ الفلسطيني وعراق جديد و مزدهر»[3]. علما أن هذه الشعارات لا

---

(١) شهادة كولن باول أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في ٦/ ٢/ ٢٠٠٣.

(٢) خطاب الرئيس بوش (٩/ ٥/ ٢٠٠٣) في جامعة ساوث كارولينا بمدينة كولومبيا (راجع الخطاب ص ٢١٠ من هذا الكتاب).
راجع أيضا خطاب باول حول «مبادرة الشراكة الشرق أوسطية» التي عرضها في كانون الأول (ديسمبر ٢٠٠٢).

(٣) في خطاب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وليام بيرنز بعنوان «لماذا الديمقراطية؟ ولماذا الآن؟» ألقيت في «مؤتمر مركز دراسة الإسلام والديمقراطية» تحت شعار «التغيير الديمقراطي والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط» في واشنطن من ١٦ إلى ١٨/ ٥/ ٢٠٠٣. وقد ورد أيضا في كلمة بيرنز ما يلي: «ينبغي أن يكون دمج دعمنا للانفتاح السياسي في استراتيجية جادة متلاحمة أكثر شمولا في الشرق الأوسط من الاعتبارات الضرورية لكل ما في الكلمة من معنى. فالتغيير الديمقراطي هو عنصر واحد ««

تتعدى كونها يافطات معلنة لتعزيز آليـــات الهيمنـــة الأميركيـــة بكـــل أشـــكالها (الاستراتيجية، العسكرية، الاقتصادية،..) على مقدرات المنطقة[١].

لكن ما هو المدى الذي يمكن أن يبلغه هذا التغيـــير انطلاقـــاً مـــن تقديـــر موضوعي، هادئ لحجم العقبات التي سيصطدم بها. ما هي العقد، الاســـتعصاءات التي ستعترض سبيل الاندفاعة السياسية والاستراتيجية الأميركية في المنطقة. مـــا هو الطرح البديل عموماً؟

عامل اعتراض مؤثر ومهم (وليس الأهم) في سياسة الاعتراض العملية هو ما تطرحه أو تقوم به روسيا وجزء من أوروبا (وهو الجزء الفاعل في منطقتنـــا وإلى حد ما دولياً). لكن هذه الدول (دون أن نختزلها بموقـــع واحـــد ولا بمواقـــع متجاورة دائمة التجانس في مواقفها)، لما لها من مصالح اقتصادية واستراتيجية في المنطقة إضـــافة إلى اعتباراتها المحددة في قضايا أمنها القومـــــي وفـــي ســـياق التنافس المحتدم[٢] بينها (كدول كبرى) وبين الدولة العظمى الوحيدة في العالم. هذه المجموعة من الدول رغم اضطرارها للانحناء أمام الضغط الأميركي[٣] والانسجام

في أجندة إيجابية أوسع للمنطقة، إلى جانب إعادة بناء العـــراق؛ وتحقيـــق رؤيـــة الرئيـــس الخاصة بدولتين للإســـرائيليين والفلســـطينيين، وتحديـــث الاقتصاديـــات العربيـــة». «والتغيـــير الديمقراطي جزء لا يتجزأ أيضاً من نهج الرئيس تجاه السلام الإسرائيلي ــ الفلســـطيني، وتجـــاه خارطة الطريق الذي هو ملتزم بتطبيقها» (راجع الخطاب في ص ٢١٥ من هذا الكتاب).

(١) في قمة أمنية آسيوية بسنغافورة (٤/ ٦/ ٢٠٠٣) ورداً على سؤال: لماذا عـــاملت أميركـــا قوة نووية مثل كوريا الشمالية معاملة مختلفة عن العراق حيث لم يعثر بعد علــــى أســـلحة دمار شامل؟ أجاب وولفوويتز، نائب وزير الدفاع الأميركي: «فلننظر إلى الأمـــــر ببســـاطة. الفارق الأساسي الأهم بين كوريا الشمالية والعراق هو أنه من الناحية الاقتصادية لم يكـــن لدينا خيار آخر في العراق: العراق يسبح على بحر من النفط».

(٢) القائم على أكثر من مستوى: من الإنتاج الثقافي وحتى صـــوغ مهـــام الحلـــف الأطلســـي وتوسيعه شرقاً مروراً بصيغة ومستقبل الاتحاد الأوروبي وقوته العسكرية الضاربة، واتفاق كيوتو حول الانحباس الحراري، ومحكمة الجزاء الدولية..

(٣) كما حصل بالنسبة لقرار مجلس الأمن الرقم ١٤٨٣ حيـــث أعلنـــت روســـيا وفرنســـا أن تصويتها إلى جانبه لا يعني تخلياً عن موقفهما السابق المعارض للحرب التي شـــنت ضـــد العراق، كما أكدت موسكو أنها ستناضل لضمان عودة عقودها النفطية في هذا البلد. <<

مع وجهته والتكيف عموماً مع متطلبات الدور العالمي الجديد للولايات المتحدة بدلاً من مشاكسته، فإنها تفترق عن واشنطن وتحتك بها وأحياناً تشتبك معها سياسياً (قبل الحرب على العراق) وتضطرها، في أحيان أخرى، لملاقاتها بهذا القدر أو ذاك[1]. ولا تحرمها من إمكانية التقدم بمقترحات وبدائل[2] تعكس قناعاتها وطرحها المتميز وتشكل أدوات ضغط سياسي بيد هذه المجموعة من الدول بغض النظر عن النتائج المباشرة التي تحققها.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أهمية الدور الروسي، على ضعفه الاقتصادي، ليس فقط في السياق المذكور، إنما من زاوية التذكير بأن روسيا الفدرالية ما زالت هي المنافس العسكري الأول (بما في ذلك في مجال الأسلحة البالستية والنووية، والصناعات العسكرية الجوية والنوعية ذات التكنولوجيا العالية، ومشاريع الفضاء بمجالاتها المختلفة) وبتقدمها على الصين وأوروبا في هذا المضمار.

هذه هي الأبعاد المتعددة للدور الاعتراضي الروسي/ الأوروبي ولدول وتشكيلات سياسية أخرى (الأمم المتحدة..) ذات تأثير أقل. وهي عوامل ثمينة ينبغي الإفادة من محصلة جهدها الاعتراضي للسياسة الأميركية وبالبدائل التي تطرح.. دون أن ننسى، أيضاً تلك القوى ذات العمق الجماهيري/ الشعبي في أوروبا والأميركيتين الناشطة في إطار حركة العولمة البديلة (لصيغتها المتوحشة المنفلتة من عقالها) التي

>> وقد حصر القرار المذكور أعمال التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل بأيدي قوات الاحتلال بعد أن كانت من اختصاص الأمم المتحدة كما كان رأي فرنسا وروسيا وألمانيا وغيرها من الدول التي أيدت القرار ١٤٨٣.

(١) كما الحال بالنسبة «لخارطة الطريق» التي كانت واشنطن تفضل المضي بجهدها (مكتفية «برؤيا الدولتين» للرئيس بوش) من دون قيود «الخارطة» وتحديداتها باعتبارها إطاراً للعمل يوازي بين مسارات الأمن والإصلاح والتماس الأفق السياسي، ما خفف من درجة التفرد الأميركي دون أن يمس استمرار هيمنة واشنطن على اللجنة الرباعية، إن لم يكن قيادتها.

(٢) ■ الطرح الفرنسي والروسي بضرورة التعاطي مع المسارين السوري واللبناني بالتوازي مع بداية العمل «بخارطة الطريق» علماً أن هذا الطرح متبنى عموماً من الاتحاد الأوروبي، واستوعبته قمة إيفيان للدول الثماني الأكثر تصنيعاً في العالم بالبيان الصادر عنها (٢/ ٣/ ٢٠٠٣).

■ طرح فرنسا وكوفي أنان (الأمم المتحدة) بإرسال قوات فصل دولية إلى الأراضي المحتلة..

تنضوي تحت لوائها قوى التقدم واليسار وآلاف المنظمات غير الحكومية، و التي سيّرت المظاهرات المليونية في أوروبا وأميركا في ١٥ شباط (فبراير) ٢٠٠٣ تحت شعارات المناهضة للحرب ضد العراق وتضامناً مع حقوق الشعب الفلسطيني.

إن تقديمنا هذا التشكيل السياسي الهام على غيره من التشكيلات الأكثر أهمية وتأثيراً في اعتراض السياسة الأميركية والاشتباك معها، دافعه هو إبراز أهمية العمل في هذه الساحة (روسيا، أوروبا..) والتركيز على أوسع القوى فيها من رسمية وحزبية ومؤسسية، في سياق المسعى لتجميع أوسع القوى لمواجهة القادم الأصعب وتحسباً لكل احتمالاته.

٣ـ وفي عودة إلى العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل الهجمة الأميركية في المنطقة، هنالك أولاً حركات التحرر الوطني المناهضة للاحتلال، أقدمها وأهمها وأكثرها تجذراً هي الحركة الفلسطينية (باتجاهاتها الواقعية والمتشددة)، وأحدثها عهداً هي حركة (كامنة) ما زالت قيد التشكل على أرض العراق، من الواضح أنها ستندلع مقاومة متعددة الأشكال (سياسية، جماهيرية، عنفية، مسلحة..) ضمن الخصوصية العراقية عندما تكتمل شروطها السياسية على المستوى الوطني.

وبين هذه وتلك تقف المقاومة اللبنانية التي أنجزت بنجاح باهر مهمتها التاريخية في تحرير الجنوب (٢٥/ ٥/ ٢٠٠٠) واستكملتها بإنشاء حالة من القلق واللااستقرار لإسرائيل على حدودها الشمالية أرفقتها وعززتها بجاهزية رادعة، مدرجة لا ريب في الحسابات والخطط العسكرية الإسرائيلية والأميركية. ومن النتائج الإيجابية المباشرة لهذه الحالة السائدة على الحدود الجنوبية إبقاء المطالب اللبنانية الوطنية والسيادية التي لم تلبَ بعد(١)، مطالب حيّة وضاغطة. هذا إلى جانب الحفاظ على آصرة التلازم بين المسارين اللبناني والسوري ضمن التآزر والإسناد المتبادل بين البلدين خدمة لمصالحهما المشتركة.

---

(١) الانسحاب من «مزارع شبعا»، تصحيح بعض النقاط الحدودية على «الخط الأزرق»، تسليم خرائط الألغام المزروعة في المناطق اللبنانية، وقف انتهاك حرمة الأجواء والمياه الإقليمية، الإفراج عن المعتقلين في السجون الإسرائيلية..

ولاعتبار تجاوز ما يتيحه الظرف الموضوعي من إمكانيات، لم ينجح توجه المقاومة اللبنانية في التواصل الحقيقي مع الانتفاضة[1] لذلك اقتصر دعم المقاومة للانتفاضة على الجانب الدعاوي والتعبوي وعلى جوانب أخرى ذات جدوى، وهو دعم وإسهام، على فائدته، لا يسعف بتحسين نسبة القوى فلسطينياً في المواجهة الدائرة. هذا مع التأكيد أن المقاومة اللبنانية تشكل احتياطاً ثميناً في حال توسيع قوس الاشتباك مع إسرائيل أو في سياق أي تصعيد عدواني يطاول المنطقة.

٤ـ بالإضافة إلى حركات التحرر الوطني المناهضة للاحتلال التي تتصدى لتوجه الولايات المتحدة من أجل «إعادة تشكيل المنطقة جذرياً»، تقف أنظمة الدول نفسها المستهدفة ــ بدرجات متفاوتة ــ أميركياً. على هذا المستوى يتبدى المشهد على درجة من التنوع والتمايز والتعقيد انطلاقاً من اعتبارات: ١ـ خصوصية النظام (بنيته، معطياته، توازناته الداخلية). ٢ـ درجة استهدافه (في ضوء قابليته لدور إقليمي، حجم المصالح الإقليمية والخارجية التي يختزنها). ٣ـ موقعية الصراع العربي (وبخاصة الفلسطيني) ــ الإسرائيلي في جدول أعماله.

إن الاستراتيجية الأميركية واضحة تماماً في إبراز مسألة الصراع مع إسرائيل ووضعها في موقع متقدم من اهتماماتها[2] لأنها تدرك بأن «التغيير الجذري» المنشود لا يقتصر على معالجة أوضاع أنظمة انطلاقاً من معطياتها الخاصة وموقعها على خارطة المصالح، بل ما هو أشمل بفعل انعكاس الصراع مع إسرائيل على أوضاع بلدان المنطقة وأنظمتها بأسرها.

---

(١) بالطبع كان بالإمكان أن تأخذ الأمور سياقاً مختلفاً لو بقي الاحتلال الإسرائيلي في الشريط الجنوبي بفعل ما كانت ستتيحه مساحة الاشتباك (بالمعنى المادي للكلمة) الممتدة من جنوب لبنان إلى الضفة الغربية فغزة من إمكانيات واسعة لاستنزاف إضافي لقوات الاحتلال. هذا الاحتمال، الباعث على القلق، لم يغب عن التخطيط الاستراتيجي الإسرائيلي. وهو ما عبر عنه ايهود باراك رئيس الحكومة التي اتخذت قرار الانسحاب من لبنان، عندما عزا أحد الأسباب الرئيسية لقرار الانسحاب إلى احتمال (أدرجته القيادة الإسرائيلية في حساباتها) أن تندلع الانتفاضة. الانسحاب من الجنوب، بهذا المعنى، استبق احتمال نشوب حرب استنزاف على جبهتين.

(٢) راجع الاقتباسات من كلمة وليام بيرنز في الصفحات السابقة.

في هذا السياق إذا كان «الاندراج» ممكناً بالنسبة لبعض الأنظمة، «فالممانعة» ــ بدرجات ــ تمليها على دول أخرى اعتبارات متأتية من نزعة وطنية تجذرت تحت راية الاستقلال والسيادة على مدى عقود من الزمن. وحدود «الإصلاح» السياسي هو عدم الإخلال بسلامة النظام والكيان من منظور هذه الأنظمة(١) وبحكم معادلة النظام/ الكيان السارية في عدد من بلدان المنطقة (بمثال العراق في ضوء ما جرى، السعودية..). والتحديث الاقتصادي بما فيه إقامة منطقة تجارة شرق أوسطية حرة يفترض قطع شوط على طريق السلام مع إسرائيل. والأمن القومي لعدد هام من الدول العربية الرئيسية لا يضمنه سوى إنجاز الحقوق الفلسطينية واستعادة سائر الأراضي العربية المحتلة.. هذه العناوين السريعة وغيرها الكثير تبرز حجم العقبات (والاستعصاءات) التي تعترض استراتيجية «التغيير الجذري» المدارة أميركياً والتي تمتد من الممانعة والاعتراض وحتى التصدي والاحتكاك.

ليس الغرض من تظهير هذه العوامل والاعتبارات التخفيف من وطأة الخلل الفادح الذي طرأ على نسبة القوى في المنطقة بعد احتلال العراق، بل إلى وضع هذا الخلل ضمن رؤية تفتح على خيار كبح واحتواء المشروع الأميركي الاستعماري الجديد عند تضافر جهود حركات التحرر الوطني المناهضة للاحتلال في المنطقة (وبجانبها أوسع القوى الشعبية المؤطرة في مؤسساتها الحزبية والجماهيرية وغيرها) مع ممانعة واعتراض وتصدي الحالة الوطنية الرسمية العربية، مستفيدة من الدور والنفوذ الروسي/ الأوروبي ومساهمات الحركة الشعبية التقدمية، اليسارية المناهضة للعولمة بطبعتها الأميركية. إن تضافر كل هذه الجهود يؤسس، لا ريب، لمشروع وطني تحرري جديد يضع المنطقة وشعوبها على أبواب مرحلة جديدة ثمة تسارع في التقدم نحو إنضاج شروطها، مرحلة قادمة لا محالة.

---

(١) رغم التجاوب العالي للأطراف العربية المشاركة في قمة شرم الشيخ (٣/ ٦/ ٢٠٠٣) مع مطالب واشنطن، تم صد ما له علاقة بالوضع الداخلي في السعودية. الأمير عبد الله في شرم الشيخ: «السعودية لن تدير أمورها الداخلية أبداً وفقاً لأوامر واشنطن». وفي سياق آخر نقل عن العرش السعودي: «إذا حاولتم أن تفرضوا علينا كيفية إدارة بلادنا فإن ضغوطكم ستتحول إلى ضربة مرتدة وتزعزع أسس وركائز نظامنا».

٥ــ الوضع الفلسطيني ليس، ولا يمكن أن يكون، بمنأى عن التأثر باختلال نسبة القوى جراء احتلال العراق والحالة المولِّدة في المنطقة. غير أن الحركة الفلسطينية، لخصوصيتها، لا تقع في امتداد هذه الحالة تلقائياً، كما لا يقع أي وضع عربي في امتداد الآخر أيضاً لخصوصيته، إنما مع إبراز الاستثناء الفلسطيني بهوامشه الواسعة عن المعادلات السارية في محيطه من زاوية سمته التحررية الوطنية بالأصل.

أكثر من هذا، لا يكفي الوضع الفلسطيني واقعه كحركة تحرر وطني لتوضيح الخصوصية التي تجعله أقل عرضة للتأثر بالمعادلة السارية في المنطقة والنازعة للتأثر سلباً بالتطورات العراقية كما أشرنا.. لا يكفي هذا وحده ما لم يضف إليه أن الحركة الفلسطينية هي حركة شعب بأسره متواصلة بتضحيات قل نظيرها منذ عقود، وتتسم ــ فضلاً عن ذلك ــ بدرجة عالية جداً من المشروعية الأخلاقية، تضعها على رأس القضايا الإنسانية العادلة المتبناة على أوسع نطاق عالمياً. المسألة الفلسطينية وحلّها العادل لم تكن في يوم من الأيام على هذا المستوى من الشرعية الدولية وعلى هذا القدر من الإجماع الدولي.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم تفقد التطورات الإقليمية الآخذة بنواصي بعضها بعضاً القضية الفلسطينية تأثيراتها في المحيط، ولم تقلل من مفاعيلها الثورية[1] (النموذج) أو التغييرية ــ وفي الحالتين ــ «اللااستقرارية». وخير من يدرك هذا هو الولايات المتحدة (دون أن يعني ذلك أنها ــ بالضرورة ــ تبني على هذا الإدراك مقتضاه) التي تعتبر السلام الفلسطيني ــ الإسرائيلي إحدى الركائز الرئيسية الثلاث لاستراتيجيتها في المنطقة (إلى جانب إعادة بناء العراق وتحديث اقتصاديات المنطقة).

إن الاهتمام الدولي المتجدد بالمسألة الفلسطينية، بعد أن وضعت المرحلة

---

(١) بمضمون مشروعية السعي إلى التغيير الآيل إلى التقدم والتحرر والتطور والتنوير، وبكونها مرجعية لهذه المشروعية. المقاومة اللبنانية التي استمدت مشروعيتها من عدالة قضيتها، وكرستها بنضالها وتضحياتها بعد أن أنجزت مهمتها في تحرير الأراضي اللبنانية وجدت في الانتفاضة ودعمها ما يسمح أيضاً بتجديد مشروعيتها كمقاومة واستئنافها.

الأولى من الحرب العراقية أوزارها، دليل على الحيّز المستقل (إيجاباً) الذي تتمتع به القضية الفلسطينية، والذي يقيها من الانعكاسات السلبية المباشرة لاختلال ميزان القوى في المنطقة لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل (التي تخلصت، على قولها، من الخطر الاستراتيجي القادم شرقاً).

من هنا، بإمكان الحركة الفلسطينية أن تواصل تقدمها على أن تتحلى بنظرة سياسية واقعية تتعاطى بدقة متناهية مع الواقع ومعطياته ضمن المثابرة والثبات على أهداف النضال الوطني. وهذا ما يمكن أن يتحقق على خلفية التأييد والدور الدوليين (روسيا، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة..)، ومن خلال تضافر عوامل الصمود الفلسطيني (وحدة وطنية، برنامج مشترك، انتفاضة متجددة) في إطار الحركات الشعبية والتحررية الوطنية العربية، مع «الممانعة» الرسمية العربية ضمن وجهة السعي لاستعادة متدرجة للتضامن العربي ورؤية واقعية وخلاقة تستجلي إمكانيات المبادرة لتطوير العمل العربي المشترك الذي يرتكز إلى نوى تحالفات عربية توافقية (مصر ــ سوريا ــ السعودية) وتعاهدية (سوريا ــ لبنان) وغيرها من الصيغ والأشكال.

(٣)
«خارطة الطريق» في مجرى السياسة العملية

١ ـ «خارطة الطريق» خطة صادرة عن أربعة أطراف دولية (الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) لإنجاز «تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني على أساس دولتين» بنهاية العام الثالث من توزيعها على الفرقاء المعنيين (٣٠/ ٤/ ٢٠٠٣)، ما يعتبر بمثابة إعلانها الرسمي. «الخارطة»، إذن، ليست اتفاقاً بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالرعاية الأميركية عملياً (إلى جانب الروسية نظرياً) كما كان الحال بالنسبة لاتفاقات أوسلو، بل خطة دولية تعكس محصلة ما توافقت عليه «اللجنة الرباعية الدولية» كي يعمل الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني على الالتزام بها وتطبيقها «برعاية» الرباعية «ومساعدتها ودعمها».. وليس لإعادة النظر بها أو إعادة التفاوض عليها..

هكذا قدمت اللجنة الرباعية «خارطة الطريق». وعلى هذا الأساس كان بالإمكان مناقشة الخطة الدولية كنص (يقوم على مبدأ توجيهي وإطار وآلية ومراحل والتزامات متبادلة..) لتقييمها والخروج بما يلزم، لولا ما سبق إعلان «الخارطة» وتلاه من تطورات وضعت الخطة الدولية (كنص) في مجرى سياسي محدد يخرجها عن مضمونها. وبالتالي لابد من التوقف أمام هذه التطورات بعد أن باتت «الخارطة» تقدم من خلالها:

● **التطور الأول:** تمثل بإحجام إسرائيل عن إعلان موافقتها على «خارطة الطريق» عندما تقدمت بأربعة عشر عنواناً لتعديلات[1] عليها تمس جوهرها، والأصح تلغيها: فهي «بصيغتها الحالية سيئة لإسرائيل لا تنسجم مع المصالح الأمنية والوطنية.. ويتعين عليهم (أي الرباعية) أن يدخلوا تعديلات عليها» (وزير الدفاع موفاز في ١٥/ ٥)، «ومن الأفضل الآن للمرء أن يكون حكيماً

---

(١) راجع هذه التعديلات ص ١٧٧ من هذا الكتاب.

على أن يكون محقاً. فإقرار «خارطة الطريق» في الحكومة الآن، وهي التي تعني إقامة دولة مؤقتة دون تنازل عن حق العودة، لهو عمل عديم الأمل، ومن الأفضل البدء بتنفيذ المرحلة الأولى (أي الجانب الأمني المطلوب من الفلسطينيين) والتقدم إلى الأمام بعد ذلك» (وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم متوجهاً إلى نظيره الأميركي كولن باول أثناء زيارته لإسرائيل في ٢٠٠٣/٥/١٠).

● **التطور الثاني:** تمثل باستجابة الولايات المتحدة لوجهة نظر تل أبيب عندما أشارت إلى حق الفرقاء المعنيين بمناقشة «الخارطة» لجهة تعديلها، فهي «أداة للحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين» (كولن باول في ٩/ ٥) و«خارطة الطريق ليست ذات صلة، كل دورها هو تحريك المسيرة» (السفير الأميركي في إسرائيل دان كيرتسر إلى مسؤولين رسميين إسرائيليين، كما نقلتها جريدة «معاريف» في ١٥/ ٤). وتعاظم الضغط السياسي على الإدارة الأميركية لعدم الدخول في مواجهة مع حكومة شارون في كل ما يتعلق «بخارطة الطريق». ووجهت رسالة بهذا المعنى (١٥/ ٤) وقع عليها ٧٠ (من أصل ١٠٠) من مجلس الشيوخ، ورسالة أخرى وقع عليها ٢٣٥ (من أصل ٤٣٥) من مجلس النواب. ولم يأتِ خطاب الرئيس بوش (٩/ ٥) في جامعة ساوث كارولينا بمدينة كولومبيا على ذكر «خارطة الطريق» رغم تطرقه إلى الموضوع الفلسطيني.

وكما حدث في كل المبادرات السابقة تراجع الموقف الأميركي ليقول بوجوب اتخاذ «خطوات صغيرة» عدة لبناء الثقة بين الجانبين قبل البدء بتنفيذ «خارطة الطريق». وفي هذا السياق يندرج كلام كولن باول (١٠/ ٥): «ينبغي الآن التركيز على الإجراءات على الأرض وليس على صيغ الخارطة»، لا بل اندفاعه نحو الموقف الإسرائيلي بعد سلسلة عمليات المقاومة الفلسطينية في إسرائيل (٢٠/ ٥): «إن على الولايات المتحدة أن ترى سريعاً عملاً حاسماً من الفلسطينيين بنزع السلاح وتفكيك البنى التحتية للإرهاب».

في هذا السياق يصبح ما ذكره وليام بيرنز (مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى) أمام محمود عباس رئيس الحكومة الفلسطينية، واضح الدلالة:

«أبلغنا الإسرائيليين أثناء زيارة فايسغلاس (مدير مكتب شارون)؛ أن «الخارطة» لن تعدل ولكن خذوا الخارطة كإطار ــ أساس وكمرجع (Basis - Frame work + Reference)، أما كلام كولن باول مع أبو مازن (١١/ ٥) فقد ذهب أبعد من ذلك: «أنتم قبلتم «خارطة الطريق» ولكن الجانب الإسرائيلي لديه تحفظات. هناك نقاط عديدة في المرحلة الأولى (أي في مجالي الأمن والإصلاح) متفق عليها، وتحظى بقبول وتفهم الطرفين. لنبدأ بتنفيذ هذه النقاط».

● وتوجت هذه المواقف المتجهة بتسارع لتقبل جوانب رئيسية من وجهة نظر تل أبيب بما نقل، ثم تأكد، عن موافقة الإدارة الأميركية على ١٢ من أصل ١٤ ملاحظة طرحتها إسرائيل على «خارطة الطريق»، أي باستثناء ما يلي: ١ــ التزام فلسطيني مسبق بالتنازل عن «حق العودة» مقابل موافقة إسرائيل على الدولة الفلسطينية. ٢ــ عدم ذكر المبادرة السعودية التي تبنتها قمة الجامعة العربية في بيروت (٢٧ــ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٢) كإحدى المرجعيات المركزية «لخارطة الطريق» التي وردت في ديباجتها، كون هذه المبادرة تدعو إلى الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة عام ٦٧ بما فيها الأراضي الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عليها، ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية.. مقابل اتفاقية سلام مع إسرائيل وإنشاء علاقات طبيعية معها في إطار السلام الشامل. علماً أن الإشارة إلى المبادرة السعودية في «خارطة الطريق» أتت في سياق «الدعوة إلى قبول إسرائيل كجار يعيش بسلام وأمن، ضمن تسوية شاملة»، وليس في سياق ذكر بنودها المتعلقة بالتزامات إسرائيل تجاه السلام.

● **التطور الثالث:** تمثل بإخراج أميركي ــ إسرائيلي مشترك[1] (وضمن

(١) لحظ هذا الإخراج المشترك «لمصادقة» الحكومة الإسرائيلية على «خارطة الطريق» ثلاث محطات اجتازتها ضمن الجدولة التالية:
١ــ ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٣: صدر بيان مقتضب من البيت الأبيض عن وزير الخارجية كولن باول ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس جاء فيه أن الولايات المتحدة تلقت من إسرائيل رداً (على خارطة الطريق) يتضمن «شرحاً لقلقها الحقيقي بشأن خطة الطريق»، وتابع البيان: «الولايات المتحدة تشارك حكومة إسرائيل الرأي بأن هذا القلق حقيقي وسوف تتعامل معه بشكل كامل وجدي خلال تطبيق «خارطة الطريق» لتطبيق تصور الرئيس» >>

ثلاثة استدراكات تلتف عملياً على الخطة الدولية) لموافقة الحكومة الإسرائيلية ليس على «خارطة الطريق» بل.. على بيان صادر عن رئيسها يتضمن بدوره الموافقة.. ليس على «الخارطة» بل على «قبول الخطوات المحددة (فيها)»، ليس كما وردت في «الخارطة» بل في ضوء «وعد أميركي بأن تؤخذ ملاحظات إسرائيل بشكل جدي وتام بالاعتبار خلال تطبيق خارطة الطريق..».

٢ـ نية الحكومة الإسرائيلية التملص من الالتزامات التي يرتبها عليها تطبيق الخطة الدولية أكدتها ـ مرة أخرى ـ مصادقتها الملتوية على «خارطة الطريق» وبصيغة ـ منسقة مع الإدارة الأميركية ـ سمحت لشارون بإبلاغ حكومته «بأنه لم يوافق بالفعل على خارطة الطريق بأكملها»[1]. وواشنطن بدورها قطعت شوطاً هاماً في التكييف مع هذا

<< (راجع النص، ص ١٧٥ من هذا الكتاب).

٢ـ ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٣: صدر بيان عن مكتب رئيس الحكومة شارون: «يقول رئيس الوزراء أن دولة إسرائيل مستعدة لقبول الخطوات التي نصت عليها «خارطة الطريق»، وأنها ستقدمها للحكومة لإقرارها». البيان يوضح أن قرار شارون اتخذ «في ضوء البيان الأميركي الذي نشر اليوم ويتعلق بالملاحظات الإسرائيلية على «خارطة الطريق» والذي جاء فيه أن الولايات المتحدة وإسرائيل متوافقتان على أن الملاحظات الإسرائيلية تعبر عن مخاوف حقيقية، وفي ضوء وعد أميركي بأن تؤخذ هذه الملاحظات بشكل جدي وتام بالاعتبار خلال تطبيق «خارطة الطريق» التي تهدف إلى ترجمة عملية لرؤية الرئيس بوش المعلنة في ٢٤/ ٦».

٣ـ ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٣: قرار الحكومة الإسرائيلية: ..«استناداً إلى بيان الإدارة الأميركية ليوم ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٣ والذي تتعهد فيه الولايات المتحدة بمعالجة ملاحظات إسرائيل على «خارطة الطريق» بجدية وبشكل كامل، عند تطبيق الخارطة. فقد أعلن رئيس الوزراء يوم ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٣ بأن إسرائيل توافق على قبول الخطوات المحددة في «خارطة الطريق». تصادق الحكومة على بيان رئيس الوزراء وتقرر بأن كل وكامل الملاحظات الإسرائيلية التي رصدتها الإدارة الأميركية في بيانها، ستطبق عند تحقيق خارطة الطريق» (راجع النص، ص ١٧٦ من هذا الكتاب).

(١) ■ نقلت «النيويورك تايمز» عن مسؤولين أميركيين قولهم أنهم توصلوا إلى اتفاق مبدئي حول الصيغة الكلامية التي سيستخدمها شارون لمنح «موافقته المشروطة» وقالت الصحيفة أنه تمت الموافقة على ما وصفته بـ «صيغة كلامية فنية تمكن شارون من الموافقة على الخطة ولكن بشكل مبهم نوعاً ما». إن صيغة الموافقة ستمكن شارون من «إبلاغ >>

بتقبلها فكرة تفكيك «الخارطة» وتجزئتها إلى إجراءات قائمة بذاتها والضغط على الفلسطينيين من أجل تلبية خطوات (خاصة في مجال الأمن) مفروضة عليهم ومن جانب واحد. وفي هذا السياق لا يجب أن نستبعد بروز اتجاهات فلسطينية تتقبل هذا الطرح لتضع العملية السياسية ومترتباتها الميدانية خارج مجرى «خارطة الطريق».

هذا هو المجرى السياسي العملي الذي نحته حتى الآن «خارطة الطريق» التي لم تتحول بعد اتفاقاً بين طرفين، بل ما زالت موضع تجاذب بينهما، وما زالت خطة دولية تفتقد إلى إرادة دولية منسجمة تقف وراءها «بالرعاية والدعم والمساعدة» بالمستوى المطلوب، في ضوء استعداد واشنطن تبني جوانب رئيسية في طرح إسرائيل وصولاً إلى ما هو أبعد: استعداد لتغيير أجندة الخطة وتسلسل بنودها.

ويتابع الجانب الفلسطيني هذا الاستعداد (الميل) بقلق شديد، وتحديداً فيما خص ثلاثة أفكار رئيسية (أولوية الأداء، التوازي، الرقابة الدولية) تقوم عليها قواعد العمل في «خارطة الطريق». ما يؤدي في السياق إلى ضرب فكرتي التوازي[1] في التطبيق والرقابة الدولية[2] على التطبيق الذي بدونهما يُلقى كل العبء في التطبيق على الجانب الفلسطيني دون موازاته بخطوات إسرائيلية بمستواها، وتجيّر الرقابة إلى الولايات المتحدة، فتحل الرقابة الأحادية المتحيزة

>> حكومته المنقسمة بأنه لم يوافق بالفعل على خارطة الطريق بأكملها».

■ موفاز (٢٥/ ٥): «لم نصوت على خارطة الطريق بل على إجمال التفاهم مع الولايات المتحدة، ولولا ذلك لكنت صوت ضد».

(١) «وستعقد الرباعية اجتماعات منتظمة على مستوى رفيع لتقييم أداء الطرفين في ما يتعلق بتطبيق الخطة. ويتوقع من الطرفين أن يقوما، في كل مرحلة، بالتزاماتهما بشكل متوازٍ، إلا إذا حدد الأمر على غير ذلك» (الفقرة الأخيرة من ديباجة «خارطة الطريق»).

(٢) «يبدأ ممثلون عن الرباعية، معتمدين على آليات موجودة وموارد على الأرض، مراقبة غير رسمية ويجرون مشاورات مع الطرفين حول إنشاء آلية مراقبة رسمية وتنفيذها» (الفقرة الرابعة تحت عنوان «الأمن» في المرحلة ١ من الخطة).

أما المقترح الإسرائيلي بالنسبة لهذه النقطة التي ستتعامل معها واشنطن بحسب بيانها «بشكل كامل وجدي خلال التطبيق» فينص على أن «الرقابة ستكون بيد الولايات المتحدة وليس بيد الرباعية الدولية».

مكان الرقابة الدولية المتوازنة ضمن اللجنة الرباعية. وما يؤدي أيضاً إلى تحويل فكرة الخطة «المرتكزة إلى الأداء»[1] «التي تُغلب اعتبار الأداء على اعتبار الجدولة الزمنية» (دون أن تلغي الجانب الثاني) إلى ضرب الجدولة الزمنية من أساسها عملياً، لا سيما إذا ربطت موقعية الأداء في الخطة بإسقاط عنصري التوازي في التطبيق والرقابة الدولية عليه.

٣ـ إن المطروح على عموم الحركة الفلسطينية لا يقتصر على تحديد موقف من خطة دولية لم تتحول بعد إلى اتفاق، بل يجري السعي حثيثاً، وتتكثف الضغوط على الحكومة الفلسطينية لتحويلها إلى إطار يسمح باستئناف مسار الحلول الأمنية[2]، لكن هذه المرة بتنازلات فلسطينية ذات شأن، وبدون أي مكسب سياسي للفلسطينيين ولو على قاعدة «تبادلية» بحدود ما تلحظه «خارطة الطريق».

وهذا ما يؤكده على نحو جلي موقف الحكومة الإسرائيلية في رفض إصدار بيان بالتزامن مع بيان آخر يصدر عن القيادة الفلسطينية في بداية المرحلة (١) من الخطة[3] لسببين: الأول مبدأي في رفض تبني ما ينطوي على مدلول سياسي ذي صلة بالحقوق الوطنية قبل أن يسود الهدوء التام المناطق الفلسطينية، أي بعد التيقن من الضمانات النهائية والقاطعة (!) لعدم تجدد الانتفاضة والمقاومة مرة أخرى. والثاني يتصل بالنقطة المباشرة المطروحة

---

(١) كما ورد في العنوان وفي السطر الأول من ديباجة «الخارطة». أما المقترح الإسرائيلي فينص على: «التقدم في تطبيق الخطة لن يكون إلا وفقاً لأداء الطرفين، وليس وفقاً لجداول زمنية».

(٢) حسب فايسغلاس (المصدر رفيع المستوى في مكتب شارون) بعد المصادقة الملتوية على «خارطة الطريق»: «الجميع متفقون بأن الخطوة الأولى يجب أن يتخذها الفلسطينيون. على أبو مازن الآن أن ينفذ اعتقالات الإرهابيين وحل البنى التحتية للإرهاب، وعندها سنرى كيف يمكن التقدم من ناحيتنا» (٢٦/ ٥).

(٣) ما يسمى «بالتصريحات الابتدائية للطرفين» (الفقرة الأولى والثانية تحت فرعية «في بداية المرحلة ١» من خطة الطريق) التي تنص على ما يلي: ‹‹

وخلاصتها[1]: رفض وضعها علـــى ســـوية الفلســـطينيين فـــي «وقـــف العنـــف والتحريض» وفي إعلان «التزامها بدولة فلسطينية مستقلة، ذات ســـيادة، وقـــادرة

■ تصدر القـــيادة الفلسطينية بياناً جلياً لا لبس فيه يعيد تأكيد حق اسرائيل في الوجود بسلام وأمن ويدعو إلى وقف إطلاق نار فوري غير مشروط لإنهاء النشاط المسلح وجميع أعمال العنف ضـــد الإسرائيليين في أي مكان. وتنهي جميع المؤسسات الفلسطينية التحريض ضد إسرائيل.

تصدر القيادة الإسرائيلية بياناً جلياً لا لبس فيه يؤكد التزامها برؤيا الدولتيـــن (المتضمنـــة) دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وقادرة على البقاء، تعيش بسلام وأمـــن الـــى جـــانب إسرائيل، كما أعرب عنها الرئيس بوش، ويدعو إلى وقف فوري للعنف ضد الفلســـطينيين في كل مكان. وتنهي جميع المؤسسات الإسرائيلية التحريض ضد الفلسطينيين.

(١) ■ أولاً: اعتبار الحكومة الإسرائيلية أن البيان الفلسطيني الذي «يعيد تأكيد حق إسرائيل فـــي الوجود بسلام وأمن» لا يضيف جديداً على ما ورد فـــي «رســـائل الاعـــتراف المتبـــادل» (٩/٩/٩٣) قبل عشر سنوات والتي سبقت التوقيع على «اتفاق إعلان المبادئ» (أوســـلو) بأيام، بل هو، في واقع الحال، يستعيد حرفياً ما ورد، في حينهـــا، فـــي رســـالة الرئيـــس الفلسطيني إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية.

بالمقابل تعتبر حكومة شارون، وهي حكومة تحالف اليمين وأقصـــى اليميـــن، أن التنـــازل السياسي الوارد في «خارطة الطريق» هو تنازل كبير عندما تطالب رسمياً وللمرة الأولـــى بإعلان «التزامها بدولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة، وقادرة على البقاء، تعيـــش بســـلام وأمن إلى جانب إسرائيل».

■ ثانيـــاً: اعتبار حكومة شارون أنه يتم مساواتها بالجانب الفلسطيني في وقف المواجهات الدائرة، ذلك أن بيان القيادة الفلسطينية «يدعو إلى وقف إطلاق نار فوري غـــير مشـــروط لإنهاء النشاط المسلح وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان». وبيان القيـــادة الإسرائيلية «يدعو إلى وقف فوري للعنف ضد الفلسطينيين في كل مكان».

ورغم التمييز القائم بين الصيغتين حيث مطالبة الفلسطينيين بوقف النشاط المســـلح ضـــد الإسرائيليين الذي يمكن أن يشمل نمطاً معيناً من العمليات، بما فيها ذات الطابع الدفـــاعي.. تفترض الحكومة الإسرائيلية أن ثمة مساواة تنشأ بين الجانبين عندما يطالبان معـــاً وفـــي الوقت نفسه بوقف العنف (ضد الإسرائيليين وكذلك ضد الفلسطينيين)، ولا يطالب الجـــانب الفلسطيني بوقف الإرهاب (!)، فيما مضت الرسالة الفلسطينية السالف ذكرها (٩/ ٩/ ٩٣) إلى ما هو أبعد..، إلى «نبذ اللجوء إلى الإرهاب..».

■ ثالثـــاً: اعتبار الحكومة الإسرائيلية أنه من غير الجائز استعمال نفس الصياغة ضبطا في تناول مسألة التحريض: «تنهي جميـــع المؤسســـات الفلســـطينية/ الإســـرائيلية الرســـمية التحريض ضد الإسرائيليين/ الفلسطينيين».

على البقاء، تعيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل». وهو ما لم تقدم عليه حتى تلك الحكومات التي وقعت على اتفاقات أوسلو، حكومات رابين (اتفاق إعلان المبادئ، اتفاق القاهرة والاتفاق الانتقالي)، نتنياهو (بروتوكول الخليل ومذكرة واي ريفر) وباراك (مذكرة طابا).

إن طلب إسرائيل من ضمن الملاحظات التي تبنتها حكومتها في بيان ٢٥/ ٥ (إعلان الفلسطينيين بأن إسرائيل هي «دولة يهودية» ــ وهكذا يتنازلون عن «حق العودة ــ»، أو «أن تلغى التصريحات الابتدائية للطرفين» يرمي إلى شطب البيانين المتزامنين الإسرائيلي والفلسطيني، لتجنب نتائجهما السياسية المبكرة والتعامل فيما يتبع من بنود الخطة على هذا الأساس، وذلك بطرح مطلب التنازل الفلسطيني عن «حق العودة»، وهو طلب غير قابل للتلبية كما تدرك إسرائيل.

(٤)
قراءة في خارطة الطريق

١ـ تنتمي «خارطة الطريق» إلى نسق «الاتفاقيات الانتقالية» التي قدمت أوسلو نموذجاً كلاسيكياً عنها من حيث مقاربة الهدف (غير محدد بدقة) بسلسلة من الاتفاقات الجزئية (المسماة انتقالية أو مؤقتة للتخفيف من وطأتها) يتم التفاوض على كل منها على حدة وبالتوالي.

التوالي هنا لا يعني أن كل اتفاق جديد يستأنف سابقه حيث توقف، بل يرتد عادة عما سبق تناوله معيداً التفاوض عليه بمنحى هابط. فتنشأ في سياق عملية تفاوضية مديدة، مجموعة من الاتفاقات الجزئية، المتراكبة على بعضها البعض. ومفارقتها أن تكاثرها لا يقرب الهدف، بل يباعده ويطيل أمده، ويستغرق الجهد بالفرعيات على حساب الهدف المركزي. ويسود نهج التفاوض وإعادة التفاوض على قضايا تم التفاوض عليها أصلاً، ويزداد، في هذه الأثناء، تكريس الأمر الواقع الاحتلالي/ الاستيطاني/ التهويدي(١).

---

(١) اتفاقات أوسلو تقدم مثالاً ملموساً على هذا:

■ بروتوكول الخليل (١٧/ ١/ ٩٧) لم يقتصر على ترتيبات إعادة الانتشار في مدينة الخليل التي تكرس تقسيمها بالموافقة الفلسطينية. بل إلى إعادة التفاوض على ترتيبات إعادة الانتشار بنبضاتها الثلاث في الضفة الغربية التي سبق تحديدها في الاتفاق الانتقالي (٢٨/ ٩/ ٩٥)، فأجلتها واتبعتها للقرار الإسرائيلي بعد أن كانت شأناً تفاوضياً بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

■ مذكرة واي ريفر (٢٣/ ١٠/ ٩٨). التعنت الإسرائيلي الذي أدى إلى تعذر الشروع بتطبيق إعادة الانتشار المقر في بروتوكول الخليل وقبله في الاتفاق الانتقالي، قاد إلى اتفاق واي ريفر الذي حدد نبضتي إعادة الانتشار بـ ١٣% فقط (!) وجدولهما. لكن التنفيذ اقتصر على جزء من النسبة المقرة لإعادة الانتشار. هذا فضلاً عن تحول عملية أوسلو على يد واي ريفر إلى اتفاقية ذات طابع أمني غالب من حيث الالتزامات الفلسطينية.

■ مذكرة طابا (٤/ ٩/ ٩٩) أعادت التفاوض على النبضتين الأولى والثانية من إعادة الانتشار باعتبارهما لم تنفذا، وأعادت جدولتهما. لكنها لم تحدد النبضة الثالثة، بل >>

هذا الأسلوب في حل معضلات الصراع بين الاحتلال وحركة التحرر الوطني من خلال «مرحلة المفاوضات» لا يقود إلى محطات مستقرة تفتح على أفق «الاتفاق الأخير»، بل إلى تقاطع قلق واتفاق غير مستقر، إلى اتفاق على.. «خلاف مؤجل». ولافتقاد هذه الاتفاقات إلى إشراف دولي فاعل يتدخل بنزاهة وإلى آلية تحكيم تستدعى لفض الخلافات عند نشوئها، لا نجد أنفسنا أمام نص اتفاق جاهز للتطبيق، بل أمام نص يختبر بالتطبيق على يد الاحتلال، وليس غيره، الذي يتحول إلى حكم على أداء الجانب الآخر.

٢ـ «خارطة الطريق» خطة على مراحل تقوم بالأصل على الأداء. وفيها لا تضبط الجداول الزمنية المراحل بالتزاماتها المتبادلة والمتوازية، بل الوفاء بهذه الالتزامات هو الذي يقرر الجدولة الزمنية، وبالتالي الانتقال من مرحلة إلى أخرى[1].

إلى جانب مدى استجابتها الأمنية للحقوق الفلسطينية، فإن نجاح هذه الخطة في ما ترمي إليه، رهن بفعالية دور الأطراف الدولية التي تقف وراءها، إذا افترضنا توفر إرادة سياسية حازمة وصادقة لديها للتوصل إلى تسوية متوازنة. ومستوى الاضطلاع بهذا الدور الذي من خلاله تترجم هذه الفعالية هو إشراف اللجنة الرباعية الحقيقي على تطبيق «خارطة الطريق»، أي الإشراف الدولي بآلية رقابة وتحكيم وتدخل تضمن الانضباط لهذه الالتزامات المتبادلة في مراحلها المحددة زمنياً، والمشاركة الدولية من خلال صيغة المؤتمر الدولي الفعال.

»» تركتها للتفاوض اللاحق بعد أن ربطتها زمنياً بإنجاز «اتفاقية الإطار للحل الدائم». علماً أن هذه الاتفاقية ـ الإطار لم تلحظها اتفاقات أوسلو فيما سبق، بل تم إقحامها على أجندة المفاوضات بغرض المزيد من المماطلة والتسويف. وبما أن هذه الاتفاقية لم تنجز، لا بموعدها المحدد ولا الممدد، غابت النبضة الثالثة بالنتيجة..

(١) «خارطة الطريق» خطة «مدفوعة بتحقيق الهدف ومرتكزة إلى الأداء، ذات مراحل واضحة وجداول زمنية ومواعيد محددة كأهداف.. تهدف إلى تحقيق التقدم عبر خطوات متبادلة... (و) التقدم ضمن كل مرحلة والانتقال من مرحلة إلى التالية» رهن «الامتثال بالالتزامات» حيث «يتوقع من الطرفين أن يقوما، في كل مرحلة، بالتزاماتهما بشكل متواز..» (من ديباجة «خارطة الطريق»).

٣ـ **المراقبة الدولية**: إن الإشراف الدولي الذي تلحظه «الخارطة» يقع دون مستوى طموحها المعلن في التوصل إلى تسوية شاملة ونهائية في غضون ثلاث سنوات، وإذا انتقلنا إلى الترجمة العملية لهذا الإشراف وهي آلية المراقبة الدولية، نلاحظ أن الإشارة الواردة في «خارطة الطريق»[1] تعتبر الآليات[2] الموجودة على الأرض (محدودة الدور وغير مستكملة أصلاً) لا تضطلع سوى بالمراقبة غير الرسمية (إذن نتائج هذه المراقبة غير معتمدة وغير ملزمة)، وتضع إنشاء هذه الآلية في سياق المشاورات التي تجري بين الطرفين، ما يفترض موافقة إسرائيل التي، بدورها، لا تخفي نيتها في تهميش دور ومساهمة الرباعية وفي اقتصارها ــ عملياً ــ على الجانب الأميركي.

الضعف في آليات المراقبة مدرك من الرباعية، وبالذات من أطرافها الثلاث الأخرى التي تسعى لاعتماد «آلية مراقبة خارطة الطريق» تنطلق من اعتبار «المراقبة الرباعية» أساسية في سبيل تطبيق الخارطة. كما هي، وبالمقدار نفسه، أساسية للمساعدة النشطة التي تقدمها الرباعية وتسهيل الإجراءات التي وضعتها «خارطة الطريق»، مع إبراز حقيقة «أن الطرفين يجب أن يقبلا بوضوح آلية المراقبة، وأن يؤكدا أساليب عملها، وأن يتعهدا بالتعاون الكامل وتقديم التسهيلات..».

آلية المراقبة المقترحة كناية عن هرم رأسه الرباعية على المستوى الوزاري، فعلى مستوى المبعوثين في المنطقة، ومن ثم المنسق العام لآلية الرقابة (أميركي) وأخيراً «لجنة الرقابة» من الأطراف الأربعة برئاسة أميركية يعمل في إطارها طاقم حسب الضرورة من أطراف الرباعية.. أما قاعدة الهرم فترتكز إلى أربع

---

(١) «يبدأ ممثلون عن الرباعية، معتمدين على آليات موجودة وموارد (resources) على الأرض، مراقبة غير رسمية (informal monitoring)) ويجرون مشاورات مع الطرفين حول إنشاء مراقبة رسمية وتنفيذها» (الفقرة ٤ تحت عنوان «الأمن» من المرحلة ١ «لخارطة الطريق»).

(٢) وأبرزها: لجنة الارتباط المؤقتة بمراجعة الوضع الإنساني (AHLC)، فريق العمل الخاص بالإصلاح الفلسطيني، مجموعات عمل/ دعم مختلفة..

مجموعات: ١ــ مجموعة الأمن[١] ورئيسها المنسق العام لآلية الرقابة (أمـــيركي). ٢ــ فريق العمل الخاص بالإصلاح الفلسطيني[٢] مع ضابط اتصـــال مـــن الاتحـــاد الأوروبي. ٣ــ مجموعة متابعة الأوضاع الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة والإنســـانية/ LACC[٣] مع ضابط اتصال من الأمم المتحدة. ٤ــ مهام خاصة أخرى[٤] يرأســـها المنسق العام للرقابة (أميركي).. ويبقى أن تطبيق هذه الآلية رهن بموافقة إســـرائيل (المتمنعة) وببذل جهد أميركي خاص، وهو غير مؤكد رغم أن آلية المراقبة تعطـــي

(١) تضم مجموعة الأمن ممثلين معينين خصيصاً لمهمات هذه المجموعة من الأمـــم المتحـــدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، مصر والأردن. تستند في عملها إلى مجموعات متواجـــدة علـــى الأرض تحتاج إلى دعم وتعزيز من أعضاء الرباعية. وتضطلع بالمهام التاليـــة: ١ــ رفـــع تقرير عن الإصلاحات الأمنية. ٢ــ رفع تقرير عن التنسيق الأمني. ٣ــ مراقبة النشـــاطات الفلسطينية لمنهج الهجمات على إسرائيل. ٤ــ مراقبة الخطوات التي تضعف الثقـــة بيـــن الجانبين. ٥ــ مراقبة تطبيق خطة تينيت. ٦ــ مراقبة خطوات انسحاب الجيش الإسرائيلي.

(٢) يتشكل من الفريق الخاص بالإصلاح الفلسطيني الموجود ومجموعات دعم الإصلاح وهيئات أخرى عاملة في هذا المضمار. يتولى ضابط اتصال من الاتحاد الأوروبي مهام الاتصـــال بيـــن لجنـــة المراقبة ومنسقي مجموعات دعم الإصلاح. ويضطلع هذا الفريق بالمهام التالية: ١ــ رفع تقريـــر حول الإصلاحات الهيكلية في مجالات المالية والدستور والانتخابات والقضاء. ٢ــ رفع تقرير حول العقبات أمام الإصلاح من الجانبين. ٣ــ رفع تقرير حول التحضيرات للانتخابات، وبإمكـــان هـــذا الفريق أن يشكل نواة ابتدائية للمراقبين على الانتخابات. ٤ــ التأكد من سداد إســـرائيل للمـــوارد الفلسطينية طبقاً للاتفاق (بموافقة آلية المراقبة).

(٣) تتشكل من الأعضاء الموجودين للجنة تنسيق المساعدة المحليـــة (LACC) ومجموعـــات أخرى (من الباطن) كمجموعة السياسة الإنسانية والطـــوارئ (HEPC)، وفريـــق العمـــل الخاص بمشروع التطبيق (TFPI)... يضطلع ممثل من الأمم المتحدة بمهام الاتصال بيـــن لجنة المراقبة وسكرتاريا لجنة تنسيق المساعدة المحلية (LACC). وتتولى هذه المجموعة المهام التالية: ١ــ مراقبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. ٢ــ التـــأكد مـــن خطوات تسهيل الإغلاقات والحصار ومنع التجول والتأكد من خطـــوات تســـهيل الإغلاقـــات والحصار والتأكد من الخدمات الإنســـانية للمواطنيـــن والبضـــائع. ٣ــ تطويـــر ومراقبـــة استراتيجيات لضمان التطور الاقتصادي.

(٤) وتتشكل من مجموعات من العاملين في بعثات الرباعية القنصلية والدبلوماســـية. وتتولـــى المهام التالية: ١ــ مراقبة النشاط الاستيطاني. ٢ــ التحقق من إزالة المواقع الاســـتيطانية (التي أقيمت منذ آذار (مارس) ٢٠٠١). ٣ــ توثيق قوائم المؤسسات الفلسطينية المغلقـــة في القدس. ٤ــ مراقبة التحريض من كل من الفلسطينيين والإسرائيليين.

الولايات المتحدة الدور الأول والأهم، بشكل عام وبالتخصيص في مجالات الأمـــن، والاستيطان، والتحريض والمؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية.

٤ــ **المؤتمر الدولي**: تدعو «خارطة الطريق» المؤتمر الدولـــي[1] للانعقـــاد مرتين: الأولى في المرحلة ٢ «في أعقاب انتهاء انتخابـــات فلســـطينية ناجحـــة.. وإطلاق عملية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة»، والثانيـــة فـــي المرحلة ٣ «للإطلاق الرسمي لعملية.. تؤدي إلى حل دائم». هذا مـــع الإضافـــة التالية: خلو المؤتمر الثاني من أي ذكر لمرجعيته. والصياغة العامـــة للمرجعيـــة بالنسبة للمؤتمر الأول الذي «يرتكز إلى المبادئ، التي تـــم ذكرهـــا فـــي مقدمـــة الوثيقة» دون تحديد إضافي، ما يفتح على التعامل الانتقائي مع هذه المبادئ، التـــي يتجاوز بعضها القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ باستجابته الأفضل ــ مبدأيـــاً ــ للحقـــوق الفلسطينية وكذلك العربية (كما إسرائيل في نقاط الامتناع الـ ١٤ حيث اســـتبعدت من هذه المبادئ القرار ١٣٩٧ والمبادرة الســـعودية ومبـــادرة القمـــة العربيـــة) ويضعف من خلال ذلك الموقع المرجعي لرزمة المبادئ التي تكمـــن المصلحـــة الوطنية والعربية في التمسك بها كلها.

إلى هذا، لا تشكل الصيغة المقترحة للمؤتمر الدولي آلية يبنى عليها لاحتـــواء مخاطر تحول الخطة الدولية، عملياً، إلى اتفاق انتقالي طويل الأمـــد، بـــل هـــي، بمحطتيها صيغة افتتاح ومصادقة على ما يتم التوصل إليـــه ثنائيـــاً (فلســـطينياً ــ

---

(١) ■ المؤتمر الدولي (الأول):

ــ «سيكون مثل هذا الاجتماع شاملاً، مرتكزاً إلى هدف سلام شرق أوسطي شامل (بما فـــي ذلك بين إسرائيل وسوريا، وإسرائيل ولبنان)»..

ــ «تعيد الدول العربية العلاقات (الروابط) التي كانت قائمة مع إســـرائيل قبـــل الانتفاضـــة (المكاتب التجارية، الخ)».

ــ «إعادة إحياء التعاطي المتعدد الأطراف في قضايا تشمل موارد المنطقة المائية والبيئـــة والنمو الاقتصادي واللاجئين وضبط التسلح». (خارطة الطريق).

■ المؤتمر الدولي (الثاني):

«.. ودعم التقدم نحو تسوية شرق أوسطية شاملة بين إسرائيل ولبنان، وإسرائيل وسوريا، تتم بأسرع وقت ممكن» (خارطة الطريق).

إسرائيلياً)، وليست إطاراً للتفاوض يمكن الركون إلى أطرافه والاستقواء بصلاحيات ووزن «المؤتمر الفعال» لفتح طريق التسوية الشاملة والمتوازنة.

وعليه، تضحى الوظيفة الرئيسية للمؤتمر الدولي (وهو مؤتمر غير فعال) توفير إطار يسمح باستئناف التطبيع الذي جمدت بعض أشكاله بعد الانتفاضة والمضي في توفير شروط التعاون الإقليمي الذي تعطل أثناء ترؤس نتنياهو حكومة إسرائيل، واستعادة المسار التفاوضي السوري واللبناني بشروط غير مقبولة لأنها تتجاهل تماماً الشوط الهام الذي قطعه المسار السوري على طريق التوصل إلى تسوية تلتقي مع شروط الشرعية الدولية.

هذا فضلاً عن إقحام المسارين السوري واللبناني في «خارطة الطريق»، وبتاريخ مؤجل، وجعل المسارات الثلاثة تتحرك، مجتمعة، في إطار واحد، في الوقت الذي لا تحظى فيه العملية التفاوضية بإجماع فلسطيني، ومن جهة أخرى ليس المطلوب ولا من المفيد الإجماع عليها عربياً، لا سيما أن حجة سوريا قوية في المطالبة باستئناف فوري لمسارها دون تعليقه على تاريخ مؤجل مرشح، على الأرجح، لمزيد من التأجيل، في ضوء سعي أميركي ــ إسرائيلي (بالكاد مستبطن) لتطويق المسارات الثنائية بضغط الحالة التطبيعية في إطار من توسيع التعاون الإقليمي الذي يدفع نحو تسارع وتيرتها إقليمياً.

هـ ــ «خارطة الطريق» محاولة أخرى لإعادة تعريف الصراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي ورسم ملامح التسوية من مدخل إنهاء «العنف والإرهاب» وبناء النظام السياسي فلسطينياً، وليس من خلال إنهاء الاحتلال والاستيطان والاعتراف بحقوق اللاجئين:

الوثيقة التي تزخر بتفاصيل الأمن والإصلاح لا تأتي على ذكر **الاحتلال** إلا في موقعين (الديباجة والمرحلة ٣). أما نقطة إنهاء الاحتلال فهي تأتي بصيغة ملتبسة: «التسوية التي تنهي الاحتلال الذي بدأ عام ٦٧». مصدر الالتباس أن إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ٦٧ لا يعني إنهاء الاحتلال لجميع الأراضي التي احتلت عام ٦٧.

أما **الاستيطان** فهو (كما ورد في أوسلو) عنوان للتفاوض ولا تُنشأ الصلة بينه وبين الاحتلال علماً أن الاستيطان يمثل الجانب الأهم من البنية التحتية للاحتلال (شارون أمام حكومته في ٢٥/٥: «إن كل ما وصلنا إليه هنا، من تحديد الحدود وحتى إقامة القوة الدفاعية العبرية، كان بفضل مشروع الاستيطان»).

القدس، بالمقابل، لا ترد فقط كعنوان تفاوضي، بل بإشارات واضحة حول سمات الحل. فالتسوية «تتضمن حلاً تفاوضياً لوضع القدس يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين، ويصون المصالح الدينية لليهود، والمسيحيين والمسلمين على صعيد العالم..». إطار التفاوض إذن، يعنى بالبعد الديني للقدس، وبالاهتمامات السياسية التي يمكن أن يترتب عليها حضور سياسي مؤسسي للفلسطينيين دون استعادتهم القدس الشرقية أو ممارسة السيادة عليها، ولا يتطرق إليها إطار التفاوض، تالياً، باعتبارها جزء من الأراضي التي احتلت عام ٦٧.

اللاجئون، كذلك، لا ترد كعنوان تفاوضي محض، بل ترفق بتوجيهات حول مضمون الحل تبعده عن فحوى القرار الأممي ذي الصلة (١٩٤)، حيث التسوية «تتضمن حلاً متفقاً عليه، عادلاً ومنصفاً، وواقعياً لقضية اللاجئين».

وفي سياق السعي إلى التسوية من مدخل أمني وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني تصبح القيادة الفلسطينية موضع شبهة واتهام، ما يقتضي تأهيلها[1].. واستجابتها لشروط الحل[2]، أمنياً وإصلاحياً، وحدها تسمح بالتقدم نحو التسوية،

---

(١) ـ من مقدمة «الخارطة»: «لن يتم تحقيق الحل القائم على أساس دولتين للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني إلا من خلال إنهاء العنف والإرهاب، وعندما يصبح لدى الشعب الفلسطيني قيادة تتصرف بحسم ضد الإرهاب وراغبة وقادرة على بناء ديمقراطية فاعلة ترتكز إلى التسامح والحرية».
ـ من مقدمة المرحلة ٢: «يمكن إحراز هذا الهدف عندما يصبح للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بشكل حاسم ضد الإرهاب، ومستعدة وقادرة على بناء ديمقراطية تتم ممارستها قائمة على أساس التسامح والحرية».

(٢) ■ من مقدمة المرحلة ٢: «أهدافها الرئيسية هي أداء أمني شامل مستمر وتعاون أمني فعال، وتطبيع مستمر للحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات وتعزيز الإصلاح السياسي». >>

التي، بدورها، و«كمحطة وسيطة» تمر عبر «إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة وخاصيات السيادة».

لن ندخل بنقاش قانوني حول مقدار السيادة في مصطلح «خاصيات السيادة» (attributes of sovereignty) بعد أن كشفت المفاوضات السابقة حول القدس اتساع العدة المصطلحية لهذا المفهوم، والذي يمتد من «السيادة المشتركة» إلى «السيادة المزدوجة» مروراً بـ «نوع من السيادة» و«السيادة فوق الأرض وتحتها»، والفرق بين الولاية (jurisdiction) التي تمارس بدون سيادة، والسيادة التي يحتفظ بها كحق دون أن تترتب عليها، ضمن المعاهدات الموثقة، بالضرورة أشكال ملموسة في ممارسة هذا الحق.

في كل الأحوال، وبغض النظر عن باع الاجتهاد القانونيّ في هذا المضمار وهو واسع على ما يبدو، فما يمكن أن نذكره بالنسبة لمصطلح «خاصيات السيادة» ومن دون إحاطة مسبقة بكل مضامينه، أنه لا ينطوي على حق ممارسة السيادة على الحدود والمعابر، ما يفقده أهم سمات السيادة قاطبة.

«المحطة الوسيطة» قد تتحول إلى «إقامة مديدة» إذا ما تركت واشنطن وحدها تتحكم بآليات الرقابة والتنفيذ بعيداً عن اللجنة الرباعية، طالما إسرائيل هي الطرف المسيطر في الميدان. وهذا بالضبط ما قصدناه بمخاطر الخوض في متاهات «الحل الانتقالي» الذي يترك طرفي الصراع وجهاً لوجه[1]، ما لم ترم

>> ■ الفقرة ٤ من المرحلة ٢: «استمرار الأداء الأمني الشامل، بما في ذلك التعاون الأمني الفعال على الأساس المنصوص عليه في المرحلة ١».

■ من مقدمة المرحلة ٣: «أهداف المرحلة الثالثة هي تعزيز الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية والأداء الأمني الفلسطيني المتواصل، والفعال، والمفاوضات الإسرائيلية ــ الفلسطينية التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم..».

(١) أحدهما (الإسرائيلي) يملك القوة ويفتقد إلى الإرادة السياسية الموحدة لتقبل تسوية متوازنة يملك الطرف الآخر (الفلسطيني) الإرادة السياسية لها، لكنه يفتقد إلى القوة اللازمة، فيسعى إلى موازنتها باستنزاف عدوه بمختلف أشكال النضال وبالجهد والموقف التضامني العربي والدولي.

الحالة الدولية ثقلها في الميزان (من خلال الإشراف والمراقبة والتحكيم وصولاً إلى المؤتمر الدولي الفعال). وما لم تستند إلى وضع فلسطيني موحد داخلياً ومنسجم سياسياً ومثابر على خط مواجهة الاحتلال بالوسائل المناسبة، مواصلاً مراكمة القوى وتجهيزها تحسباً لكل الاحتمالات.

٦ـ رغم ثغراتها وعدم إفلاتها من أسلوب مرحلة التفاوض وشرط التقدم في العملية السياسية باختبار التنفيذ الذي يحكم عليه (بالدرجة الأولى) الطرف المحتل، والجداول الزمنية غير الملزمة لاعتبار أولوية الأداء وأسبقية الاستجابة الفلسطينية عموماً، وتقديم ضمانات الجانب الأمني (ومن ثم الإصلاحي) على ضمانات جلاء الاحتلال وتفكيك الاستيطان في محاولة لإعادة تعريف الصراع ورسم ملامح التسوية بقلب معادلة الاحتلال والمقاومة، فتصبح معالجة رد الفعل على قاعدة التفكيك والاستئصال هي المدخل لاحتواء (وليس بالضرورة إنهاء) «العدوان المتمادي» كما هو تعريف القانون الدولي للاحتلال (فما بالك الاستيطان)..

رغم كل ما ذكر لم تتمكن الأطراف الدولية التي توافقت على «خارطة الطريق» أن تتجاهل مجموعة من الوقائع النضالية والإنجازات السياسية والمنعة الأخلاقية المسلم بها دولياً، والتي باتت جزءاً مكوناً من المسألة الفلسطينية. وإن تمكنت محصلة الرباعية من إضعاف هذه العوامل ضمن بنية نص تتعمد الغموض أحياناً والعمومية في أحيان أخرى عندما يتعلق الأمر بالحقوق الفلسطينية بخلاف ما تعتمد بالنسبة للجانب الإسرائيلي المحتل، فإنها لا تستطيع أن تدير الظهر وتسقط ما بات يشكل مكاسب فلسطينية، وفي هذا السياق يندرج مايلي:

أ ـ أهمية النص الواضح على دولة فلسطين باعتبارها «دولة ذات سيادة، مستقلة، ديمقراطية وقابلة للحياة هي فلسطين» فتصبح هذه هي القاعدة المعتمدة من الآن فصاعداً في مساعي تحقيق الحل، بغض النظر عما ستؤول إليه «خارطة الطريق».

ب ـ توسيع القاعدة المرجعية السياسية لعملية التسوية[1] بما يتجاوز القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ لتشمل القرار الرقم ١٣٩٧ الذي ينص لأول مرة في تاريخ مجلس الأمن على إقامة «دولة فلسطين» ومبادرة السلام في قمة بيروت[2] التي تتضمن الحقوق العربية والفلسطينية.

ومن الواضح أن إسرائيل بنقاطها الـ١٤ تسعى إلى تقليص رقعة المرجعيات الدولية، حيث تنص النقطة العاشرة على التالي: «تلغى جميع المرجعيات غير القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ (١٣٩٧، المبادرة السعودية والمبادرة العربية المتبناة في بيروت). الاتفاق المرتكز إلى «خارطة الطريق» سيكون اتفاقاً قائماً بذاته وصلاحياته ستكون مشتقة منها (أي الخارطة). المرجعية الوحيدة الممكنة ستكون مرجعية القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ولكن فقط كإطار (أو كموجه) لإدارة مفاوضات قادمة لاتفاق دائم».

ج ـ إيجاد إطار دولي يشرف على ويراقب تطبيق «خارطة الطريق» في مختلف مراحلها (اللجنة الرباعية ولجان الرقابة المنبثقة عنها وصولاً إلى المؤتمر الدولي بمحطتيه) رغم افتقاد الرباعية إلى الصلاحيات المطلوبة لرخاوة

(١) «سوف تحل التسوية النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وتنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، بناء على الأسس المرجعية لمؤتمر قمة سلام مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧، والاتفاقيات التي تم التوصل إليها سابقاً بين الطرفين، ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، التي تبنتها قمة الجامعة العربية في بيروت».. (من مقدمة «خارطة الطريق»).

(٢) خلافاً للتسمية المعتمدة عربياً تطلق الخطة الدولية على هذه المبادرة تسمية «مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، التي تبنتها قمة الجامعة العربية في بيروت» ليس بغرض التذكير بمنشأ مبادرة السلام العربية كونها تبلورت بالفعل انطلاقاً من مبادرة تقدم بها ولي العهد السعودي، بل على خلفية أن المبادرة السعودية هي الأساس والأصل، وكذلك في محاولة لخلق التباس بين المبادرتين باعتبار الأفكار السعودية لم تتطرق إلى قضية اللاجئين بينما تداركت المبادرة العربية هذا النقص وعالجت حقوق اللاجئين ربطاً بالقرار ١٩٤. إسرائيل، من جهتها، تناولت في ملاحظاتها الـ١٤ هذا الموضوع بشكل مباشر، ودرءاً لأي التباس طالبت في الملاحظة العاشرة إلغاء مرجعية المبادرة السعودية والمبادرة العربية المتبناة في بيروت معاً. (راجع الملاحظات الـ١٤ ص ١٧٧ من هذا الكتاب).

حلقاتها وطغيان الدور الأميركي واقتصار المؤتمر الدولي على جوانب الافتتاح والمصادقة على ما يتم التوصل إليه من اتفاقات.

د ــ رغم عدم التوازن في نص الخارطة لم تتمكن الرباعية من أن تتجاهل إقرار مبدأ تنفيذ الالتزامات بالتوازي (بغض النظر عن الصياغات الملتوية التي يمكن أن تقود إلى تفسيرها بمضمون التوالي)، وبتضمين المرحلة الأولى عودة قوات الاحتلال إلى خط ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠، والشروع بالعد العكسي في مشروع الاستيطان من خلال النص على «التفكيك الفوري للمواقع الاستيطانية التي أقيمت منذ شهر آذار (مارس) ٢٠٠١» و«تجميد جميع النشاطات الاستيطانية (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات)».

إن جميع هذه النقاط التي لم ترد في اتفاقات أوسلو، وتمايز «خارطة الطريق» عنها لم تأت هبة بل تعكس التقدم الذي حققته الحركة الفلسطينية من خلال الانتفاضة والمقاومة وبتضحيات لا توصف. لكنها، على أهميتها، لا تشكل تجاوزا على بنية خطة دولية تفتقد إلى آليات فعالة تضمن التنفيذ وتعاني من الثغرات التي سبقت الإشارة إليها.

وهذا يعني أن حتى ما أوردناه كتسليم من اللجنة الرباعية بإنجازات فلسطينية معترف بها على نطاق عالمي، إنما يقتضي دفاعا عنها لتثبيتها ونضالا دؤوبا لتطويرها حتى لا تطغى عليها وتجرفها قوة دفع البنية الأساس «لخارطة الطريق» بتغليبها الجانب الأمني الذي يصب لمصلحة الاحتلال ويفتح على استمراره على الجانب السياسي الذي هو بداية لتغيير الواقع الاحتلالي القائم. وكذلك بنزوعها الواضح لأن تتحول إلى خطة بإطار تفاوضي يقود إلى التسمر أمام جدار الحلول الانتقالية غير القابلة للتجاوز (كما في السنوات السبع لتطبيقات أوسلو قبل أن تقطعها الانتفاضة) لكن بفارق «الدولة المستقلة ذات الحدود المؤقتة» هذه المرة المزدانة «بخاصيات السيادة».

(٥)
«خارطة الطريق».. هي الغائب الأكبر عن قمتي شرم الشيخ والعقبة

أسلوب المواجهة الفلسطينية

١ـ تتركز وجهة الضغط على الجانب الفلسطيني لتحويل الخطة الدولية إلى إطار لاستئناف الحلول الأمنية بالأساس للتدرج بها وصولاً إلى حل انتقالي طويل الأمد. إن شرط احتواء هذه الضغوط على طريق إحباطها هو ذاته شرط صمود الانتفاضة والمقاومة، ما يفترض التمسك الحازم بعناصر القوة الفلسطينية المتمثلة بصون وتعزيز الوحدة الوطنية وتطويرها بالبرنامج المشترك، وفي السياق التمسك بكافة خيارات النضال وأشكاله المعتمدة وعدم التنازل عن أي منها أو التفريط بأي من أساليبها.

إن المطروح على الحركة الفلسطينية لا يختزل بتحديد موقف من خطة دولية، بل من مخطط يرمي إلى استخدام «الخارطة» من أجل إضعاف الحالة الفلسطينية، ليس بالضرورة من خلال استجابتها لأجواء الاحتراب الداخلي (ولا من باب أولى، الانخراط عملياً في هذه الأجواء)، وهو احتمال نستثنيه ابتداء، بل بإضعاف عناصر القوة المذكورة وصولاً إلى تجريد الحركة الفلسطينية منها.

هذا ما ينبغي التركيز عليه، حتى تجترح الحركة الفلسطينية بكل اتجاهاتها، التكتيكات التي تسمح بإفشال مخطط الاحتلال وتصون قواها ضمن وجهة المراكمة تحسباً لكل الاحتمالات.

٢ـ لقد وضعت خطة اللجنة الرباعية الآن على الطاولة بإجماع دولي، وتوافق إقليمي شبه كامل. إن موقفاً يكتفي برفض الخطة الدولية وانتقاد خطوات تطبيقها والتعبئة ضدها يفقد القوى الفلسطينية، والمعارضة منها بالذات، فرصاً واقعية لفعل سياسي يسعى وينجح بالتأثير في مجرى الصراع حول عملية تطبيق

«الخارطة» بما يمكن من تقليص أضرار هذه العملية وتحجيم أخطارهـا، وكبـح الانزلاقات التي يمكن أن يندفع إليها الموقف الرسمي الفلسطيني.

إن الموقف المطلوب يقتضي، إلى جانب إبـراز ثغـرات الخطـة الدوليـة ومخاطرها وانتقاد الموافقة الرسمية الفلسطينية غير المشروطة عليها والدعوة إلـى إعادة النظر في هذه الموافقة وطـرح الشـروط الفلسـطينية المقابلـة للشـروط الإسرائيلية وفي المقدمة منها تفكيك الاستيطان وإزالة «الجدار الأمني».. إن موقفا كهذا يترتب عليه الاشتباك مع كل خطوة من خطوات تطبيـق «الخارطـة» فـي مسعى لتحجيم سلبياتها وجبه محاولات تل أبيب، بغطاء ودعم أمـيركي، لفـرض شروطها على الخطة الدولية، ومن خلالها على الشعب الفلسطيني وقيادته واللجنـة الرباعية والحالة العربية عموما.

لقد بينت وقائع الأسابيع الأخيرة أن المواجهة لا تجري مع «خارطة الطريـق» بالجملة، كما أنها لا تدار معها على المستوى الدعاوي والتعبوي فقط، بل هي مواجهـة سياسية ــ ميدانية مباشرة بالغة السخونة واشتباك محتدم، متعدد الأوجه مع كل بند مـن بنودها التي تقدم بقراءتها الإسرائيلية بغطاء أميركي سافر التحيز.

ضمن هذه الوجهة خاضت عمليا جميع القوى الفلسطينية معركـة التصـدي للانحناءة الرسمية أمام الضغوط الأميركية في قمة العقبة عندما استجابت القيـادة (سلطة وحكومة) لطلب إصدار بيان اجتاز المصفاة الأميركية فجاء، من بين أمور أخرى، خاليا من معظم المطالب والحقوق الفلسطينية، بيان وازاه بيان إسـرائيلي خضع أيضا للرقابة الأميركية دون المساس بالطرح الإسرائيلي ودون التقيد أصلا بمـا تطالب به «خارطة الطريق». كما خاضت الحركة الفلسطينية وما زالت معركـة رفض تصنيف المقاومة عملا غير مشروع، وهي تخوض الآن معركـة إفشـال الضغوط الأميركية ــ الإسرائيلية السياسية والميدانية، الساعية إلى تفكيـك بنـى المقاومة والتوجه إلى أجواء الاحتراب الداخلي..

٣ــ إلى أين تقود هذه الوجهة؟ إنها تقود أولا إلى درء المخـاطر المباشـرة

التـــي يتعرض لها الوضع الفلسطيني عموماً. ويسمح باحتواء الضغـــوط الهائلـــة التـــي تمارس على مختلف مستوياته بصف موحد وبرؤية وطنيـــة إن لـــم تكـــن موحدة فمتقاربة بعناصرها. ويراكم ما من شأنه أن يقربنا لاحقاً من تجنـــب نفـــق الترتيبات الانتقالية وتجاوزها لصالح حل تفاوضي على أساس قرارات الشـــرعية الدولية (٢٤٢، ٣٣٨، ١٣٩٧، ١٩٤..) ليس للتفاوض على ما هو دونهـــا، بـــل لتطبيقها وفق جدول زمني محدد ورقابة دولية فاعلة..

إن التوقف أمام ما تمخضت عنه قمة العقبة التي مهد لها لقـــاء شـــرم الشـــيخ يوضح فائدة ما نتقدم به من الزاوية الوطنية. إذ لا مناص من استيعاب نتـــائج قمـــة العقبة، وأبرزها جدية التعهد الذي قطعته الإدارة الأميركية لحكومة شارون بأن تؤخذ تحفظاتها (الـــ ١٤) بعين الاعتبار أثناء عملية تطبيق «خارطة الطريـــق»، وميـــل الحكومة الفلسطينية إلى التعاطي مع هذا الموقف الأميركي كـــأمر واقـــع أو ربمـــا للتساوق معه، ولو جزئياً.

قمة شرم الشيخ[1]:

١ــ صدور بيانين منفصلين[2] عن لقاء شرم الشيخ، الأول أميركي والثـــاني عربي، بدلاً من صدور بيان مشترك، لا يثلم حقيقـــة التوافقـــات الواســـعة التـــي أحرزت بين الطرفين. فالبيان العربي أكد «رفض الإرهاب والعنف والاســـتمرار في محاربة ويلات الإرهاب.. وفي رفض ثقافة التطرف والعنف في أي شكل كان ومـــن أي مصدر أو انطلاقاً من أي مكان بصرف النظر عن التبريرات والدوافع» في إشارة صريحة إلى إسقاط التحفظ (وأحياناً الاعتراض) الرسمي العربي عـــن

(١) انعقدت القمة الأميركية ــ العربية في شرم الشيخ بتاريخ ٣/ ٦/ ٢٠٠٣ بين الرئيس بوش والأطراف العربية التالية: مصر (الرئيس مبارك)، السعودية (ولي العهد، الأمير عبد الله)، الأردن (الملك عبد الله الثاني)، البحرين (الملك حمد بن عيسى كون البحرين ترأست آخـــر قمة عربية)، فلسطين (رئيس الوزراء محمود عباس). واعتذرت المغرب المدعوة بشخص عاهلها الملك محمد السادس عن الحضور.

(٢) راجع النصوص ص١٨٤ ← ص١٩٠ من هذا الكتاب.

وصف أعمال المقاومة المسلحة للاحتلال ودمغها بالإرهاب.

إلى هذا تعهد البيان الصادر عن الأطراف العربية المشاركة في قمة شرم الشيخ، تنفيذ طلبات واشنطن في شأن ما تسميه «تجفيف منابع الدعم المالي للإرهاب» وعن المنظمات الموصوفة هكذا أميركياً، عندما التزم باسم من يمثل باستخدام «قوة القانون لمنع وصول الدعم إلى المنظمات غير الشرعية بما في ذلك الإرهابية» مؤكداً «أن مساعدتنا لفلسطين سوف توجه فقط إلى السلطة الفلسطينية»، ما يفهم منه الإقرار الضمني بالمطلب الأميركي الخاص بحجب الدعم المالي عن الفصائل والمنظمات الفلسطينية المعارضة بما فيها المنظمات التي تمارس أعمال المقاومة ضد إسرائيل.

من جهته كرر الرئيس بوش في البيان الموازي الصادر عن الجانب الأميركي المعاني نفسها والالتزامات والتعهدات الواردة في بيان الجانب العربي: «أعلن الزعماء (العرب) اليوم رفضهم الثابت للإرهاب بصرف النظر عن مبرراته أو دوافعه، كما التزموا خطوات عملية واستخدموا جميع الوسائل لقطع جميع المساعدات بما فيها الأسلحة والتمويل لأية مجموعات إرهابية».. «إن القادة التزموا مساعدة السلطة الفلسطينية في حربها ضد الإرهاب»[1]..

٢ــ توافقات شرم الشيخ الأميركية ــ العربية لم تقتصر على الموضوع الفلسطيني الذي غابت عنه سواء في كلمة بوش أو بيانه أية إشارة إلى اللجنة الرباعية أو «خارطة الطريق»، بل شملت أيضاً موضوع العراق لجهة تأييد البيان

(١) ضمن نفس الوجهة وفي الكلمة التي ألقاها في الاجتماع الذي ضمه والزعماء العرب في شرم الشيخ توجه بوش إليهم بأسلوب مباشر شديد الوضوح: «علينا ألا نسمح لحفنة من الناس، حفنة من القتلة، حفنة من الإرهابيين بالقضاء على أحلام الكثيرين». «وعلى عاتق هؤلاء الزعماء حول هذه الطاولة تقع المسؤولية. وأكبرها، كما يبدو لي، هي مكافحة أي مصدر تمويل للإرهاب، والحيلولة دون كسب الإرهابيين موطئ قدم. وأنا أعلم أن ذلك هو التزام القادة هنا فقد تحدثت إليهم عن ذلك. وعن مصلحتهم الخاصة أن يكافحوا الإرهاب ومن مصالحهم الخاصة أن يمكنوا الدولة الفلسطينية من النشوء» (عن موقع مكتب الإعلام الخارجي في وزارة الخارجية، ٣/ ٦/ ٢٠٠٣).

العربي للقرار الرقم ١٤٨٣ الذي يشرع الاحتلال ووصفه بأنه «وسيلة مفيدة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في هذا البلد»، وتجاهل كامل للمسارين السوري واللبناني، بينما لم تغفل قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى في «إيفيان» التي أنهت أعمالها قبل يوم من افتتاح لقاء شرم الشيخ الترحيب «بخارطة الطريق» والتعبير عن «مدى الرغبة في تسوية سلمية شاملة تضم سوريا ولبنان».

لقد حصلت واشنطن من أطراف قمة شرم الشيخ على موافقة واضحة بأهم المطالب والشروط التي يمكن أن توظف في مخطط إكساب المنطقة سمات تتناسب ومرحلة ما بعد احتلال العراق. من هنا جاءت محاولة بوش انتزاع قرار باعتبار البيان الصادر عن الأطراف العربية في شرم الشيخ «وثيقة تعاقدية» ذات طابع إلزامي قاطع. ولم يثنه عن هذا سوى تفهمه لمحاذير إشاعة انطباع حول تشكل تكتل عربي مواز للإطار العربي المعروف حالياً. فتم التوافق على اعتبار البيان الصادر عن الأطراف العربية بمثابة «إعلان نيات» له قوة إلزام معنوية، ما ينزع عنه طابعه الظرفي المحكوم بسياق المناسبة ويجعله بمثابة الخط المؤثر بتوجيه سياسة هذه الدول تجاه القضايا التي يتناولها البيان لفترة من الزمن.

٣ــ ما سبق لا يلغي بروز تباينات بين واشنطن والأطراف العربية المشاركة في قمة شرم الشيخ، ومنها إصرار بوش أن يتضمن البيان العربي إشارة إلى إمكان البدء بإجراءات التطبيع مع إسرائيل بهدف.. «تشجيع حكومة شارون على المضي قدماً في تنفيذ خارطة الطريق» (!). لقد قوبل هذا الطلب بردود فعل تراوحت بين التحفظ والرفض القاطع، وكانت السعودية على رأس الرافضين.

وبالنتيجة، وتحت ضغط أميركي شديد، توافقت الأطراف العربية على حل وسط يتمثل في تعهدها على ما أسموه «العمل على تحسين الأجواء مع إسرائيل بوسائل مختلفة وبشكل مضطرد يتزامن مع ما تتخذه إسرائيل من خطوات على صعيد تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وإنهاء ممارساتها القمعية في الأراضي المحتلة، ولكن دون إعلان ذلك في البيان الختامي العربي».

البيان العربي في قمة شرم الشيخ لم يعلن عن البدء بإجراءات «التطبيع». لكن هذا لم يحل، والقمع الإسرائيلي على أشده في الأراضي الفلسطينية، دون المشاركة الواسعة في «المنتدى الاقتصادي العالمي»(1) الذي تمت الدعوة إليه قبل انقضاء ثلاثة أسابيع على قمة شرم الشيخ. وهو ما اعتبر استئنافاً لمؤتمرات التطبيع الإقليمية(2) التي انقطعت منذ العام ٩٧، لكن هذه المرة بغطاء دولي متسع وبمشاركة بول بريمر الحاكم الإداري الأميركي ممثلاً للعراق (!)، انعكاساً رمزياً لامتلاك الولايات المتحدة امتداداً مركزياً في الشرق الأوسط يضعها على تماس مع دول عربية ذات دور إقليمي مؤثر مثل سوريا والسعودية.

لقد شهدنا في لقاء شرم الشيخ نشوء دينامية جديدة في المنطقة استكمالاً لاستحقاقات مرحلة ما بعد احتلال العراق.. دينامية صادرت عملياً جزءاً هاماً من إنجازات أربع قمم عربية (القاهرة، عمان، بيروت، شرم الشيخ) انعقدت تحت وهج «انتفاضة الاستقلال» وقدمت لها إسناداً سياسياً ومادياً متعدد الأوجه، وضمن وجهة معاكسة «التطبيع»، وأطلقت مبادرة السلام العربية التي لم يأت البيان الأميركي في شرم الشيخ حتى على الإشارة إليها.

«خارطة الطريق»، باعتبارها تمثل خلاصة ما يرى المجتمع الدولي أنه يشكل حلاً للنزاع الفلسطيني ــ الإسرائيلي كانت الغائب الأكبر عن قمة شرم الشيخ. وهذا ما سيتأكد على نحو لا يقل وضوحاً في قمة العقبة التي دعيت بعدها للانعقاد بساعات.

---

(١) انعقد هذا الاجتماع الاستثنائي في الأردن (الشونة ــ البحر الميت) من ٢٠ إلى ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٣ بدعوة من دافوس (حيث ينعقد في العادة الاجتماع السنوي لهذا المنتدى) من أجل نقل «روح التعاون بدل المواجهة إلى الشرق الأوسط» وبتوجه سياسي شديد الوضوح: ثلاثة أيام من الحوار يسعى من خلالها جمع من ١٩٠٠ شخصية من رجال السياسة والاقتصاد والفكر ومندوبين عن المنظمات الأهلية إلى بناء أرضية المصالحة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بين العالم العربي والولايات المتحدة، وبين العراق وبقية العالم.

(٢) ضمن نسق «مؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا» الذي عقد ٤ دورات: في الدار البيضاء (٩٤)، عمان (٩٥)، القاهرة (٩٦) وأخيراً في الدوحة (٩٧).

قمة العقبة[1]

١ــ من الصعب أن نجد فيما طرح بقمة العقبة ما يشير إلى حضور «خارطة الطريق» أو حتى إلى جوانب عديدة من «رؤيـــة بـــوش» (خطــاب ٢٤/ ٦) التـــي تتحـــرك على مستوى أدنى من «الخارطة» فيما يخص الحقوق الفلسطينية.

ومن القضايا التي وردت في «رؤية بوش» الإشارة إلى «إنهـــاء الاحتـــلال الذي بـــدأ عام ٦٧» التي غابت عن بياني بوش وشارون. ومنها أيضاً الإشـــارة إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ التي لم تـــرد فـــي أي مـــن البيانـــات الأميركيـــة أو الإسرائيلية أو.. الفلسطينية. ومنها أخيراً «وقف أنشطة الاستيطان الإسرائيلي فـــي الأراضي المحتلة بما يتفق مع توصيات لجنة ميتشل» حيث خـــلا بيـــان محمـــود عباس تماماً من مسألة الاستيطان، التي تحولت في بيان شارون إلى معالجة لخرق القانون باعتبـــار «إسرائيل مجتمع يحكمه القانون، وتالياً سنعمل فوراً على إزالـــة نقاط الاستيطان غير المرخص بها»، واقتصر بيان بوش على الترحيب بهذا التعهد مع إشارة سريعة «للتعامل مع مسألة المستوطنات بما يخدم عملية السلام» تفهم في سياق تأمين «التلاصق الجغرافي» لأجزاء الدولة الفلسطينية ليس إلا..

قمة العقبة تبنت المفهوم الإسرائيلي «لخارطة الطريق». وليس في هذا ما هو أكثر وضوحاً من بيان شارون الذي رحب «بالفرصة المتاحة لمعاودة مفاوضـــات مباشرة طبقاً للخطوات التي تنص عليها **خارطة الطريق كمـــا أقرتهـــا الحكومـــة الإسرائيلية..**»، وهي النقاط الـــ ١٤ التي تعكس تحفظات إسرائيل علـــى خطـــة اللجنة الرباعية بما يقوضها كخلاصة توافق دولي تقود إلى التسوية، و يحل مكانها «الرؤية الإسرائيلية الرسمية» المحضنة لمشروع تسوية تقدم للفلسطينيين ليس فقط ما هو أقل من «الخارطة» بل أدنى من «رؤية بوش» فيما يخص حقوقهم الوطنية.

---

(١) ■ انعقـــدت قمة العقبة في ٤/ ٦/ ٢٠٠٣ مباشرة بعد انفضاض لقاء شرم الشيخ بمشاركة الرئيس بوش والملك عبد الله الثاني ورئيس الوزراء محمود عبـــاس ورئيـــس الحكومـــة الإسرائيلية أرييل شارون، حيث قدم كل من هؤلاء بياناً عرف باسمه.

■ راجع نصوص الكلمات المتبادلة ص١٩١ ← ص٢٠٠ من هذا الكتاب.

٢ـ في الوقت الذي طرح شارون «الرؤية الإسرائيلية» للخطة الدولية في بيانه، انضبط البيان الفلسطيني، للتوجيهات الأميركية سواء فيما طالبت به وحددته «خارطة الطريق» أو لم تطالب ولم تحدده أصلاً.

ففيما طالبت به «الخارطة» يتحول البيان الافتتاحي المطلوب إصداره من الجانب الإسرائيلي من بيان يدعو في إحدى نقاطه «إلى وقف فوري للعنف ضد الفلسطينيين في كل مكان. وتنهي جميع المؤسسات الإسرائيلية التحريض ضد الفلسطينيين» إلى بيان غير موجه للإسرائيليين ولا يعنيهم عندما يقول شارون: «.. السلام لا يمكن أن يتحقق من دون التخلي عن الإرهاب والعنف والتحريض وإزالتها. وسنعمل بالتعاون مع الفلسطينيين ودول أخرى على مكافحة الإرهاب والعنف والتحريض بكل أشكالها».

وبنفس النقطة يتحول المطلوب من الجانب الفلسطيني من بيان يدعو في إحدى نقاطه «إلى وقف إطلاق نار فوري غير مشروط: لإنهاء النشاط المسلح وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين في كل مكان» إلى إعلان مبدأي ملزم للحركة الفلسطينية ومفتوح على فضاء الزمن: «.. نكرر إدانتنا ورفضنا للإرهاب والعنف ضد الإسرائيليين أينما كانوا.. سنستخدم كل إمكاناتنا لتنتهي الانتفاضة المسلحة (وليس فقط وقف إطلاق النار!).. هدفنا واضح وسنطبقه بحزم وبلا هوادة، نهاية كاملة للعنف والإرهاب. وسنكون شركاء كاملين في الحرب الدولية ضد الإرهاب.. كما سنعمل ضد التحريض على العنف والكراهية أياً كان شكله وأياً كانت وسائله وسنقوم بإجراءات من جانبنا لضمان أن لا يصدر أي تحريض عن المؤسسات الفلسطينية..».

إن جل ما سبق لا تطالب به الخطة الدولية ويندرج في سياق التنازل السياسي المجاني غير المبرر وغير المقبول. غير أن بيان رئيس الوزراء الفلسطيني لا يقتصر على هذا بل يتجاوزه إلى التنازل الإيديولوجي عندما يقفز، بدون أي سياق مقنع، من المعاناة الشديدة للفلسطينيين في ظل الاحتلال إلى..

«عذابات اليهود على مر التاريخ وقد حان الوقت لإنهاء كل هذه المعاناة» في تبن واضح للرواية التي أسست للمشروع الصهيوني في فلسطين بناء على إقامة الصلة بين «ما تعرض له اليهود تاريخياً وافتقادهم إلى وطن قومي»، الأمر الذي ينزع في الوقت نفسه مشروعيتها الأخلاقية والتاريخية عن المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني الذي يكون قد قام بالضبط لوضع حد لهذه العذابات بحسب ما يستخلص من البيان الفلسطيني.

في هذه النقطة بالذات يلتقي البيان الفلسطيني مع بيان بوش الذي بتعريفه «لإسرائيل كدولة يهودية» يضفي عليها شرعية أخلاقية بمفعول رجعي تاريخي يبرر قيامها عام ٤٨. وبما يسمح في السياق بتحلل «الدولة اليهودية» من مسؤوليتها الأخلاقية والسياسية عن طرد اللاجئين من ديارهم تمهيداً لمعالجة قضيتهم على قاعدة «معيشية» بحته بمعزل عن جوهرها الوطني.

وما يعزز هذا الاستخلاص خلو البيان الفلسطيني من أية إشارة إلى موضوع اللاجئين فضلاً عن مسألة المستوطنات، انسجاماً مع استغراقه في قضايا مكافحة الإرهاب والعنف والتحريض وسيادة القانون وبناء الديمقراطية وطمأنة الفلسطينيين على حياتهم وممتلكاتهم وأرزاقهم (!) والتوجه إلى المجتمع الدولي لطلب الدعم «وتأكيد الحاجة إلى آلية رقابة دولية بقيادة.. الولايات المتحدة» (وليس الرباعية!).. وكل هذا على حساب تسليط البيان الفلسطيني الضوء، كما كان يفترض، على واقع الاحتلال والاستيطان والتهويد وضم الأراضي والحصار والإغلاق وقضايا القمع الدموي وملف المعتقلين والأسرى.. وسائر القضايا المتعلقة بالحقوق الوطنية وفي مقدمها موضوع المستوطنات..

٣ـ أوفت الإدارة الأميركية في قمة العقبة بالوعد الذي قطعته لإسرائيل باعتماد ملاحظاتها على خارطة الطريق، **فالمباحثات** حول تطبيق الخارطة الدولية تتركز في الجانب الأمني، **وجهاز المراقبة** (النقطة الرابعة في التحفظات الإسرائيلية) ينحصر في تشكيله وتفويضه بالأميركيين وبقيادتهم أيضاً حسب بياني بوش ومحمود عباس.

وفي هذا السياق أتى البيان الافتتاحي الفلسطيني الذي ألقاه محمود عباس بالتزامات فلسطينية تتجاوز ما حددته «خارطة الطريق». وبالمقابل أتى بيان شارون ليلغي البيان الافتتاحي الإسرائيلي بعناصره الملحوظة في خطة اللجنة الرباعية بالنسبة لقضايا وقف العنف وإنهاء التحريض ضد الفلسطينيين كما أشرنا. وكذلك فيما خص «التزام إسرائيل برؤية الدولتين المتضمنة دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة، وقادرة على البقاء (أو قابلة للاستمرار: viable)» التي تحولت في بيان شارون إلى، ليس الالتزام، بل «دعم رؤية الدولتين، إسرائيل ودولة فلسطينية»، وفي موقع آخر «دولة ديمقراطية» دون النص الصريح على استقلالها وسيادتها وفي سياق «أن يحكم الفلسطينيون أنفسهم في دولة خاصة بهم» تطبيقاً لمقولة شارون التي تسلم باحتلال إسرائيل للسكان وليس الأرض (!) ما يقود عملياً إلى الحكم الذاتي وليس الاستقلال.

أما الدولة القادرة على البقاء (أو القابلة للاستمرار) ومقياسها الأول مساحة متواصلة (continuous) من الأرض تمارس سيادتها على حدودها ومعابرها إلى العالم الخارجي فتتحول في بيان شارون إلى «إدراك لأهمية التلاصق (contiguity) الجغرافي في الضفة الغربية من أجل قيام دولة فلسطينية قابلة للاستمرار (viable)». هذه البدعة التي يتبناها أيضاً بيان بوش ليست أكثر من خدعة لتمرير نظرية شارون المعروفة باستبدال التواصل (continuity) الجغرافي بالتلاصق (contiguity) عبر البنى التحتية (جسور، أنفاق، معابر تربط بين مختلف بقع الدولة وكتلها المبعثرة). وفي كل هذا يبقى الموقف الإسرائيلي منسجماً مع نفسه: احتلال السكان يفضي إلى تلاصق المكان.

إلى كل هذا تضاف الإشارة الافتتاحية في بيان بوش: «في ضمان أمن إسرائيل كدولة يهودية» (استجابة للنقطة السادسة من التحفظات الإسرائيلية على خطة اللجنة الرباعية) التي، إلى التبرير الإيديولوجي للمشروع الصهيوني على أرض فلسطين، يترتب عليها **إعاقة** لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، **وتعريضاً** لوضع الأقلية العربية الفلسطينية داخل إسرائيل لمخاطر التضييق الإضافي على

حقوقها السياسية والمدنية وفي مسألة لم تبت بعد على الصعيد الداخلي الإسرائيلي وما زال النقاش يحتدم سجالاً حولها (إسرائيل دولة لليهود، إسرائيل دولة لمواطنيها، إسرائيل دولة اليهود وسائر مواطنيها...).

مواجهة فرض المفهوم الإسرائيلي «للخارطة»

ثمة تخوف مشروع من أن تشكل قمتا شرم الشيخ والعقبة بداية تدهور خطير نحو مسار مدمر لفرض المفهوم الإسرائيلي لـ«خارطة الطريق» بما يفرغها من مضمونها ويحولها إلى تنفيذ من جانب واحد لما ورد فيها من التزامات على الجانب الفلسطيني بينما تتنصل إسرائيل من استحقاقاتها المفترضة.

الموقف الذي أعلنه الرئيس بوش حول الالتزام الأميركي بأمن إسرائيل كدولة يهودية هو نقلة سلبية في السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية وتشكل مؤشراً على جدية التعهد الذي قطعته الإدارة الأميركية لشارون بأن تؤخذ في الاعتبار التحفظات الإسرائيلية أثناء عملية تطبيق خطة اللجنة الرباعية.

الإدارة الأميركية لم تبذل أي جهد للضغط على شارون أثناء وجوده في العقبة لكي يفي بما تمليه «خارطة الطريق» من التزامات وأولها اعتراف إسرائيلي واضح لا لبس فيه بحق الشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقابلة للحياة والوقف الكامل لنشاطات الاستيطان.

كلمة شارون تحدثت عن قبول «خارطة الطريق» كما وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية أي مرفقة بالتحفظات والتعديلات التي تجعل منها مجرد خطة أمنية لاغتيال الانتفاضة والمقاومة وفبركة قيادة فلسطينية بديلة. وهو الموقف الذي يحظى كما هو واضح برعاية الولايات المتحدة وتواطؤها.

في ضوء ذلك كان مستغرباً أن تفيض كلمة الوفد الفلسطيني بسيل من التعهدات والالتزامات التي تتجاوز حتى ما تتطلبه «خارطة الطريق» نفسها على ما فيها من إجحاف.

إن هذا الانزلاق يتطلب وقفة حازمة من جانب القيادة الفلسطينية للجم التدهور والتأكيد على استحالة التقدم ما لم تلتزم إسرائيل بوضوح بما يمليه عليها نص الخارطة من اعتراف بدولة مستقلة ذات سيادة وقابلة للاستمرار ووقف الاستيطان.

وهذا ما يدعو إلى إعادة النظر بالموافقة غير المشروطة على «خارطة الطريق» وتبني التحفظات التي أبدتها عليها سائر القوى الفلسطينية سعياً لإحداث تطابق بينها وبين قرارات الشرعية الدولية التي تضمن حقوق الشعب الفلسطيني وصولاً إلى دولة مستقلة ذات سيادة في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وحق العودة للاجئين وذلك وفقاً لجدول زمني ملزم ورقابة دولية فاعلة ومتعددة الأطراف.

من هنا التحذير من الانسياق وراء الضغوط الأميركية ـ الإسرائيلية الهادفة إلى تمزيق لحمة الصف الفلسطيني وزرع بذور الفتنة تحت حجة مكافحة ما يسمى بالإرهاب والتحريض. وفي هذا السياق تكتسي أهمية بالغة الدعوة إلى استئناف الحوار الفلسطيني الداخلي الجاد لصون الوحدة الوطنية ومواجهة الضغوط الخارجية وتبني السبل من أجل التصدي للتحديات الخطيرة التي تواجهها الحركة الوطنية في ضوء التواطؤ الأميركي ـ الإسرائيلي المعلن وصون مسيرة الانتفاضة حتى دحر الاحتلال.

(٦)
بعد «خارطة الطريق» وقمة العقبة..
اللاجئون قضية وحركة جماهيرية[١]

حق العودة في الطرح السياسي الرسمي

١ـ ثمة منحى تنازلي في طرح قضية اللاجئين على المستوى الفلسطيني الرسمي يتناغم مع الطرح العربي الرسمي والإقليمي والدولي وقد تراجع عن حقوق اللاجئين من مستوى «حق العودة إلى الديار..» بموجب القرار الأممي الرقم ١٩٤، إلى حلول بديلة من بينها السماح للدولة الفلسطينية باستيعاب أعداد منهم على مدى زمني محدود، وضمن خطة تخضع للإشراف الدولي ينظمها إطار مالي يتحكم بآليات تنفيذها، لامتلاكه مفتاح القدرة على الدفع في ظل وضع اقتصادي فلسطيني، هنالك إجماع على أنه سيعاني من صعوبات كبيرة، ما يضع الدولة الفلسطينية المستقلة، لفترة ستطول من الزمن رهناً لسياسات الدول والأطراف المانحة.

هذا المنحى أمكن رصده في مفاوضات كامب ديفيد ٢ (تموز/ يوليو ٢٠٠٠) فيما بات يعرف لاحقاً «بتفاهمات كامب ديفيد» التي قامت عليها مقترحات الرئيس كلينتون (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠) بمبدأ «دولة واحدة لكل شعب» ما يعني عودة اللاجئين إلى دولتهم الفلسطينية وتوطين الباقين حيث هم أو في بلد ثالث. واستعادت مفاوضات طابا (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١) هذه الصيغة في إطار مشروع حل، وصف بأنه «قارب الكمال» لولا الخلاف حول عدد الذين يشملهم قرار جمع الشمل الإسرائيلي. كما استندت «وثيقة الرؤية الفلسطينية» التي حملها إلى واشنطن الوزير نبيل شعث (حزيران/ يونيو ٢٠٠٢) إلى الإطار العام

(١) راجع الدراسة بعنوان «اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة» في كتاب «ما بعد السور الواقي» الصادر عن دار التقدم العربي (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق) ضمن سلسلة «الطريق إلى الاستقلال». الطبعة الأولى: أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣.

لمفاوضات طابا وإلى قرارات القمة العربية في بيروت (آذار/ مارس ٢٠٠٢) التي تكلمت عن «حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً للقرار ١٩٤» دون النص الصريح على حق العودة.

رافقت هذه المحطات مجموعة من التحركات والإشارات السياسية التي صبت في الاتجاه نفسه، ومنها تحركات المسؤول عن ملف القدس د. سري نسيبه وتصريحاته ولقاؤه مع عامي أيالون (المسؤول الأسبق للشاباك) في أثينا (١٩/ ٦/ ٢٠٠٢) و«خطة الأهداف» التي أعلناها (٢٦/ ٦/ ٢٠٠٣) ولقاء الوزير السابق زياد أبو زياد ولفيف من الأكاديميين الإسرائيليين في بروج ـ بلجيكا (تموز/ يوليو ٢٠٠٢). وقد صدرت عن هذه اللقاءات أوراق دعت إلى حل قاعدته «العودة إلى الدولة»، أو خطة كلينتون التي أيدها علناً الوزير ياسر عبد ربه (١٩/ ١١/ ٢٠٠٢) في ما اعتبرته صحيفة «يديعوت احرونوت» سابقة كونها تصدر لأول مرة علناً عن مستوى فلسطيني رسمي.

الأخذ بعين الاعتبار «العامل الديمغرافي» عند معالجة قضية اللاجئين في مقال حمل توقيع الرئيس ياسر عرفات في النيويورك تايمز (٣/ ٢/ ٢٠٠٢) اعتبر موقفاً جديداً صادراً عن المستوى الرسمي الأول فلسطينياً. ولا يقل عنه أهمية عدم تطرق خطاب الرئيس الفلسطيني أمام المجلس التشريعي (١٥/ ٥/ ٢٠٠٢) إلى قضية اللاجئين وكذلك خطابه في ذكرى النكبة بعد ذلك بعام في ١٥/ ٥/ ٢٠٠٣.

٢ـ لكن أهم ما تجدر الإشارة إليه في هذا المنحى التنازلي بالطرح الرسمي الفلسطيني لحق العودة وقضية اللاجئين عموماً هو خلو بيان رئيس الحكومة محمود عباس في قمة العقبة من أية إشارة إلى قضية اللاجئين التي أتت عليها «خارطة الطريق» كإحدى قضايا مرحلتها الثالثة، وإن بأسلوب يؤشر إلى وجهة حل لا يقوم على حق العودة الذي كفله القرار ١٩٤ وبسقف أدنى من مقترحات كلينتون في أفضل الحالات، عندما تتكلم خطة الرباعية عن تسوية تتضمن «حلاً **متفقاً عليه**، عادلاً ومنصفاً، وواقعياً لقضية اللاجئين».

وما يؤكد المنحى المذكور في قمة العقبة تطرق البيـان الفلسطيني بشكل مفاجئ وخارج عن أي سياق إلى «عذابات اليهود على مر التـاريخ»، وكذلك بيان بوش الذي لم يكتف بعدم ذكر موضوع اللاجئين وهو الذي سبق في خطاب ٢٤/ ٦ أن أكد على «حسم القضايا المتعلقة بالقدس ومحنة اللاجئين..» بل مضى إلى ما هو أبعد، إلى خطوة ذات مغزى عندما عرَف في البيان المذكور إسرائيل «كدولة يهودية» انسجاماً مع ما ورد بالنص في التحفظات الإسرائيلية الـ ١٤ على «خارطة الطريق» وكذلك في قرار الحكومة الإسرائيلية في ٢٥/ ٥/ ٢٠٠٣. وخطورة الأمر لا تتأتى فقط من زاوية إغلاق الباب أمام عودة اللاجئين إلى ديارهم بحسب القرار ١٩٤، بل فيما يؤسس له هذا التعريف، فكرياً ومن ثم سياسياً، من إعفاء للدولة الصهيونية من مسؤوليتها الأخلاقية والتاريخية عن طرد الفلسطينيين من أرضهم وتبرئتها من «الترانسفير» (الإبعاد) الذي ارتكبته بحق الشعب الفلسطيني وهو التعبير المموه «للتطهير العرقي» الذي يعتبر جريمة تقع «تحت طائلة القانون الدولي».

السياسة الإسرائيلية وحق العودة

١ـ هذه التطورات سهلت على إسرائيل طرح موقفها السلبي من حق العودة بنفس تصعيدي غير مسبوق. فالنقطة السادسة من التحفظات الـ ١٤ على الخطة الدوليـة تنص على «التنازل» (waiver) بالمعنى القانوني القاطع والمانع «عن أي حـق في العودة للاجئين الفلسطينيين إلى دولة إسرائيل»، أي التنـازل عن الحق الفردي والجماعي، القانوني والسياسي، لا بل التعويضي.. هذا فضلاً عن التنكر للمسؤولية التاريخية عن نشوء مشكلة اللاجئين.

أما قرار حكومة شارون الإجماعي في ٢٥/ ٥ فقد مضى إلى ما هو أبعد مما وصلت إليه أي من الحكومات السابقة في هذا الموضوع عندما نص على: «ب) قررت الحكومة فيما يتعلق بمسألة اللاجئين ما يلي: (...) ترغب حكومة إسرائيل في أن تقول أنه خلال العملية السياسية وبعدها: لا، فإن القرار حول مسألة اللاجئين لا يعني **دخولهم** أو **استقرارهم** داخل حدود إسرائيل».

ومع هذا القرار يصبح مجرد الدخول إلى إسرائيل ولو بدون غرض الاستقرار ضمن المحظور. وبتقديرنا لا يأتي هذا الكلام من باب التشدد اللفظي بل تحكمه خلفية سياسية وعملية تفترض أن مجرد دخول لاجئي الـ ٤٨ إلى مناطقهم الأصل يفتح على تفاعل اجتماعي وإنساني بحكم الأواصر العائلية والمحلية وغيرها.. ما يؤدي إلى تعزيز الوجود العربي الفلسطيني في إسرائيل. وهذا ما ينبغي أن يربط بتعديل «قانون المواطنة»(١) المطروح حالياً على الكنيست وفحواه حظر منح المواطنة الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين من الأراضي المحتلة الذين يعقدون قرانهم على فلسطينيات أو بالعكس من مواطني إسرائيل العرب، بالإضافة إلى حالات لم الشمل بين العائلات الفلسطينية الواحدة. وهو التعديل الذي يرمي على ما قاله وزير الداخلية ابراهام بوران إلى «**الحد من ظاهرة تحقيق حق العودة من البوابة الخلفية**»، واعتبرته النائبة عن «حركة ميريتس» زهافا غلئون أنه «قانون عنصري في جوهره يميز بين الناس على أساس عرقي».

٢ــ ضمن الوجهة ذاتها يندرج كلام وزير خارجية إسرائيل سلفان شالوم(٢)

---

(١) نص التعديل هو التالي: «لا يمكن لعرب المناطق الحصول على حق المواطنة ولا يمكنهم الانتقال للسكن في إسرائيل كمقيمين حتى ولو تزوجوا بمواطنين من إسرائيل». وقد حصل في القراءة الأولى بالكنيست (١٧/ ٦/ ٢٠٠٣) على ٤٨ صوتاً مقابل ٢٨. أما آلية إقراره فتسير وفقاً للتالي: بعد القراءة الأولى يحال التعديل إلى اللجنة المختصة بصياغة القوانين المنبثقة عن الكنيست ثم يعاد إلى الكنيست لإقراره بالقراءة الثانية. و بعد أن تقوم اللجنة المختصة بإعطائه الصياغة النهائية يعاد طرحه على الكنيست في القراءة الثالثة والأخيرة.

(٢) قال سيلفان شالوم بحسب ما ورد على لسان جبران التويني في جريدة «النهار» البيروتية (٢٥/ ٦/ ٢٠٠٣) أنه لا يمكن أن يفهم كيف أن الفلسطينيين حريصون كل الحرص على تكريس قيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش إلى جانب دولة إسرائيلية مستقلة وفي الوقت نفسه يخوضون معارك من أجل عودة فئة كبيرة من الفلسطينيين إلى إسرائيل، مما يعني التخلي عن هويتهم الفلسطينية مقابل هوية إسرائيلية. «كل فلسطينيي ١٩٤٨ الذين سيعودون إلى أرض إسرائيل، سيصبحون مواطنين إسرائيليين، وكأنكم لا تريدون أن يعودوا إلى الدولة الفلسطينية الجديدة ليكونوا مواطنين فلسطينيين». وقارن الوزير الموقف الفلسطيني بإسرائيل التي تجوب العالم لتبحث عن يهودي غير إسرائيلي وتقنعه بالمجيء إلى إسرائيل ليصبح مواطناً إسرائيلياً.

أمام الوفد الفلسطيني في «المنتدى الاقتصادي العالمي» (الشونة/ البحر الميت) الذي **لا نستخلص** منه بالطبع ولا من المواقف الإسرائيلية عموماً الموافقة على عودة اللاجئين إلى دولتهم بديلاً من العودة إلى الديار طالما الأخيرة غير مسموح بها. فالعودة إلى الدولة دونها اشتراطات أمنية واقتصادية ومالية وبنى ـ تحتية ضمن آفاق زمنية مدروسة تراعي اعتبارات «القلق الديمغرافي» ليس فقط خلف حدود دولة إسرائيل بل على رقعة فلسطين التاريخية، انطلاقاً من فرضية إسرائيلية مفادها أن تفوقها العسكري والتكنولوجي الراهن على العرب مجتمعين لا يلغي واقع ضعفها الاستراتيجي والديمغرافي في المدى الأبعد.

من جهتنا لا نريد الخوض في وجاهة هذا التقدير الذي نفضل استبعاده كفرضية عمل تنطوي على «حتموية» الركون إلى أزمة إسرائيل المستقبلية[1] ولا تسعف باشتقاق ما يفيد لمعالجة الوضع الراهن. إذن، بمعزل عن مدى صحة هذا التقدير، واقع هو أن إسرائيل تستغله أيما استغلال لخلق وقائع مادية تعمل بدأب كيلا يتم التراجع عنها باقتطاع أراض من مشروع الدولة من جهة، ويحجب هذه الدولة عن مواطنيها المفترضين من جهة أخرى، مستظلين «بالرواية التاريخية» التي أتى البيان الأميركي في العقبة لكي يعزز رواجها، والأهم متسلحين بالحجة الأمنية إياها: من «الحدود الآمنة» (المذكورة في القرار ٢٤٢) إلى «الديمغرافيا الآمنة» (بحسب مؤتمرات قيسارية/ هرتسيليا السنوية وغيرها) تسعى إسرائيل لحجب مشروع الدولة الفلسطينية عن مواطنيها المفترضين، لا يطول فقط اللاجئين في الشتات (حيث تبدأ المناقصة على الحقوق باستبدال العودة إلى الديار بالعودة إلى الدولة، ومن ثم بتقنين العودة إلى الدولة وإبقائها بالحدود الدنيا في الوقت الذي ترصد فيه إمكانيات كبيرة للتوطين في بلدان الإقامة الحالية بشكل رئيسي أو في بلدان أخرى)، بل يشمل أيضاً أبناء الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ (سواء الوافدين إليها باللجوء عام ٤٨ أو المقيمين فيها أصلاً).

(١) المقصود هو أزمة إسرائيل ـ الدولة وليس أزمة إسرائيل ـ الاحتلال التي تخضع لقوانين أخرى تجعل من مسألة أزمة الاحتلال وانعكاساتها على إسرائيل بشكل مباشر، مسألة محسومة. علماً أن الكلام يدور منذ عقود عن أزمة إسرائيل ـ الدولة بينما تتفاقم الأزمة في الأوضاع العربية نفسها.

٣ـ وفي هذا الإطار يجب عدم التقليل من مدى رواج أفكار «الترانسفير» في المجتمع الإسرائيلي ونزوعها إلى التشكل كتيار أغلبي. وفي مجرى التحول الملحوظ إلى حساسيات اليمين وأقصى اليمين الديني والصهيوني كما عبرت عنها نتائج انتخابات الكنيست الأخيرة (٢٧/ ١/ ٢٠٠٣)، فقد تعزز الترانسفير كمفهوم في التعبئة العامة إسرائيلياً وفي ظل أحزاب وصلت إلى الكنيست والحكومة (موليدت برئاسة بني آلون، وإسرائيل بيتنا برئاسة أفيغدور ليبرمان، والمفدال برئاسة آفي إيتام..) وباتت، من موقعها، تطرحه علناً.

لكن ما يجدر ذكره هو أن المؤشرات العملية لتطبيق الترانسفير توحي بتبدلات جوهرية عن الممارسات الإسرائيلية السابقة (٤٨/ ٦٧)، إذ لم يعد بالإمكان (لاعتبارات متعلقة بصمود ووعي وحسن تنظيم الفلسطينيين فضلاً عن يقظة وحساسية الرأي العام الدولي حيال مخططات «التطهير العرقي» والترانسفير هو أحد أشكاله الأكثر فجاجة) حمل السكان من القرى والمدن والمخيمات «ورميهم» عند حدود الدول العربية المحيطة التي، بدورها، ليست مستعدة البتة لتمرير هذا المخطط. وطالما لم يعد ممكناً أو سهلاً إبعاد السكان عن المكان فليبعد المكان عن السكان من خلال نشر المزيد من مواقع الاستيطان وتهويد القدس وتعزيز غلافها وشق الطرق الالتفافية وإقامة الجدار الإستيطاني العازل والمناطق الأمنية في الغور والمحور الاستراتيجي الذي يربطها بالقدس..

إن الصيغة المطبقة عملياً ليست صيغة الترانسفير بالمعنى المباشر، لكنها تقوم على ما بات يسمى «اغتيال المكان» أو «إلغاء فلسطينية المكان» (sociocide) عبر الإجراءات الموصوفة أعلاه والتي تقوم منهجياً، وبشكل خاص منذ اندلاع انتفاضة الاستقلال، على الركائز التالية: ١ـ **التدمير العسكري المنهجي** الذي يطول المخيمات[1]، والمناطق السكنية الحدودية أو المحيطة بالمستوطنات والمحاور

---

(١) أن تركيز التدمير العسكري المنهجي على المخيمات كما شهدناه منذ اندلاع الانتفاضة وحتى يومنا وبالذات أثناء حملة «السور الواقي» (٢٩/ ٣ ـ ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٢) و«الطريق الحازم» (بدءاً من ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٢) تحكمها من المنظور الإسرائيلي مجموعة

الاستراتيجية، وأدوات التطوير والإدارة المجتمعية أي مؤسسات السلطة وغيرها لخدمة السكان. ٢ــ **الإغلاق الاقتصادي** والتدمير المنظم لمقومات الاقتصاد بما يجعل أي مشروع اقتصادي في فلسطين غير قابل للنجاح ويؤدي إلى نزوح سكاني. ٣ــ **الدفع للهجرة المتواصلة** كنزيف مستدام سواء عبر التخويف من إجراءات الحدود الإغلاقية، بين فترة وأخرى، مع استمرار الضغط العسكري، والقلق الاقتصادي، والعمل على تحقيق قبول دولي لأي لاجئين قادمين من الأراضي المحتلة.

٤ــ لا تكتم إسرائيل وجهتها التصفوية لحق العودة في تعاملها مع قضية اللاجئين وإن حاولت التمويه على بعض جوانبها بإطلاق بالونات اختبار لاستدراج عروض فلسطينية بمنحى تنازلي واضح، ما يملي علينا العمل بدأب لتوثيق العرى بين حق العودة وحق تقرير المصير باعتبارها من الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف.. المسألة التي تواجهنا راهناً لم تعد تقتصر على مخطط يرمي إلى تصفية حق العودة من خلال الحؤول دون انطباقه على الديار (٤٨)، بل أيضاً على الدولة (٦٧) بإخضاع هذه «العودة» إلى مقاييس متشددة ضمن جدولة مفتوحة على الزمن إلى جانب تقويض المرتكزات المادية لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة والاستمرار، قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها وتجسيد طموحاتهم أولاً. هذا ما ينبغي أن يؤخذ بالاعتبار من قبل جميع القوى المناضلة في سبيل حق

>> من الاعتبارات: ١ــ المخيمات كونها بوابات المدن في الضفة الغربية والعقدة السكانية ــ العسكرية العصية في قطاع غزة. ومن هنا الدور البارز لمخيمات الضفة والقطاع في التصدي للعدوان الإسرائيلي. ٢ــ الدور الرئيسي الذي تلعبه الحركة الجماهيرية في المخيمات بزخمها الكفاحي أولاً وبقيمتها الرمزية ــ السياسية ــ النضالية العملية ثانياً كونها تجسد بامتياز الجمع بين عنواني الاستقلال وحق العودة، انتفاضة شعبية وحركة لاجئين. ٣ــ الوجهة المستقبلية المضمرة (وأحياناً المعلنة) إسرائيلياً في إنهاء المخيمات كمواقع سكنية في سياق استهداف إسرائيل للمكانة القانونية ــ السياسية للمخيم كجزء مكون لأي حل (بمضمون تصفوي) لقضية اللاجئين وبالذات في الأراضي المحتلة عام ٦٧.
في إطار ما ذكر لعل خير من يلخصه ويعبر عنه تصريح بني ألون رئيس حزب موليدت (في ١٠/ ٥/ ٢٠٠٢) إثر انتهاء حملة «السور الواقي»: «كل عملية عسكرية لا تنتهي بتفكيك مخيمات اللاجئين ستكون على الدوام قد انتهت بشكل مبكر جداً».

العودة وحقوق اللاجئين عموماً. إن قمة العقبة كمحطة سياسية وما سبقها من إجراءات في الميدان تجعل المجابهة الفلسطينية لمخاطر مشروع «خارطة الطريق» شاملة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج على حد سواء.

وبالخلاصة: في موضوع اللاجئين تقوم السياسة الإسرائيلية على أولويتين متلازمتين وإن كانتا غير معلنتين بنفس الدرجة من الوضوح: إلغاء حق العودة إلى الديار وإلغاء حق العودة إلى الدولة. والتصدي لهذه السياسة لا يكون، كما تروج أوساط السلطة الفلسطينية ومن يحيط بها، التخلي ــ بدعوى الواقعية ــ عن حق العودة إلى الديار من أجل «تمرير» حق العودة إلى الدولة، بل بالتمسك بحق العودة الذي يكفله القرار ١٩٤، ما يقتضي بدوره ــ إدارة معركة طويلة النفس، سياسية جماهيرية إعلامية متعددة الأوجه والمستويات تعبئ طاقات اللاجئين في الوطن والشتات. أما فيما يخص انتقال أبناء الشتات إلى الدولة الفلسطينية وإقامتهم فيها وحملهم لجنسيتها في كل الحالات، طالما حق العودة إلى الديار لم يتحقق، فهو ليس شأناً تفاوضياً ولا يقتضي من باب أولى موافقة إسرائيلية، بل هو حق سيادي طبيعي للدولة الفلسطينية، وهو حق مكفول باعتبارها دولة للفلسطينيين أينما كانوا.

حركة اللاجئين

على النقيض من المنحى التراجعي في طرح قضية اللاجئين على المستوى الفلسطيني الرسمي انسجاماً مع الطرح العربي الرسمي والإقليمي والدولي، شهدت حركة اللاجئين تصاعداً في وتيرتها باعتبارها واحدة من مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية. وقد تناغمت هذه الحركة مع تصاعد الانتفاضة في تصديها للاحتلال والاستيطان. لكن تجارب العمل أكدت في السياق ضرورة امتلاك حركة اللاجئين مقومات بنائها المتمايز (لا المنفصل عن مجموع الحركة الوطنية الفلسطينية) في الدفاع عن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وبدفاعهم اليومي عن حقوقهم الاجتماعية والإنسانية دون ربط ذلك بنتائج فعل الانتفاضة ومسارها أو بنتائج العملية التفاوضية، على أن تبقى أهدافها موسومة بالاتجاهات التالية:

أولاً: الإبقاء على حق العودة مدرجاً على جدول أعمال الحركة السياسية الفلسطينية آخذين بالاعتبار أن ترابط الأهداف الوطنية الفلسطينية لا يعني تحقيقها دفعة واحدة. وهو الأمر الذي يتطلب إغلاق باب المقايضة على قضية اللاجئين في أية تسوية قادمة. وصون حق العودة والدفاع عنه لا يغلق ملف أية تسوية إقليمية يمكن التواصل إليها بما في ذلك قيام دولة فلسطينية مستقلة.

ثانياً: النضال الديمقراطي لأجل صون الهوية الوطنية والكيانية السياسية والحقوق المباشرة للاجئين الفلسطينيين. ورغم تشعب الهدف إلى ثلاثة عناوين تفصيلية إلا أنه يبقى في مجموعه هدفاً واحداً. إذ ثمة ربط موضوعي بين الهوية الوطنية للاجئين وبين الكيانية السياسية التي توحدهم، وبين الدفاع عن حقوقهم المباشرة، الاجتماعية والإنسانية. ولعل التجربة الكفاحية للاجئين في لبنان تشكل مثالاً ساطعاً لترابط هذه الأهداف فيما بينها.

ثالثاً: إن استنهاض حركة للاجئين في الخارج، مستقلة وفاعلة، سيسهم في استنهاض وضع وطني في الخارج، قائم بذاته، مكمل للوضع الوطني في الداخل ومتفاعل معه، يشكل عامل توازن في الحركة السياسية الفلسطينية بين الداخل والخارج، بحيث يدفع القوى الإقليمية، المعنية بالحل، وفي المقدمة منها إسرائيل للتعاطي مع قضية اللاجئين باعتبار أنه لا يمكن تجاوزها ولا يمكن حلها عبر مفاوضات خلف الجدران بعيداً عن رغبات جماهير اللاجئين وإرادتهم.

وفي هذا السياق، غني عن القول أن استنهاض حركة للاجئين مستقلة، ومتحررة من الضغوط السياسية التي تحدثها العملية التفاوضية على الأطراف المعنية، والإصرار على تقديم قضية اللاجئين وحق العودة كواحد من المكونات الرئيسية للقضية الوطنية الفلسطينية، يشكل في حد ذاته ضماناً لتقديم باقي المكونات في سياقها الوطني المتوافق عليه انسجاماً مع قرارات الشرعية الدولية وتحقيقاً لأهداف النضال الفلسطيني.

(٧)
النظام السياسي الفلسطيني وقضايا الإصلاح

النظام السياسي الفلسطيني

١ــ الضغوط الخارجية التي تكثفت بشكل خاص بعد حملة «السور الواقي» واتسعت أوجه تدخلها في الوضع الفلسطيني الداخلي بهدف اصطناع قيادة فلسطينية بديلة، أو جديدة، أو على الأقل تعديل ميزان القوى بين مختلف المراكز في التركيبة القيادية القائمة، لجعلها أكثر مطواعية واستجابة لهذه الضغوط، أفلحت بإدخال تعديلات على النظام السياسي الفلسطيني المعمول به منذ سنوات، منذ اتفاقات أوسلو بالتحديد.

ومع التسليم بالتأثير الحاسم للضغوط الخارجية في تمرير هذه التعديلات على النظام السياسي الفلسطيني من خلال استحداث منصب رئيس حكومة يتمتع بصلاحيات، ينبغي محاذرة الوقوع بإحدى مبالغتين: **الأولى**، تطرح هذه التعديلات في سياق الصراع الدائر في الطوابق العليا للسلطة ونتيجته الجلية تقاسم المسؤوليات وتوزيع الصلاحيات ودوائر النفوذ.. ويبقى الانفراد انفراداً، لكن برأسين هذه المرة. و**الثانية** تنزع لاعتبار هذه التعديلات ترجمة أو خطوة حاسمة لترجمة ما ورد في «خارطة الطريق» حول النظام السياسي الفلسطيني: «ديمقراطية برلمانية قوية وحكومة برئيس وزراء يتمتع بالسلطات (empowered primeminister)»، ما يعني أننا بصدد تعديلات تقود إلى نظام سياسي آخر، نظام برلماني ديمقراطي بالتحديد.

وبعيداً عن هذين الميلين (الشططين) في التشخيص، ما هو بالضبط التغيير (التعديل) الذي شهده نظامنا السياسي العتيد؟ نقدم لهذا بثلاث ملاحظات:

● **الأولى**: بغض النظر عن التسمية التي تعود إلى النظام السياسي الفلسطيني السابق لاتفاقات أوسلو، فالمؤكد أن الذي أعقبه، إثر هذه الاتفاقات، هو

صيغة من صيغ النظام «الرئاسي» المركزي النازع إلى التسلط والمنفتح على الفساد. ولأنه نظام رئاسي لبلد محتل في مرحلة الحكم الذاتي (أو في مرحلة انتقالية سرعان ما تبدى أنها غير مسقوفة بزمن، فأضحت انتقالية بالاسم ليس إلا) فلا يخلو من تشوهات، وهو ـ حتى بمنطقه الخاص ـ غير متسق ولا يحتمل المقارنة والتشبيه مع الأنظمة الرئاسية المألوفة لنا عربيا لاختلاف الظروف. وهو ينطوي على تناقضات ومفارقات حادة تجمع بين التساوق مع الاحتلال ومناهضته في آن بسبب أولوية الالتزام، وإن من خلال برنامج أوسلو[1] الانتقالي، بأهداف التحرر الوطني، أي ما يسمى بالثوابت الوطنية[2] لأسباب عدة ليس أقلها ما يتصل بموجبات الانضباط لمصالح القاعدة الاجتماعية الواسعة «للحزب الحاكم» وبالذات فيما يتعلق بتطلعاتها الوطنية، باعتبار استمرار الولاء السياسي لهذه القاعدة هو الضامن الأكثر ثباتا للبقاء على رأس السلطة.

● الثانية: إن النظام «الرئاسي» الذي أحله اتفاق أوسلو (الانتقالي في ٩٥/٩/٢٨) لم يأت «هبة» من تل أبيب، بل كان عبارة عن مساومة تمت فيها «مقايضة» تصنيف أراضي الضفة الغربية ضمن ثلاث فئات[3] عززت مفهوم

---

(١) أوسلو يعبر عن الانخراط في وجهة محكومة ببرنامج، انتقل بالوضع الفلسطيني من حال إلى حال، من برنامج إلى آخر، وانعكس كما هو معروف على مختلف المستويات تغييرا لأمور كثيرة وارتدادا عن أخرى، بما فيها التحالفات الفلسطينية والخارجية.

(٢) بالمعنى النسبي طبعا، وهذا ما أشارت إليه وقائع كامب ديفيد (تموز/يوليو ٢٠٠٠) الذي، وإن لم تكلل أعماله بالنجاح فقد شهد على تنازلات فلسطينية هامة عن هذه الثوابت الوطنية في قضايا من بينها: التراجع عن حدود ٤ حزيران (يونيو) ٦٧، القبول بأسلوب تبادل الأراضي، والقبول به بدون معيار المساواة بالكم والنوع، والقبول به مع إبقاء الكتل الاستيطانية الرئيسية، قضية اللاجئين.. دون أن يعني ذلك إصدار حكم قيمة أو شيء من هذا القبيل.. فالعالم ينحكم إلى موازين قوى بالنتيجة. ومشكلة القيادة الفلسطينية الرسمية أنها لم تجد الإفادة من عناصر القوة التي تملك وكانت تستسهل التفريط بها أو التراجع عن أهمها (تجربة الانتفاضة الأولى، القبول بالشروط المجحفة للمشاركة في مؤتمر مدريد..).

(٣) إدخال تصنيفات أ، ب، ج على المساحة التي تتشكل منها الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) ترتب عليه رسم خطوط التوزيع الأولى للأرض بين الطرفين: (أ) لنا، (ب) ممكن أن تكون لنا باشتراطات محددة وضمن تنازلات معينة (ذات طابع سيادي وليس فقط >>

ومنطق «الأراضي المتنازع عليها» بديلاً من «الأراضي المحتلة»، «مقايضة» هذا التصنيف بتوسيع المجلس التشريعي وانبثاق مستوى تنفيذي عنه يضم ٨٠% من عضويته في المجلس التشريعي وانتخاب مباشر لرئيس السلطة بالتوازي مع المجلس التشريعي، بعد أن كان المقترح الإسرائيلي يدور حول مجلس ضيق يضطلع بمهام المستوى التنفيذي وبدون انتخاب مباشر لرئيس السلطة.

وكانت تل أبيب وواشنطن تفترض وتراهن على أن نظاماً رئاسياً قوياً ضمن رقعة الحكم الذاتي سيؤمن القبضة الرئاسية القادرة من خلال ما كان يسمى في «إعلان المبادئ» «بالشرطة القوية» على قمع المقاومة.

وهذا ما لم يحصل بالنتيجة، على الرغم من بعض التعرجات في أسلوب التعاطي مع هذا الجانب، لتمسك الاتجاه المركزي الذي يمثله رئيس السلطة بأهداف برنامج التحرر الوطني.

● **الثالثة:** لماذا هذه الإشارة؟ لسببين:

ـ للتذكير بأولوية صلاحيات النظام (ونطاق سلطته بالتالي) في تفكير أصحابه والقيّمين عليه، وهو تفكير يرتكز على محورية موقع النظام في سبيل استخلاص الحقوق الوطنية، حتى لو أتى هذا من خلال تقديم تنازلات تمس ـ بحدود معينة ـ بالقدرة على مواصلة الضغط لانتزاع هذه الحقوق.

ـ للتذكير بالمشترك بين النظام السياسي الذي أتى في سياق أوسلو والنظام المعدل الذي أتى مع «خارطة الطريق»، وهو أهمية العامل الخارجي الذي أتى كل من النظامين السياسيين في سياقه.

>> أمني). وتصبح (ج) هي ميدان المساومة على الحل الوسط تكريساً لمقولة «الأراضي المتنازع عليها» وليس «الأراضي المحتلة».

أما القبول باستثناء القدس من هذا التصنيف فهو «جائزة» إضافية للاحتلال، فعدم التصنيف والحال هذه يعزز احتمالات الضم بنسبة معينة إلى إسرائيل، وليس بسبب انتساب القدس إلى ملف قضايا الوضع الدائم بدليل أن المستوطنات والحدود صنفت ضمن المناطق (ج) رغم اندراجها في ملف القضايا المؤجلة إلى مرحلة مفاوضات الوضع الدائم.

والتذكير هنا يرمي إلى الخلوص بما يلي: الأمور لا تحاكم فقط من زاوية من هي الجهة التي ضغطت (أو تدخلت..) لإحلال نظام (أو تعديله..) بديلاً لآخر، فضلاً عن عدم جدوى المفاضلة بين نظام سياسي وآخر.. فهذه أمور باتت برسم التاريخ..

الأمور تحاكم الآن من زاوية ما ينطوي عليه الوضع المستجد من إمكانيات تسمح أو لا تسمح بتعريضه لتأثيرات من جهات مختلفة، ومن الشارع قبل غيره في سبيل أن يحتوي ما أمكن الضغوط الأميركية والإسرائيلية، وفي سبيل أن يتقدم ضمن الوجهة التي تلبي أهداف النضال الوطني بشكل أفضل، بما في ذلك ما يتصل بمسألة الديمقراطية (ببعديها السياسي والاجتماعي) التي هي في واقعنا الفلسطيني شرط لابد من توفيره لتعزيز الوحدة الوطنية وحشد الإمكانات في مواجهة الاحتلال.

٢ـ ما شهده النظام السياسي الفلسطيني عكسته التعديلات التي أدخلت على «القانون الأساسي» خلال مداولات واسعة لم تخلُ من تجاذبات حقيقية بين أكثر من قطب ومركز في السلطة وداخل المجلس التشريعي وبينه وبين موقع الرئاسة، حيث رست على ثلاثة عشر تعديلاً لمواد أو استحداثاً لمواد أخرى منها خمس مواد مهمة جداً.

ومنها تلك حاملة الرقم ٦٨ التي تحدد مسؤولية رئيس الوزراء أمام رئيس السلطة، لكنها بالمقابل تعتبر الوزراء مسؤولين أمام رئيس الحكومة كل في حدود اختصاصه. ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة مسؤولون أمام المجلس التشريعي مسؤولية فردية وتضامنية بينما كان النص السابق لهذه المادة يتكلم عن مسؤولية الوزراء أمام رئيس السلطة ومسؤولية الوزراء مسؤولية تضامنية (فقط) أمام المجلس التشريعي.

ومنها أيضاً المادة ٦٩ التي تمنح رئيس الحكومة حق إحالة الوزراء إلى التحقيق. وكذلك تلك المادة التي تسمح له بتشكيل حكومته مع رئيس السلطة، لكن نتيجة هذا التشاور، أي رأي الرئيس، ليس ملزماً لرئيس الحكومة. ومنها أيضاً اعتبار مجلس الوزراء هو الأداة التنفيذية بدلاً من السلطة كما كان النص السابق.

لقد حققت التعديلات على «القانون الأساسي» باختصار مايلي: ١ـ وضعت على رأس الحكومة رئيساً يحوز على ثقة أغلبية النواب المنتخبين. ٢ـ رئيس الحكومة بات مسؤولاً أمام المجلس التشريعي ورئيس السلطة. ٣ـ تم توسيع صلاحيات المجلس التشريعي بحيث تم نقله من موقع استشاري (لا يطلب رأيه في غالبية الأحيان) إلى موقع المشاركة الملموسة (وليس بالضرورة الفعّالة) إلى جانب رئيس السلطة في إدارة شؤون الكيان الفلسطيني.

٣ـ بالنتيجة، لا يجب أن تساورنا أوهام حول مدى تحّول هذه النصوص إلى واقع ممارس. ولا حول دور «طليعي» للمجلس التشريعي. ولا «رعاية» ديمقراطية من موقع الرئاسة الخ..

والأهم، لا يجب أن نتجاهل، مجرد لحظة واحدة، أن كل هذا يدور على «ملعب» يغطيه الاحتلال، وتراقبه مباشرة الرباعية إن لم تكن واشنطن، وتؤثر في حركته سلباً وإيجاباً، عملية تطور ميزان القوى في صف الشعب، وفي صف القوى السياسية والاجتماعية ونفوذها الجماهيري.

إن الصيغة الجديدة للحكم تقع في مركز دائرة التجاذب بين قوى داخلية / داخلية، وداخلية / خارجية. وهذا الوضع، على صعوبته، يفسح في المجال أمام القوى الديمقراطية والحركة الوطنية عموماً أن تعزز دورها في الشارع أولاً وفي الأطر الوطنية الائتلافية ثانياً.

في قضايا الإصلاح

١ـ الإصلاح صنوّ لصمود المجتمع وهو أحد شروطه الأهم، وإن قيّده واقع الاحتلال وسقفه، فهو لا يلغي إمكانيته أو إمكانية تحقيق جوانب منه فضلاً عن ضرورته الضاغطة والملحة، والإصلاح مسألة صراعية تحدد نتيجتها نسبة القوى بين الاتجاهات السياسية والكتل الاجتماعية. وعليه يحتل هذا المحور موقعاً متقدماً في الأجندة الوطنية وينبغي أن يعطى كل الاهتمام في العمل اليومي للقوى السياسية عموماً والاتجاهات المنخرطة في العمل الاجتماعي والجماهيري على

خلفية توفير متطلبات الصمود الوطني.

٢ـ وبالمقابل، على الدور الحاسم للضغوط الخارجية للشروع الجاد بإجراءات الإصلاح تترتب خلاصة رئيسية وهي أنه ليس محايداً بل تحكمه اعتبارات سياسية وجلها يدور حول ما تضمنته «خارطة الطريق» التي ينشط في إطارها أصلاً «فريق العمل الخاص بالإصلاح الفلسطيني» ومن مهامه ما يتصل بالإصلاحات الهيكلية في مجالات المالية والدستور والانتخابات والقضاء.. وعليه يضحى الإصلاح مسألة صراعية مع «الراعي» الخارجي إلى جانب كونه أحد محاور الصراع الداخلي بين مختلف الاتجاهات.

٣ـ ولعل هذا ما يضفي على ملف الإصلاح ذلك الطابع الملتبس الذي يفسر التوجس في التعاطي معه من موقع إغلاق الباب أمام إمكانيته الجدية لسبب موضوعي (واقع الاحتلال) وذاتي (طبيعة السلطة أي تكوينها الاجتماعي الغالب وما ينجم عنه من مصالح وامتيازات والسياق السياسي الذي أتى بالحكومة والاستحقاقات المترتبة على ذلك..). وعلى صحة كل هذا وغيره، فإنه لا يلغي الحقيقة التالية: إن التقدم بملف الإصلاح خطوات إلى الأمام وتوفير الضمانات التي تسمح بتجييره للصالح العام وللمصلحة الوطنية يقتضي تعظيم دور القوى السياسية وبخاصة تلك الملتزمة اجتماعياً والتي تمثل الجبهة الديمقراطية إحدى حساسياتها الرئيسية، حيث ينبغي أن تتجند طاقاتها إلى وسائل تعبئة الضغط الجماهيري لصالح المطالب التي يتضمنها البرنامج الوطني للتغيير الديمقراطي، خدمة لصمود مجتمعنا الفلسطيني وإشاعة للديمقراطية في نظامنا السياسي وإصلاحه جذرياً وتعزيز الديمقراطية في المجتمع عموماً في سياق المواجهة طويلة النفس مع الاحتلال لدحره وإنجاز الحقوق الوطنية.

(٨)
حماية الإجماع الوطني على خيار الانتفاضة

إعلانات ٦/٢٩ لوقف إطلاق النار [١]

وقف إطلاق النار (٢٩/٦/٢٠٠٣) أحادي الجانب فلسطينياً تطور هام في مسيرة الانتفاضة المتواصلة منذ نحو ثلاث سنوات. وبمعزل عن مواقف بعض القوى الفلسطينية لأسباب نابعة من حرصها على استمرار التفاف قاعدتها حولها والتماسك الظاهري لخطابها السياسي في امتداد ما درجت عليه، ما جعلها تنسب قبولها بوقف إطلاق النار إلى اعتبارات حرصها على الوحدة الوطنية ليس إلا.. بمعزل عن هذا، ومع تحبيذنا لجميع السياسيات الداعمة للوحدة الوطنية وتأكيدنا على أهمية استمرارها، فالمسلّم به على أوسع نطاق هو التالي:

إعلان وقف إطلاق النار عبَّر عن توافق وطني فلسطيني، من مواقع ورؤى مختلفة لا تلغي واقع التوافق الوطني على أية حال، لاستيعاب مستجدات ما بعد احتلال العراق والإجماع الدولي والإقليمي (عملياً) الذي تحقق حول «خارطة الطريق» والضغوط المركزة التي نجمت عن ذلك على الأوضاع الفلسطينية.

وقف إطلاق النار عنى ويعني استجابة لاستحقاقات معيّنة وردت في المرحلة الأولى «لخارطة الطريق» مع تقليص سلبياتها ومخاطرها على الوضع الوطني الفلسطيني، وبالتحديد تلك المتعلقة بما سمي «تفكيك البنى التحتية» للمقاومة، وهو ما بقيت قوات الاحتلال دونه حتى بعد حملتي «السور الواقي» و«الطريق الحازم». ما يعني أن «تفكيك البنية التحتية» لا يصطدم فقط تنفيذه بنسبة قوى داخلية (فلسطينية ـ فلسطينية) لا تسمح بتمريره، بل أيضاً بنسبة قوى فلسطينية ـ إسرائيلية لم تمكّن حتى اللحظة قوات الاحتلال من إنجازه رغم تمتعها بتفوق عسكري ومادي واضح، وذلك بفعل التوازن الإجمالي بين الانتفاضة والاحتلال

(١) راجع نص هذه الاعلانات ص٢٠١ ← ص٢٠٨ من هذا الكتاب.

الذي كبح وما زال إمكانية مضي القوة الإسرائيلية الغاشمة إلى نهاية ما تطمح إليه. يبقى أن يقال أن أسلوب الإعلانات المتوازية عن وقف العمليات من قبل الفصائل المعنية بالعمل العسكري ضد الاحتلال، على خلفية التباينات السياسية فيما بينها، أضعف بالنتيجة الموقف الفلسطيني، ومعه تراجعت فرص الحصول على مكاسب وطنية تقابل هذه الخطوة الهامة التي كان بالإمكان تثميرها وطنياً على نحو أفضل لو قدمت بشكل موحد متوافق فلسطينياً على أهدافه السياسية مع تفعيل لروافعه الإقليمية والأوروبية ربما[1].

رغم هذا الخلل المثلث الأطراف: إعلانات منفصلة بالتوازي بدلاً من الإعلان الواحد ــ الإعلانات من طرف واحد قبل الحصول على ما يقابلها من الجانب الآخر ــ الإحجام عن فتح أفق أمام قرار وقف إطلاق النار يكسبه عمقاً وغطاءً في آن معاً، إقليمياً وخارجياً.. نقول، رغم هذا الخلل الكبير الذي شاب الإعلانات المذكورة، فإنه لا يلغي أهمية الخطوة وما تعكسه من نضج وحسن تقدير لدى فصائل الحركة الفلسطينية في صون وحدة الصف وانسجام القرار الذي يتعاطى بدقة مع تموجات الحالة السياسية ويسعى جاهداً لاحتواء مخاطرها.

وفي كل الأحوال ينطوي قرار وقف إطلاق النار ــ من حيث المبدأ ــ على إمكانية أن يتحول إلى محطة تقييم ومراجعة لم نشهدها، لا على المستوى الوطني ولا على المستوى الداخلي لكل فصيل، منذ اندلاع الانتفاضة. إن وقف إطلاق النار يتميّز عن غيره من المحطات في كونه بداية الإدراك لحقيقة أن مسار الانتفاضة ليس، ولا يمكن أن يكون، خطاً مستقيماً صاعداً باستمرار ودون توقف، بل هو بالضرورة مليء بالالتواءات والتعرجات، بل والتراجعات أحياناً، دون الكف عن مواصلة السير نحو الهدف. وهذا ما يقودنا إلى تقييم مسيرة الانتفاضة.

(١) وهذا ما يقود إلى مناقشة وتقييم مواقف مختلف القوى الفلسطينية إبان انعقاد الحوار الوطني الفلسطيني الشامل (٢٤ ــ ٢٠٠٣/١/٢٧) في القاهرة، الأمر الذي سعينا إليه في فصل كامل بعنوان «الحوار الوطني الفلسطيني» (ص١٨٣ إلى ٢٦٠) في كتاب «.. ما بعد السور الواقي»، إصدار شركة التقدم العربي (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق). الطبعة الأولى: أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣.

في تقييم مسيرة الانتفاضة

١ــ على امتداد السنة الأولى من مسيرتها، سلكت الانتفاضة درباً صاعداً بزخم جماهيري جارف، تراجعت معه إلى الظلال الخلفية التحذيرات من الانعكاسات السلبية التي يمكن أن تترتب على نقاط الضعف الكامنة في بنيتها. أبرز نقاط الضعف هذه تمثلت في غياب استراتيجية محددة للفعل الانتفاضي تتوافق عليها، وتصب في مجراها الموحد، جميع روافده. فقد تقاطعت في سياق الانتفاضة ثلاثة تيارات كانت لكل منها، بدرجة أو بأخرى من التبلور والوضوح، رؤيته الاستراتيجية الخاصة:

التيار الأول هو تيار السلطة الذي تنازعته وجهتان، الأولى: وهي الأقلية، كانت ترى في الانتفاضة رسالة تحذير قصيرة الأمد وتعتبر أنها استكملت وظيفتها منذ أيامها الأولى وأن استمرارها، وبخاصة «عسكرتها»، هي كارثة. أما الثانية، وهي الغالبة (على الأقل في السنتين الأوليتين)، فهي التي كانت ترى في الانتفاضة مجرد أداة ضغط لتحسين المواقع التفاوضية في نطاق **الصيغة التفاوضية نفسها التي رسمت حدودها اتفاقيات أوسلو.**

التيار الثاني هو الذي مثلته اتجاهات الإسلام السياسي التي رأت في الانتفاضة حلقة في صراع «طويل الأمد» يهدف إلى تحرير فلسطين باعتبارها أرض «وقف إسلامي»، وهي رفضت أي محاولة لتحديد أفق سياسي واقعي للانتفاضة أو لاستكمال الفعل الانتفاضي بصيغة جديدة للتحرك السياسي، بما فيه التفاوضي، معتبرة أن خيار الانتفاضة يتناقض ــ من حيث المبدأ ــ مع خيار المفاوضات بصرف النظر عن صيغة وشروط المفاوضات. إن هذا التوجه، وبخاصة لدى الجسم الأهم في هذا التيار هو التعبير المعلن لسياسة (غير مفصح عنها تماماً) ترمي في المدى المباشر إلى البقاء عنصراً رئيسياً فاعلاً في الوضع الفلسطيني وفي معادلة الصراع مع إسرائيل، وــ في المدى الأبعد ــ بلورة شروط إنشاء «حالة» فلسطينية ضمن مشروع ورؤية سياسية شمولية على المستوى الإقليمي.

التيار الثالث هو الذي يشمل أغلبية فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بما

فيها اتجاهاتها الديمقراطية. وبدرجات متفاوتة من الوضوح، رأى هذا التيار في الانتفاضة حرب استقلال مديدة تهدف إلى استنزاف الإرادة السياسية للعدو وإرغامه على القبول بحل سياسي يضمن دولة مستقلة ذات سيادة، عاصمتها القدس في حدود الرابع من حزيران (يونيو) ٦٧، وصون حقوق اللاجئين وفق القرار ١٩٤ الذي يكفل حق العودة. وهو ما يملي التكامل بين الفعل الانتفاضي، بما فيه المقاوم، على الأرض وبين نهج تفاوضي بديل يسعى لتكريس صيغة جديدة تعتمد قرارات الشرعية الدولية وتستظل بإشراف دولي بديل للاحتكار الأميركي. وبضمن هذا التيار برز، بالمنحى العام، تنظيم حركة فتح بما هي حركة جماهيرية متميزة نسبياً عن السلطة وإن تداخلت مع أجهزتها.

٢ــ الإجماع الوطني على خيار الانتفاضة كان نقطة تقاطع بين هذه الرؤى الثلاث. وهو شكل أساساً لوحدة في ميدان الفعل الانتفاضي بين التيارات التي تحملها، ولكنه ــ رغم شهور طويلة من الحوار المتواصل بصيغ ومستويات متعددة ــ لم يكن كافياً للارتقاء إلى مستوى الوحدة المؤسسة على توافق وطني يتبنى برنامج قواسم مشتركة تنهض على أساسه قيادة وطنية موحدة، تتولى إدارة المعركة بكافة جوانبها، الكفاحية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية ــ الاجتماعية، وفق خطة تؤمن مقومات الصمود في معركة استنزاف مديدة ضد عدو متفوق عسكرياً ومادياً.

٣ــ هذا الخلل هو منشأ نقاط الضعف العديدة التي عانت منها مسيرة الانتفاضة. ويمكن إجمال نقاط الضعف هذه في العناوين الرئيسية الأربعة التالية:

أولاً: غياب التوافق الوطني على هدف الانتفاضة. فالإجماع الوطني على خيار الانتفاضة لم يثمر إجماعاً على هدفها السياسي. وهو ما عطل بلورة برنامج سياسي موحد تلتقي عليه القوى التي شكلت أدوات القيادة الميدانية للفعل الانتفاضي. وفي غياب وضوح الهدف كان طبيعياً أن التعبئة الجماهيرية للانخراط في العملية الانتفاضية لم تستنفذ مدياتها القصوى. كما أن هذا الخلل أضعف قدرة الانتفاضة على التأثير في الرأي العام الإسرائيلي، وفتح الباب

للتشويش على رسالتها إلى العالم باعتبارها حركة تحرر وطني لشعب يتوق إلى الخلاص من احتلال أجنبي بغيض. وهو، فوق ذلك، ساهم في تعطيل قدرة الانتفاضة على مراكمة منجزاتها وقطف الثمار السياسية لتضحياتها على الأرض.

ثانياً: غياب القيادة الوطنية الموحدة التي تتولى إدارة المعركة بكافة جوانبها على أساس المشاركة الجماعية في صنع القرار. ورغم أن الأيام الأولى للانتفاضة شهدت ولادة إطار القوى الوطنية والإسلامية، إلا أن هذا الإطار لم يتجاوز مستوى القيادة الميدانية للفعاليات الجماهيرية للانتفاضة. وحالت الخلافات السياسية، والعصبوية الفصائلية ونزعات الاستئثار والتفرد، دون قيام قيادة موحدة تضم جميع القوى الحية والفاعلة، بما فيها السلطة، وتضمن تناغم الفعل الوطني على جميع الجبهات: الكفاحية، والسياسية ـ الدبلوماسية، والاقتصادية ـ الاجتماعية.

ثالثاً: الفوضى في وسائل إدارة الصراع. فالتباين في الرؤى الاستراتيجية عكس نفسه، كما هو متوقع، تبايناً في الوسائل والتكتيكات النضالية. وأدى التقليل من أهمية الطابع الشعبي للانتفاضة، واختلال التوازن (وبالتالي التكامل) بين الأشكال النضالية المختلفة التي شكلت روافد العملية الانتفاضية، واللجوء إلى أساليب كفاحية ضارة سمحت بتشويه صورة نضالنا الوطني، وإهمال عوامل التوقيت الملائم والسياق السياسي المؤاتي للتكتيكات الكفاحية، أدى هذا إلى إضعاف زخم الانتفاضة وبعثرة إنجازاتها.

رابعا: التخلف عن التعبئة العامة لموارد المجتمع (وعن ترشيد توجيه العون الخارجي) لتأمين مقومات الصمود وصد العدوان الإسرائيلي. فالشلل الذي أصاب معظم مؤسسات السلطة المهيكلة على قاعدة التعايش مع الاحتلال وفق معادلة أوسلو، والعاجزة عن التكيف مع ظروف المجابهة وضغط العدوان الإسرائيلي، والتخلف عن بناء قيادات طوارئ تسد الفراغ الذي أحدثه هذا الشلل، وغياب خطة وطنية متفق عليها لإعادة ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني بما يؤمن مستلزمات الصمود. كل ذلك أدى إلى مضاعفة المعاناة التي كابدها الشعب بفعل وحشية

العدوان الإسرائيلي، وتفاقم المعضلات الاقتصادية والاجتماعية، واستشراء الفوضى وتغلغلها في مختلف مناحي المجتمع.

انعكاسات ٩/١١ على الانتفاضة

١ـ هذه الثغرات رفعت مستوى التضحيات المبذولة، فوق ما هو ضروري، وحالت دون المراكمة والتثمير السياسي لإنجازات الانتفاضة. ولكنها لم تخمد جذوتها ولم توقف مسيرتها التي تواصلت بفعل الاندفاع الجماهيري الجارف وراء هذا الخيار مهما بلغت التضحيات. ولكن الآثار والانعكاسات السلبية لنقاط الضعف هذه بدأت تبرز واضحة للعيان عندما أخذت تعصف بالانتفاضة رياح مجافية على الصعيد الدولي راحت تتعاظم منذ ٢٠٠١/٩/١١. فقد شكل هذا التاريخ منعطفاً قاتماً ألقى بظلاله على الوضع الدولي بأسره حين استغلت إدارة بوش المأساة الدامية التي حلت بالشعب الأميركي في ذلك اليوم لشن حرب عالمية شاملة، شعارها المعلن مكافحة الإرهاب، وهدفها تكريس الهيمنة الكونية المنفردة للولايات المتحدة وفرض الاعتراف بها كقوة عظمى وحيدة تتحكم بمصائر العالم وتدمر من يعترض طريقها بالقوة الغاشمة.

٢ـ «الحرب العالمية ضد الإرهاب» التي قادتها الولايات المتحدة فتحت نافذة فرص ذهبية لحكومة شارون، التي كانت قد بدأت تتخبط بفعل عجزها عن حسم حربها ضد الانتفاضة، فكيفت استراتيجيتها لتجعل من تلك الحرب فصلاً من فصول الحملة الدولية ضد الإرهاب وتجيِّر تحالفها مع الولايات المتحدة لصالح جعله عاملاً من عوامل كسب تلك الحرب. هذا التطور زاد من تفاقم الحاجة إلى بلورة استراتيجية مضادة لحماية الانتفاضة تنسجم مع معطيات الوضع الدولي الجديد. كان من السذاجة الاعتقاد أن هذه الحاجة يمكن سدها بمجرد طرق أبواب النادي الدولي لمكافحة الإرهاب، والتي بقيت ـ على كل حال ـ موصدة لمن لا يملك أوراق الاعتماد المطلوبة. كانت هذه الحاجة تملي منظوراً استراتيجياً متكاملاً، ينطلق أولا من إبراز رسالة الانتفاضة باعتبارها رسالة سلام تقوم على إنهاء «الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ٦٧»، والتشديد على طابعها الجماهيري الديمقراطي المنظم باعتباره الوجه الرئيسي للعملية الانتفاضية، وترشيد

المقاومة بتركيزها على جيش الاحتلال وميليشيات المستوطنين وتفادي العمليات التي تستهدف المدنيين لما تلحقه من ضرر وتشويه بصورة المقاومة، يوفر الذرائع لوصمها بالإرهاب. وثانياً من تصليب الوضع الداخلي الفلسطيني بتعزيز الوحدة الوطنية على قاعدة برنامج مشترك وقيادة موحدة وخطة وطنية لإصلاح ديمقراطي يؤمن مقومات الصمود ويستنهض طاقات المجتمع لمواجهة العدوان.

٣ـ في غياب هذا المنظور تمكنت حكومة شارون من تحقيق هدفها بتأمين غطاء أميركي لتصعيد نوعي في عدوانها ضد الانتفاضة، بحيث يشمل السلطة الفلسطينية بدمغها كيانا داعما للإرهاب وإسقاط الخطوط الحمر التي كانت توفر حماية نسبية لرموزها ومؤسساتها ومناطقها، والتي أدت إلى إعادة احتلال جميع مناطق (أ) في الضفة الغربية (عدا أريحا) وأجزاء من قطاع غزة، وهي العمليات التي حظيت بغطاء أميركي ضمني، ثم معلن بشكل صارخ في خطاب بوش في ٢٠٠٢/٥/٤، ولاحقاً في خطابه المفصلي في ٢٠٠٢/٦/٢٤.

٤ـ لم تقتصر أهداف هذا التصعيد على إنهاء «الملجأ الآمن» للانتفاضة وتولي إسرائيل المسؤولية المباشرة عن قمعها، والزج بكامل قوتها العسكرية لاستئصال جذور المقاومة، بل هي تجاوزت ذلك نحو تفكيك السلطة الفلسطينية وتوفير الشروط لإعادة بنائها على أسس جديدة تجعلها مطواعة للإملاءات الإسرائيلية، الأمنية منها والسياسية، ومنسجمة مع مواصفات الانضمام إلى النادي الدولي لمكافحة الإرهاب. وبات تغيير القيادة الفلسطينية، وفبركة قيادة بديلة مطواعة تحت ستار الدعوات البراقة للإصلاح، ركنا رئيسيا من أركان استراتيجية حكومة شارون التي سرعان ما انحازت إليها، بصورة صريحة ومعلنة، إدارة بوش الذي أعلن ٢٠٠٢/٦/٢٤، أن تنفيذ «رؤية الدولتين» يتطلب قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة «غير ملوثة بالإرهاب».

حماية الإجماع الوطني على خيار الانتفاضة

١ـ أربعة عشر شهرا من الاحتلال المباشر للضفة الغربية وأجزاء من غزة،

زجت خلالها إسرائيل بكامل قوة جيشها دون روادع سياسية واستنفذت خياراتها العسكرية، لم تنجح في إخماد جذوة الانتفاضة أو في استئصال المقاومة. ورغم الثغرات ونقاط الضعف الداخلية والحصار الإقليمي و الدولي، استمرت مسيرة الانتفاضة، وتواصلت المقاومة بوتائر أربكت العدو، بفضل التصميم النادر الذي أبدته جماهير الشعب في صمودها الأسطوري رغم جسامة التضحيات وقسوة المعاناة.

وحقق هذا الصمود، واستمرار الانتفاضة رغم الصعوبات، إنجازات هامة لصالح القضية الوطنية للشعب الفلسطيني. ولأول مرة ينعقد إجماع دولي شامل على حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة ذات سيادة وقابلة للحياة باعتبار ذلك شرطاً لا غنى عنه لتسوية الصراع، وكذلك على وقف الاستيطان وإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة العام ٦٧. وبفعل الانتفاضة تتخبط إسرائيل في أسوأ أزمة أمنية وسياسية واقتصادية شهدتها منذ قيامها، وينشأ ــ بفعل هذه الأزمة ــ تسليم من قبل التيار المركزي للمؤسسة الحاكمة الإسرائيلية بحتمية الدولة الفلسطينية (وإن يكن الصراع حول حدودها وماهيتها ما يزال متواصلاً).

٢ــ إن وقف اطلاق النار الذي أعلنته المقاومة الفلسطينية في ٦/٢٩ لا يعني وقف الانتفاضة. إنما ــ بالعكس ــ يمكن، ويجب، أن يشكل فرصة لإعادة الاعتبار للوجه الرئيسي من وجوه العملية الانتفاضية وهو طابعها الجماهيري الديمقراطي المنظم. ومن أجل إبراز واستنهاض الطابع الشعبي للانتفاضة لابد من تعزيز الإجماع الوطني على هذا الخيار باعتباره خارطة الطريق الحقيقية نحو الاستقلال. ولا ينبغي السماح لالتزامات السلطة بموجب «خارطة الطريق» أن تنال من هذا الإجماع.

إن وقف إطلاق النار المشروط والمؤقت الذي أعلنته فصائل المقاومة لا يعني التخلي عن خيار المقاومة. إن إعلان الهدنة ينطلق من التأكيد على مشروعية الحق في مقاومة الاحتلال، وهو ما يعني التمسك بهذا الخيار وإعادته إلى موقعه الطبيعي في سياق العملية الانتفاضية باعتباره رافداً من روافد الانتفاضة لا بديلاً عنها. إن مشروعية هذا الخيار تتعزز إذا ما اقترنت بترشيد الفعل المقاوم ونبذ الأعمال التي تستهدف المدنيين لما تلحقه من تشويه بالصورة المشرقة للنضال

الوطني الفلسطيني.

وفي هذا الإطار ينبغي تعميق الإجماع الوطني وتحصينه على تحريم الفتنة ونبذ الاحتراب بين أبناء الشعب الواحد، وصون تلاحم الصف الوطني في مواجهة الضغوط الأميركية ـ الإسرائيلية المتواصلة لزرع الفرقة وإباحة الدم الفلسطيني بحجة «تفكيك البنى التحتية للإرهاب». ولا بد من العمل على إيجاد صيغة مرنة تسمح للسلطة الفلسطينية بدرء هذه الضغوط دون الانزلاق إلى مواجهة مع فصائل المقاومة أو محاولة تصفية قدراتها.

٣ـ إرادة الصمود الجبارة التي أبدتها جماهير الشعب، بالتفافها الجارف حول خيار الانتفاضة، هي التي مكنتها من الاستمرار وتحقيق هذه الإنجازات بالرغم من عناصر الخلل التكوينية التي عانت منها. ولكن: لم يعد ممكناً الركون إلى الإرادة الشعبية وقودا للاستمرار، ولم يعد ممكناً التنصل أو التهرب من ضرورة المعالجة الشافية لمظاهر الخلل هذه وتحصين البنية الداخلية للانتفاضة كي تتمكن من مواجهة التحديات الخطيرة لمرحلة ما بعد الغزو الأميركي للعراق التي يترتب عليها تشديد الحصار الإقليمي والدولي على الانتفاضة. إن إخماد لهيب الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي واحتواء انعكاساته على الاستقرار الإقليمي هو ـ بعد احتلال العراق ـ أحد أبرز عناصر عملية إعادة تشكيل خارطة المنطقة من منظور الولايات المتحدة.

وإذا كان من المشكوك فيه أن تلقي الإدارة الأميركية بثقلها لصالح إنجاز تسوية دائمة متوازنة، ولو على أساس رؤية الرئيس بوش، فإن هذا بات يملي عملاً وطنياً مكثفاً باتجاهات سنأتي على ذكرها. وهذا ما تؤكده سلسلة من الوقائع بدءاً من تجاور واشنطن مع القراءة الإسرائيلية «لخارطة الطريق» وانتهاءً بقبولها إرجاء تفكيك البؤر الاستيطانية إلى تاريخ غير محدد، مروراً بفرض بيان العقبة على الجانب الفلسطيني في قمة العقبة الذي ـ بالتنازلات الفلسطينية المجانية الفادحة التي تضمنها ـ لا يمت بصلة إلى البيان الافتتاحي المطلوب بحسب «خارطة الطريق»، وغيرها من الوقائع. وكل هذا يملي اعتماد اتجاهات عمل متوافق عليها وطنياً سيتم تناولها في الفصل التالي.

(٩)
الاستحقاقات السياسية واتجاهات العمل

الاتجاه الأول: تجديد زخم الحركة الجماهيرية وتعزيز الطابع الشعبي المنظم للانتفاضة

التمسك بخيار الانتفاضة يجب أن يترجم عملاً مكثفاً من أجل استنهاض وتجديد زخم الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال تعزيزاً للطابع الشعبي المنظم للانتفاضة وإعادة بناء أطرها وهياكلها المنظمة على مختلف المستويات وتفعيلها. إن المحاور الأكثر التهاباً في التناقض لتجديد زخم الحركة الجماهيرية، إلى جانب المطالب الملحة لمعالجة المعضلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة لمختلف قطاعات الشعب تعزيزاً لصمودها، تبرز في المقدمة المحاور التالية:

١ـ التصدي للاستيطان ومصادرة الأرض وجدار الفصل العنصري: خلافاً لما تتطلبه منها «خارطة الطريق»، تواصل حكومة شارون توسيع المستوطنات وتوفير الحماية والتسهيلات وسائر متطلبات البنية التحتية لما يسمى «البؤر الاستيطانية» رغم كونها «غير مرخصة»(!) ولا تكتفي هذه الحكومة بالرعاية والتشجيع الضمني لقطعان المستوطنين، بل هي تقدم بنفسها خطوات لمصادرة المزيد من الأراضي، أو وضع اليد عليها، وتواصل البناء في المستوطنات القائمة وتوسيعها بآلاف الوحدات السكنية الجديدة. وتأتي عملية بناء الجدار الفاصل لتلتهم المزيد من أراضي الضفة، ولتعزل المزيد من القرى والبلدات أو تمزقها وتفصلها عن أراضيها الزراعية، والأهم من ذلك: لتفرض أمراً واقعاً يرسم الحدود المستقبلية من جانب واحد استباقاً لمفاوضات الوضع النهائي. إن التدمير المباشر الذي تلحقه هذه السياسة بمصالح عشرات آلاف المواطنين، فضلاً عن مخاطرها على مستقبل الحل والحقوق الوطنية، تجعل تنظيم وتصعيد التحرك الجماهيري للتصدي لها في مقدمة أولويات الحركة الجماهيرية.

٢ـ التضامن مع الأسرى والمعتقلين والمطالبة بالإفراج عنهم دون قيد أو شرط ودون تمييز: تقفز قضية الأسرى والمعتقلين إلى رأس أولويات الاهتمام الشعبي. ولا عجب في ذلك، فإلى ثمانية آلاف معتقل في سجون العدو، بينهم أكثر من ألف معتقل إداري دون محاكمة، تتواصل حملات الاعتقال الجماعية اليومية في مختلف مناطق الضفة الغربية لتشمل المئات من المواطنين، ما يعني أن ليس ثمة عائلة فلسطينية إلا ولها ابن أو قريب في سجون الاحتلال. ويزيد من تأجيج سخط الجماهير المعايير الاعتباطية، ذات المغزى العنصري، التي تفرضها حكومة شارون في تعاملها مع قضية الأسرى. وكل هذا يطرح بإلحاح إمكانية وضرورة تفعيل وتصعيد التحركات الجماهيرية المطالبة بالإفراج الفوري عن جميع الأحكام العالية والأطفال والأسيرات والمرضى وكبار السن، والمعتقلون القادة عبد الرحيم ملوح ومروان البرغوثي وإبراهيم أبو حجلة وراكاد سالم والشيخ حسن يوسف وحسام خضر وجمال الطويل، وكذلك المحتجزون في أريحا تحت إشراف أميركي ـ بريطاني وفي مقدمتهم الأخوة أحمد سعدات وفؤاد الشوبكي.

٣ـ التصدي للعدوان الإسرائيلي على عروبة القدس ومقدساتها: تسريع وتكثيف عملية تهويد القدس كانت دوماً ركناً رئيسياً من أركان سياسة حكومة التطرف اليميني برئاسة شارون. وهي بلغت ذرى أكثر حدة وخطورة بالإقدام على عدد من الخطوات كان من بينها: الإغلاق الجماعي للمؤسسات الفلسطينية في القدس، نزع الهوية المقدسية عن آلاف المواطنين وإعاقة منحها لمستحقيها في إطار لم شمل العائلات، الشروع في مخطط غلاف القدس الذي يحيط المدينة بجدار فاصل يلتهم المزيد من أراضي الضفة ويمتد من ضواحي رام الله (كفر عقب) شمالاً إلى مداخل بيت لحم (قبة راحيل) جنوباً ويمزق العديد من القرى والبلدات المحيطة بالقدس كالعيزرية وأبو ديس وغيرها، وأخيراً تدنيس المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة وبخاصة محاولات الاستيلاء على الحرم القدسي الشريف. إن تعبئة التحرك الجماهيري ضد هذه السياسات يشكل أحد ابرز المهمات على هذا الصعيد. ولكن ينبغي أيضاً العمل من أجل إنهاء حالة الفراغ

القيادي وتشتت المرجعيات والتي تعاني منها المدينة وسكانها وقواها الوطنية أشد المعاناة. إن إقامة قيادة وطنية موحدة تشكل مرجعية حقيقية للملف المقدسي، وتلعب فيها القوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني دورها الفاعل، وإنهاء تنازع الصلاحيات بين الأجهزة والمرجعيات المتنافسة، بات مطلبا ملحا تجمع عليه فعاليات المدينة ومواطنوها.

٤ـ معالجة المعضلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة لمختلف قطاعات الشعب تعزيزا لصمودها: المطالبة بترشيد عملية توزيع المساعدات على الأسر المعوزة ومحاربة مظاهر الفوضى والمحسوبية والمحاباة، وتنظيم وتوسيع نطاق برنامج غوث وتشغيل العاطلين، وتعويض المتضررين من إجراءات التدمير والتخريب وهدم المنازل، ومواصلة النضال من أجل ترشيد هذه العملية من خلال إنشاء الصندوق الوطني للتكافل الاجتماعي.

٥ـ إعادة بناء وتفعيل أطر الانتفاضة وهياكلها الشعبية المنظمة: الحفاظ على إطار القوى الوطنية والإسلامية ولجنة المتابعة العليا في غزة كقيادة ميدانية للانتفاضة ومواصلة الحوار لتطوير دورها وقاعدتها البرنامجية، إعادة بناء وتفعيل لجان الطوارئ الشعبية ولجان التنسيق الفصائلي في المحافظات وبناء ركائزها في المدن والبلدات الرئيسية، تفعيل اللجان الشعبية الوظيفية في مختلف المجالات، تنشيط لجان الحركة الشعبية لمقاطعة البضائع الإسرائيلية وإطلاق حملات مكثفة لاستئناف وتوسيع نطاق حركة المقاطعة، استئناف عمل المؤتمرات الشعبية في المحافظات.

الاتجاه الثاني: مواصلة الحوار الوطني وصولا إلى برنامج مشترك وقيادة وطنية موحدة وحكومة الاتحاد الوطني

القدرة التي أظهرتها القوى الفلسطينية على استيعاب المستجدات ومعالجتها بمسؤولية وطنية عالية، أثناء الحوار حول الهدنة، ينبغي استثمارها وتوظيفها لدفع مسيرة الحوار الوطني، بمستوياته وصيغه المتعددة، ليصل إلى نتائج حاسمة بشأن ثلاث نقاط:

الأولى: بـرنامج سياسي مشترك يحدد بوضوح هدف الانتفاضة وضوابط التحرك السياسي لتثمير منجزاتها ووسائلها الكفاحية وتكتيكاتها، والخطوات المطلوبة للإصلاح الديمقراطي للمؤسسات الوطنية الفلسطينية (مؤسسات السلطة كما مؤسسات م.ت.ف.) ولتوفير مقومات الصمود ومعالجة المعضلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة بعد سنوات ثلاث من المواجهة.

إن وثيقة آب (أغسطس) ٢٠٠٢، التي توصلت إليها هيئة الصياغة المكلفة من لجنة المتابعة العليا في غزة، والتي وقعت عليها جميع فصائل م. ت. ف. عشية انعقاد المجلس المركزي في ٢٠٠٣/٣/٨، تشكل أساساً صالحاً للبناء عليه كي لا يبدأ الحوار حول هذا الموضوع مرة أخرى من الصفر. وهو ما سوف يساعد على تحصين وصون الثوابت الوطنية وتعزيزها، وكبح الانزلاقات التي تنجر إليها السلطة الفلسطينية في تعاملها مع «خارطة الطريق» في الظروف الصعبة والمعقدة للفترة القادمة، فضلاً عن استنهاض الالتفاف الشعبي حول الانتفاضة وتعبئة طاقات المجتمع لتعزيز الصمود.

الثانية: قيادة وطنية موحدة تقوم على قاعدة البرنامج المشترك، وتضم ممثلي السلطة وقيادة م.ت.ف. إلى جميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة وشخصيات وطنية بارزة في مؤسسات المجتمع المدني، وتتولى إدارة المعركة بكافة جوانبها، الكفاحية والسياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية، بما يضمن مشاركة الجميع في صناعة القرار.

إن الخلاف على الصيغة التنظيمية لهذه القيادة لا ينبغي أن يحول دون التعجيل بقيامها. فالرئيسي هو أن تؤمن الصيغة مشاركة فعلية في صنع القرار الذي لابد أن يقوم، في المراحل الأولى، على قاعدة التوافق ضمن ضوابط البرنامج السياسي المشترك. إن القيادة الموحدة ليست بديلاً لمنظمة التحرير ولا هي تنتقص من شرعية مؤسساتها. إنها صيغة مؤقتة تؤمن إطاراً لمشاركة جميع القوى في صنع القرار الوطني إلى أن تتأمن الشروط لإعادة بناء مؤسسات المنظمة بالانتخاب على أسس ديمقراطية بحيث تتسع لكل ألوان الطيف السياسي

الفلسطيني بما يعزز مكانتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

الثالثة: حكومة الاتحاد الوطني. بموازاة ما سبق لا بد من حوار وطني شامل تشارك فيه جميع القوى السياسية لصوغ برنامج جديد للإجماع الوطني يضمن المواجهة الجادة للعدوان الإسرائيلي، وتأمين مقومات الصمود في معركة الاستقلال الوطني، كما يضمن تطهير البيت الفلسطيني من عوامل الفساد والترهل وتكريس الديمقراطية والوحدة الوطنية، بحيث يشكل أساساً لقيام حكومة الاتحاد الوطني القادرة على إنجاز الإصلاح والتغيير الديمقراطي الذي تتطلع إليه الغالبية الساحقة من أبناء الشعب الفلسطيني.

الاتجاه الثالث: تصويب الموقف الفلسطيني إزاء «خارطة الطريق»

١ـــ تنطلق «خارطة الطريق» من اعتماد المقاربة الأميركية ـــ الإسرائيلية التي تبرز أولوية الأمن الإسرائيلي والإصلاح الفلسطيني وتجعل منهما شرطاً لأي تقدم نحو الحل السياسي. الالتزامات الأمنية الفلسطينية، بموجب **المرحلة الأولى** من الخطة، شاملة وغير مشروطة، بينما الاستحقاقات الإسرائيلية المقابلة مرهونة بمدى تقدم الأداء الفلسطيني. أما المقاربة التي تتبناها «الخارطة» لموضوع الإصلاح الفلسطيني فهي تنطوي على محاولة غير مقبولة لفرض الوصاية على الشعب الفلسطيني والتدخل في شأنه الداخلي، حتى عندما تتقاطع بعض عناصرها، كالدستور والانتخابات وتعديل القانون الانتخابي، مع الحاجات الوطنية للتغيير الديمقراطي. ذلك أن الإجراءات الملموسة التي تنص عليها الخطة تتمحور حول إعادة تنظيم أجهزة الأمن والمال وآلية التفاوض بوجهة تغيير موازين القوى في الشريحة الحاكمة بما يفسح المجال لبروز قيادة فلسطينية اكثر استعداداً للتساوق مع الإملاءات الخارجية.

أما في **المرحلة الثانية** فإن الاتفاق ـــ بالتفاوض ـــ على حدود مؤقتة للدولة الفلسطينية العتيدة هو تشريع لبقاء الاحتلال فيما تبقى من الأراضي المحتلة بصفتها «متنازعاً عليها». وفي غياب سقف زمني ملزم فإن هذا الوضع، المسمى مؤقتاً، مرشح لأن يفتح بالأمر الواقع على مشروع شارون للحل الانتقالي طويل الأمد. إن

التواريخ التي تتضمنها الخطة لا تشكل جدولاً زمنياً ملزماً، فهي قابلة للتجاوز في ضوء مبدأ «التقدم وفقاً للأداء» والذي يشكل عنصراً جوهرياً في منهجية الخطة، وبخاصة أن آلية الرقابة، المفترض إسنادها للجنة الرباعية، مرشحة لان تفقد مفعولها بفعل التفرد الأميركي.

٢ــ رغم هذه الثغرات الخطيرة تتضمن الخارطة عناصر تشكل انعكاساً للإنجازات التي حققتها الانتفاضة، بدعوتها إلى وقف شامل للتوسع الاستيطاني وتفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت في عهد حكومات شارون، وبإقرارها بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقابلة للحياة كعنصر لا غنى عنه للتسوية، وبضرورة إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ وبتوسيعها الأساس السياسي ــ القانوني لمفاوضات الحل الدائم بحيث تشمل إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، مبدأ الأرض مقابل السلام والقرار ١٣٩٧ (الذي يعترف بالحق الفلسطيني في دولة مستقلة) ومبادرة السلام العربية التي تبنتها قمة بيروت في آذار (مارس) ٢٠٠٢، وبإيجاد إطار دولي يشرف على ويراقب تطبيق «خارطة الطريق» في مختلف مراحلها، وأخيراً بإقرار مبدأ تنفيذ الالتزامات بالتوازي بغض النظر عن الصياغات الملتوية التي يمكن أن تقود إلى تفسيرها بمضمون التوالي..

هذه العناصر السليمة يمكن ــ بسياسة فلسطينية وعربية صائبة ــ أن يتم البناء عليها والتسلح بها في مواجهة محاولات تفريغها من مضمونها بفعل تكتيكات التملص والمراوغة الإسرائيلية المغطاة أميركيا.

٣ــ جاءت الموافقة الرسمية الفلسطينية المبكرة وغير المشروطة على «خارطة الطريق»، حتى قبل إعلانها رسمياً، خطوة متسرعة وغير مدروسة. فهي جعلت من الخارطة سقفاً للموقف التفاوضي الفلسطيني وفتحت الطريق للتفاوض عليها، أو على خطوات تطبيقها، بما يجعلها عرضة للمساومة وينزاح بها أكثر نحو مقاربة الشروط الإسرائيلية. وقد برز هذا الخطر على نحو جلي، وتفاقم، إثر إعلان الحكومة الإسرائيلية عن تحفظاتها وتعديلاتها الـ١٤، ورهن موافقتها على الخطة بهذه التعديلات، وإثر تعهد الولايات المتحدة بأن تؤخذ التحفظات

الإسرائيلية بعين الاعتبار أثناء عملية التطبيق، وهو تعهد وجد صيغته التنفيذية ببيانات ونتائج قمة العقبة ليضعنا، من الزاوية العملية، أمام «خارطة طريق» أخرى غير تلك التي تتبناها اللجنة الرباعية.

٤ـ من حيث المبدأ، ينبغي أن يقوم موقفنا على إبراز ثغرات «الخارطة» ومخاطرها، والاستقواء بالعناصر التي اعتبرناها انعكاساً للإنجازات التي حققتها الانتفاضة. وفي كل الأحوال ينبغي المطالبة بإعادة النظر بالموافقة الرسمية الفلسطينية غير المشروطة عليها لصالح تبني التحفظات التي عبرت عنها مختلف القوى السياسية الفلسطينية وإشهارها في مواجهة الشروط والتعديلات الإسرائيلية.

هذا الموقف الأساس يبقى ضرورياً، ولكنه لم يعد كافياً. فالخطة هي الآن مطروحة على أرض الواقع بزخم دولي إجماعي وبتوافق إقليمي شبه كامل. وهي، بفعل غموض بعض عناصرها من جهة وبفعل الموقف الأميركي ـ الإسرائيلي المراوغ من جهة أخرى، باتت عملياً إطاراً مرجعياً لعملية تفاوضية وصراعية معقدة ومضنية وغير محسومة النتائج بعد [وإن تكن الوجهة التي يدفع نحوها «الراعي الأميركي» باتت واضحة]. وهذا يفسح المجال من جهة، ويملي من جهة أخرى واجباً على جميع القوى الفلسطينية المسؤولة أن لا تكتفي بالمواقف المبدأية المعلنة، بل أن تنخرط بكل طاقاتها في الصراع حول كل خطوة من خطوات تطبيق الخطة في مسعى لتحجيم أضرارها وكبح الانزلاقات التي يمكن أن يندفع إليها الموقف الرسمي الفلسطيني.

وإلى جانب الموقف المبدأي، فإن العنصر المكمل لهذه المقاربة هو مجابهة الشروط والتعديلات الإسرائيلية بتحفظات وخطوات فلسطينية تسعى إلى التأثير في عملية تطبيق الخطة الدولية لصالح إحداث تطابق بينها وبين صيغة تفاوضية تعتمد تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، لا المساومة عليها، وفقاً لجداول زمنية ملزمة ومتفق عليها، وفي ظل إشراف دولي جماعي ورقابة دولية فاعلة ومتعددة الأطراف بديلاً للتفرد الأميركي.

وفي هذا السياق يفيد أن تلجأ هذه المقاربة إلى التسلح ببعض بنود الخطة، كما اعتمدتها اللجنة الرباعية، لفضح ومجابهة التنصل والمراوغة الإسرائيلية في التهرب من تطبيقها. ويأتي في المقدمة في هذا المجال: ضرورة الوقف الفوري لكافة النشاطات الاستيطانية وتفكيك البؤر التي أقيمت منذ آذار (مارس) ٢٠٠١، ضرورة إعلان إسرائيل بشكل واضح لا لبس فيه قبولها الرؤية لدولتين ولدولة فلسطينية مستقلة، قابلة للحياة وذات سيادة، ووقف العنف ضد الشعب الفلسطيني بكافة أشكاله، ضرورة التزام إسرائيل بإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ٦٧ بما يعني العودة إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو)، ضرورة رفع الحظر المفروض على نشاط المؤسسات الفلسطينية في القدس الخ..

الاتجاه الثالث: الإصلاح الوطني والتغيير الديمقراطي

١ـ منذ اندلاع الانتفاضة فرضت مسألة الإصلاح والتغيير الديمقراطي نفسها باعتبارها حاجة وطنية قصوى وملحة لا غنى عنها لتوفير مقومات الصمود في معركة مديدة مع العدوان والاحتلال الإسرائيلي، ولتصويب آلية صنع القرار الوطني بما ينهي ازدواجية الخطاب والقرار التي عانت منها الانتفاضة.

في أعقاب حملة «السور الواقي» طرحت هذه الحاجة نفسها بقوة وإلحاح على جدول الأعمال الوطني في ضوء الشلل والعجز الفاضح الذي أظهرته أجهزة السلطة في مواجهة متطلبات التصدي للعدوان. ولكن معالجة هذه المسألة باتت أكثر تعقيداً، وأشد إثارة للالتباس، بفعل الدخول الإسرائيلي، ومن ثم الأميركي والدولي، على خط المطالبة بالإصلاح ستاراً لمسعى هادف إلى اصطناع قيادة فلسطينية بديلة، أو جديدة، مطواعة.

كذلك ازدادت معالجة هذه المسألة صعوبة في أعقاب إعادة احتلال معظم مدن الضفة الغربية، وتشديد إجراءات الإغلاق والطوق والحصار ومنع التجول، وما سببته من شلل وتعطيل لمعظم المؤسسات الوطنية، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني.

٢ـ في ظل هذه الشروط المعقدة، فإن التصدي لمهمات الإصلاح ينبغي أن

ينطلق من الاعتبارين التاليين:

الاعتبار الأول هو الوجود المباشر للاحتلال الذي يضع سقفاً لعملية الإصلاح والتغيير الديمقراطي ويعطل المعالجة المنهجية والجذرية لهذه المسألة، وهو يفرض ــ بلا شك ــ أولوية التصدي للاحتلال على رأس جدول الاهتمامات الوطنية. ولكن هذا لا ينفي أن ثمة، أولا، إمكانية لإنجاز العديد من الخطوات الإصلاحية الهامة حتى في ظل الاحتلال. والأهم من ذلك: أن ثمة، **ثانياً**، ضرورة لهذه الخطوات الإصلاحية بالذات من أجل تعبئة واستنهاض طاقات المجتمع للتصدي للاحتلال وتوفير متطلبات الخلاص منه.

الاعتبار الثاني هو البعد الجديد الذي أضفته على عملية النضال من أجل التغيير الديمقراطي الضغوط الخارجية المطالبة بالإصلاح. فهي لم تعد فقط صراعاً داخلياً ضمن الصف الوطني لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، بل هي باتت أيضاً صراعا ضد الضغوط والإملاءات الخارجية حول مضمون الخطوات الإصلاحية المطلوبة ووظيفتها.

إن التقاطع الظاهري حول بعض المطالب بين هذين الاتجاهين المتصارعين لا ينبغي أن يخفي التناقض في المضمون وفي الأهداف بينهما. فالضغوط الخارجية تتركز على إعادة بناء الأجهزة الأمنية والنظام المالي وآلية التفاوض بحيث ينتقل القرار بشأنها إلى أيدي نخبة حاكمة جديدة أكثر استعداداً للتساوق مع الإملاءات الخارجية، والهدف هو وأد الانتفاضة ومحو منجزاتها. وبالعكس فإن الطموح الوطني للإصلاح والتغيير الديمقراطي ينطلق من الحاجة إلى ضمان مقومات استمرار الانتفاضة وصمود المجتمع، ويدفع باتجاه توسيع نطاق المشاركة في صنع القرار الوطني، عبر الائتلاف والتوافق الوطني كخطوة أولى، وعبر الانتخابات والديمقراطية البرلمانية كحل متكامل عندما تتعقد شروطها بانحسار الاحتلال.

٣ــ إن المدخل الفعلي لتغيير ديمقراطي حقيقي يتمثل في إجراء انتخابات حرة على جميع المستويات(البلدية والتشريعية والرئاسية) وفق قانون انتخابي

عصري جديد يعتمد التمثيل النسبي، واعتماد صيغة دستورية تضمن نظاماً ديمقراطياً برلمانياً تعددياً يسمح بتداول السلطة، وإعادة بناء كافة المؤسسات الوطنية (مؤسسات السلطة، وكذلك مؤسسات م.ت.ف.) على قاعدة ديمقراطية وفق نتائج هذه الانتخابات وما تعبر عنه من إرادة شعبية.

ولا شك أن هذا يشترط انحسار الاحتلال وإلغاء القيود التي يفرضها على حرية الحركة والتنقل والنشاط السياسي. ولكن حتى يتوفر هذا الشرط فإن ثمة مدخلاً مؤقتاً لجعل عملية الإصلاح أكثر تعبيراً عن طموحات أوسع قطاعات المجتمع وهي تصويب آلية صنع القرار من خلال تشكيل القيادة الوطنية الموحدة وفي امتدادها وبالتكامل معها حكومة الاتحاد الوطني وبما يكفل المشاركة الجماعية لجميع القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار ومتابعة تنفيذه في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٤ــ ولكن حتى تنعقد شروط هذه الحلول الشاملة، لا ينبغي الانتظار ووضع الملف الإصلاحي على الرف، أو الاكتفاء بالتبشير والدعاية لهذه المطالب. فلا ينبغي التقليل من أهمية الصراع من أجل إنجاز الخطوات التحضيرية لهذه التحولات الديمقراطية الكبرى من جهة، وخوض غمار النضال من جهة أخرى ــ من أجل خطوات إصلاحية ملموسة قابلة للإنجاز الفوري، وان تكن جزئية، ومن أجل إجراءات لمعالجة المعضلات التي تعاني منها الأغلبية الساحقة من جماهير الشعب بما يعزز صمودها. في هذا الاتجاه يمكن إبراز المهمات التالية:

أ) النضال من أجل خطوات ملموسة لإصلاح بنية السلطة الفلسطينية ومعالجة الفوضى والتجاوزات والثغرات التي تئن من وطأتها أوسع قطاعات الشعب وفي المقدمة: إصلاح النظام القضائي بما يعزز سلطة واستقلال القضاء وسيادة القانون، إصلاح النظام المالي وتصفية الاحتكارات التي تسيطر عليها السلطة أو رموزها وإلغاء الإتاوات التي تفرضها على السلع والخدمات الرئيسية، استئصال الفساد ومحاكمة المفسدين، إعادة بناء أجهزة الأمن على أساس وظيفتها في حماية الوطن وحقوق المواطن وسيادة القانون.

ب) اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة معضلات الفقر والبطالة وضمان حقوق العمال والموظفين:

- إنشاء صندوق وطني للتكافل الاجتماعي لتنظيم عملية غوث المعوزين وتشغيل العاطلين.
- التنفيذ الفوري لقانون العمل واستكماله بسن قانون للتأمينات الاجتماعية وقانون لضمان حق التنظيم النقابي وحريته.
- التنفيذ الفوري لقانون الخدمة المدنية بشقيه الإداري والمالي.

٥ـ إلى المهمات المذكورة ينبغي الالتفات إلى العناوين والمهام المندرجة تحتها التي تؤسس لصياغة نظام سياسي ديمقراطي تعددي حقيقي. وفي هذا المضمار ينبغي إبراز العنوانين التاليين:

أ) تنشيط الحركة الضاغطة من أجل قانون انتخابي جديد، وإيجاد الصيغ التي تكفل مشاركة جماهيرية أوسع فيها، إلى جانب المشاركة الفاعلة في العملية الجارية في لجان المجلس التشريعي بهذا الشأن، وذلك على قاعدة الوثيقة التي بلورتها الهيئة الشعبية المشكلة من ممثلي القوى السياسية وسائر مؤسسات المجتمع المدني والتي تدعو إلى اعتماد التمثيل النسبي، والتمييز الإيجابي لصالح المرأة، وتوفير ضمانات شفافية ونزاهة العملية الانتخابية.

ب) استمرار المشاركة الفاعلة في عملية صوغ مسودة الدستور بما يضمن انسجامها مع وثيقة إعلان الاستقلال، ومع ضرورات صون الحقوق والثوابت الوطنية واحترام حقوق الإنسان والحريات والضوابط الديمقراطية والتعددية السياسية، والدفع باتجاه فتح حوار شعبي واسع حول هذه المسودة.

ج) ضرورة تفعيل مؤسسات م.ت.ف. وانتظام أعمال المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لتضطلع بدورها كمرجعية عليا للشأن الفلسطيني بما في ذلك الشأن التفاوضي.

د) الضغط من أجل الإسراع باجراء انتخابات لهيئات الحكم المحلي وكذلك لأطر الحركة الجماهيرية من نقابات واتحادات شعبية ومجالس طلابية وسائر مؤسسات العمل الأهلي، وذلك وفق أنظمة انتخابية ديمقراطية تعتمد التمثيل النسبي.

الاتجاه الخامس: استنهاض حركة اللاجئين، في الوطن والشتات، دفاعا عن حق العودة

المنحى التراجعي في طرح قضية اللاجئين على المستوى الفلسطيني الرسمي يتناغم مع الطرح الرسمي العربي والاقليمي والدولي الذي ينطوي، تحت يافطة «الحل المتفق عليه»، على طمس حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقا للقرار ١٩٤، والبحث عن حلول بديلة تتراوح بين فكرة «حق العودة إلى الوطن» أي إلى الدولة الفلسطينية العتيدة وبين مشاريع اعادة التوطين والاستيعاب والتأهيل خارج الوطن. ولكن على النقيض من ذلك شهدت حركة اللاجئين تصاعدا في وتيرتها وتناغمت مع تصاعد الانتفاضة في تصديها للاحتلال والاستيطان. بيد أن تجارب العمل أكدت بضرورة امتلاك حركة اللاجئين مقومات بنائها المتمايز (لا المنفصل عن مجموع الحركة الوطنية الفلسطينية) في الدفاع عن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم كما في الدفاع عن حقوقهم الاجتماعية والإنسانية، على أن تبقى أهدافها موسومة بالاتجاهات التالية:

١ـ النضال الديمقراطي لأجل صون الهوية الوطنية والكيانية السياسية والحقوق المباشرة للاجئين بما في ذلك التصدي لكل المشاريع والبرامج والسيناريوهات الهادفة إلى شطب الهوية الوطنية للاجئ وطمس كيانيته السياسية، ومواجهة السياسات الهادفة إلى التضييق على اللاجئين وحقوقهم الاجتماعية والإنسانية.

٢ـ الضغط الجماهيري على وكالة الغوث لوضع حد لسياسة تقليص الخدمات المباشرة التي تقدمها للاجئين انسجاما مع التوجه إلى تقليص الالتزام الدولي بقضية اللاجئين وإدخال تغيير على وظيفة الوكالة بما ينسجم مع مشاريع التأهيل بوجهة التوطين والدمج في المجتمعات المضيفة، والمطالبة بتحسين الخدمات في المجالات الصحية والتعليمية والبنية التحتية للمخيمات سواء في

الوطن أو في الشتات.

٣ـ استنهاض وضع وطني منظم في الشتات قائم بذاته ومكمل للوضع الوطني في الداخل ومتفاعل معه في آن، تحت مظلة م.ت.ف.، بحيث يشكل عامل توازن في الحركة السياسية الفلسطينية بين الداخل والخارج بحيث يدفع الأطراف المعنية بالحل إلى التعاطي مع قضية اللاجئين على اعتبار أنه لا يمكن تجاوزها ولا يمكن حلها عبر مفاوضات خلف الجدران بعيداً عن رغبات جماهير اللاجئين وإرادتهم.

٤ـ استمرار العمل على تصليب الموقف التفاوضي الفلسطيني على قاعدة التمسك بضرورة الاعتراف بحق العودة إلى الديار وفقاً للقرار ١٩٤ شرطاً لأي تسوية، والإبقاء على حق العودة مدرجاً على جدول أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية آخذين بعين الاعتبار أن ترابط الأهداف الوطنية الفلسطينية لا يعني تحققها دفعة واحدة، وهو الأمر الذي يتطلب إغلاق باب المقايضة على قضية اللاجئين في أية تسوية محتملة وصون حق العودة والدفاع عنه، لا يغلق ملفه أية تسوية إقليمية يمكن التوصل إليها، بما في ذلك قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

أواخر حزيران (يونيو) ٢٠٠٣
(التقرير السياسي الصادر عن أعمال الدورة الـ١١ للجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)

«خارطة الطريق» وقضية اللاجئين الفلسطينيين [1]

«إن مشكلة اللاجئين هي القضية الرئيسية غير المحلولة بين العرب واسرائيل. فالقضايا المعلقة تدرج عموماً على أنها تعويض اللاجئين وعودتهم وتعديل الحدود، ومركز القدس والأماكن المقدسة. وما من قضية من هذه القضايا يمكن فصلها عن قضية اللاجئين».

الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور
(واشنطن، عام ١٩٥٣)

(١)

رغم أن «خارطة الطريق» تدعو إلى حل يقوم على التفاوض إلا أنها في الوقت نفسه تحاول أن ترسم آفاق هذا الحل من خلال الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وقابلة للحياة، إلى جانب دولة إسرائيل ذات الحدود الآمنة والمعترف بها. وهي دعوة، كما تبدو في خطها العام، منسجمة مع تطلعات الجانب الفلسطيني ورؤيته لحقوقه الوطنية المشروعة. وبتقديرنا، لم يكن لهذه الدعوة أن ترى النور لولا تمسك الفلسطينيين بحقوقهم وإصرارهم على تحقيقها، ورفضهم للحلول المغايرة، الأمر الذي أقنع المجتمع الدولي ـ إلى حد ليس بالقليل ـ باستحالة توفير الاستقرار والأمن في المنطقة دون أخذ مصالح الشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية بعين الاعتبار.

غير أن «الخارطة»، من جانب آخر، وقد صيغت بعبارات سياسية وقانونية

---

(١) نشرت هذه الدراسة في «مختارات اسرائيلية» (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية / القاهرة) العدد ١٨٠ ـ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣.

دقيقة وواضحة الدلالة، ترسم في الوقت نفسه لقضايا الحل الدائم، سقفاً تتصح عبره باتجاهات الحل، كما «يرغب» بها أصحاب الخطة. وهي اتجاهات كما يتبدى من عباراتها، تعكس موازين القوى التي وقفت خلف إصدارها وبشكل خاص النفوذ الأميركي الجلي والواضح، كما أنها تأخذ بالاعتبارات التراكمات السياسية لمجمل العملية التفاوضية التي شهدتها القضية الفلسطينية منذ مؤتمر مدريد وحتى اللحظة.

فهي تدعو، على سبيل المثال، إلى تسوية «تتضمن حلاً متفقاً عليه عادلاً ومنصفاً، وواقعياً، لقضية اللاجئين». وكان يمكن لهذه العبارة، على ما فيها من مخاطر على قضية اللاجئين وحقوقهم أن تمّر مرور الكرام أمام ناظري المراقبين في ظل الضجة التي أحدثتها عملية الكشف عن الخطة. غير أن إصرار شارون، على إطلاق تحفظات حكومته الأربعة عشر، واشتراطه لإصدار بيانه الابتدائي حول الخطة، أن يعترف الفلسطينيون بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية، وأن يتنازلوا في الوقت نفسه عن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم[1]، عاد مرة أخرى وسلّط الضوء على قضية اللاجئين، باعتبارها واحدة من أهم مكونات الموضوع الفلسطيني.

وهكذا، بدا واضحاً مرة أخرى، أنه لا يكفي الاتفاق على مبدأ قيام الدولة الفلسطينية حتى يصل قطار التسوية إلى محطته النهائية، وأن قضية اللاجئين كانت وما زالت تلعب دوراً محورياً في دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومع أن وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول حاول أن يوحي في جولته في المنطقة للترويج لـ«خارطة الطريق» (١٠/٥/٢٠٠٣) أن بلاده لا توافق على تعديل الخطة بما ينسجم مع تحفظ حكومة شارون بخصوص الدولة اليهودية والاشتراط المسبق بإسقاط حق العودة، تاركاً ذلك لمفاوضات الحل الدائم، فإن الرئيس بوش خطا خطوة بدت مهمة وخطيرة في قمة العقبة (٤/٦/٢٠٠٣) حين أعلن بنفسه حق إسرائيل في الوجود، باعتبارها دولة يهودية، الأمر الذي أثار حفيظة الفلسطينيين، لاستشعارهم مرة أخرى

(١) من مقابلة للإذاعة الإسرائيلية مع شارون في ٦/٥/٢٠٠٣.

حقيقة الخطر الذي بدأ يحيق بقضية اللاجئين، في ظل الإصرار الأميركي على دفع الأمور باتجاه لم تعد ملامحه خافية على أحد.

وقد تبيّن في وقت لاحق أن ما جاء في خطاب بوش حول يهودية الدولة الإسرائيلية، كان يفترض حسب الترتيبات الأميركية لقمة العقبة، أن يأتي في خطاب الجانب الفلسطيني ممثلاً برئيس الحكومة محمود عباس[١]. غير أن الأخير كان يدرك حجم المخاطرة السياسية التي سيتعرض لها لو أنه استجاب للضغوط الأميركية وضمّن كلمته ما رغب به الجانبان الأميركي والإسرائيلي. لذلك جاءت العبارات الموصوفة، على لسان بوش، باعتبارها خياراً وموقفاً أميركياً، وليست تعديلاً للخطة، وإن كانت في الوقت نفسه تحاول أن ترسم منحى واضحاً للحل المفترض لاحدى قضايا الوضع الدائم.

(٢)

ما جاء على لسان بوش، في العقبة ــ على خطورته ــ لا يحمل جديداً في الموقف الأميركي، لا من يهودية الدولة الإسرائيلية، ولا من حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم. فمنذ ولادة قضية اللاجئين، والأميركيون يتخذون منها موقفاً يتقاطع في خطوطه العامة مع الموقف الإسرائيلي، وانطلاقاً مما ترى الدوائر الأميركية المقررة أنه يخدم مصالح الولايات المتحدة وتعزيز نفوذها في المنطقة. وواضح أن السياسة الأميركية استقرت، وخلال أكثر من نصف قرن على حل قضية اللاجئين على مبدأ التوطين عبر مشاريع تنموية هي أشبه بالرشوة، تشكل تعويضاً عن حق العودة، متجاهلة في السياق المشاعر الوطنية للاجئين وتمسكهم بحق العودة.

وفي العودة إلى الأيام الأولى لولادة قضية اللاجئين يتضح لنا أن الدوائر الأميركية أبدت اهتماماً ملحوظاً بهذه القضية منذ صيف ١٩٤٨، ونظرت إليها من

---

(١) من تصريح النائب العربي في الكنيست أحمد الطيبي. عن جريدة «الحياة الجديدة»، رام الله تاريخ ٢٠٠٣/٦/٤.

زاوية المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، وهي مصالح قامت على منافسة الوجود البريطاني، وإغلاق الطريق أمام تسرب النفوذ السوفييتي، والعمل على توفير الاستقرار للدول العربية الموالية لواشنطن، ووضع حد للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، ودمج إسرائيل في المنطقة، وفك العزلة من حولها[1].

ففي أواسط آب (أغسطس) ١٩٤٨ ـ على سبيل المثال ـ حذرت وزارة الخارجية الأميركية، في تقرير إلى الرئيس هاري ترومان من خطورة تهجير مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين إلى الأقطار العربية المجاورة، خصوصاً وأنها لا تملك القدرة على إغاثتهم، ما ينذر بتشكيل مجتمع ناقم يشكل خطراً على الدول المضيفة، ومناخاً صالحاً لتغلغل الأفكار الشيوعية (والكلام للخارجية الأميركية). واقترحت في تقريرها تنظيم حملة إغاثة فورية تشارك فيها منظمات الإغاثة الدولية في الولايات المتحدة ووزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)[2].

ورأت الخارجية في اقتراحاتها هذه فرصة تتيح للولايات المتحدة كسب ود الشعوب العربية، وأن ترمم سمعتها التي تضررت إلى حد بعيد، بفعل تبنيها لقرار تقسيم فلسطين، واعترافها بدولة إسرائيل. كما دعت الخارجية الأميركية إلى دور أميركي مبادر في الأمم المتحدة لإقرار مساعدات اقتصادية بعد أن لاحظت أن البريطانيين يفكرون بتقديم مشروع مماثل ستتم الموافقة عليه من المنظمة الدولية. واستجاب الرئيس ترومان لاقتراحات الخارجية وصادق في ١٩٤٨/١١/٦ على رصد مبلغ ١٦ مليون دولار لتغطية نصف مصاريف حملة إغاثة كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قدرت أنها ضرورية لتوفير الحاجات الفورية للاجئين الفلسطينيين في أماكن تشريدهم[3].

وفي وقت لاحق، وعندما تبين فشل لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة في إقناع إسرائيل بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وإن هذا الأمر يقطع الطريق على إمكانية وضع حد للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، تدخلت واشنطن لإقناع تل أبيب بإعادة

(١) ميخائيل سليمان (تحرير): «فلسطين والسياسة الأميركية». مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، حزيران (يونيو) ١٩٩٦ ـ الفصل الثالث. الصفحات ٩٠، ٩١ـ ١٠٩.
(٢) و(٣) المصدر السابق نفسه.

ربع اللاجئين (أي حوالي ٢٠٠ ألف لاجئ) مقابل الضغط الأميركي على العرب لاستضافة الباقي وتوطينهم وفتح الباب أمام السلام في المنطقة[١].

وأبدت واشنطن امتعاضها من مماطلة إسرائيل ورفضها الاقتراح نظراً لما سيحدثه من تعقيدات إضافية في المنطقة ما قد يهدد المصالح الأميركية فيها (النفط، والموقع الاستراتيجي، وتأييد العرب لها). وعبرت الولايات المتحدة عن سياستها هذه في بيان صدر عن الرئيس ترومان ووزير خارجيته قالا فيه[٢]: «يعتبر الاستقرار في الشرق الأدنى من وجهة النظر السياسية غرضاً أساسياً من أغراض السياسة الأميركية لذلك فإن مشكلة اللاجئين بصفتها من يقرر عدم الاستقرار المستمر في الدول العربية ومصدراً للاحتكاك المتواصل بين إسرائيل والعرب، ومجالاً محتملاً للاستغلال السوفييتي، هي مشكلة تتصل اتصالاً مباشراً بمصالحنا القومية. وبناء عليه اقترحت الخارجية الأميركية حلاً يقوم على الآتي: «الانتقال بالتعامل مع المشكلة من أساس الإغاثة إلى تسوية محددة تقوم على قبول إسرائيل مبدأ العودة لعدد متفق عليه، أو فئة متفق عليها من اللاجئين شريطة أن يكونوا راغبين في العيش بسلام في إسرائيل وأن يظهروا لها ولاء تاماً. وأن تتم هذه العودة بالسرعة الممكنة، وأن تقوم حكومة إسرائيل بتقديم تعويض عادل عن الأملاك لمن لا يرغبون بالعودة أو للذين جرى التصرف بأملاكهم، مقابل توطين الباقي من اللاجئين في فلسطين العربية (الضفة والقطاع) والدول المجاورة وفق القدرة الاقتصادية لكل من هذه الأطراف على الاستيعاب».

واتبع رؤساء الولايات المتحدة اللاحقون السياسة ذاتها. فإدارة إيزنهاور، على سبيل المثال، وفي تقرير لخارجيتها إلى لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي (١٩٥٣) تصف قضية اللاجئين فتقول «إن مشكلة اللاجئين هي القضية الرئيسية غير المحلولة بين العرب وإسرائيل. فالقضايا المعلقة تدرج عموماً على أنها تعويض اللاجئين وعودتهم وتعديل الحدود، ومركز القدس والأماكن المقدسة. وما من قضية من هذه القضايا يمكن فصلها عن قضية اللاجئين»[٣].

(١) و(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) ميخائيل سليمان ـ مصدر سبق ذكره ـ ص ١٢٩.

واستناداً إلى الخلفية السياسية في المعالجة الأميركية للفلسطينيين باعتبارهم لاجئين يستحقون حقوقاً إنسانية معيّنة لكنهم ليسوا جماعة قومية لها الحق في تقرير مصيرها السياسي والسيطرة عليه، تأسست بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة وكالة الأونروا (استجابة لتوصية من بعثة مسح اقتصادي إلى المنطقة بتكليف من لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين). وكانت مسؤوليات الأونروا وضع خطط لدمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة ومدهم بالإغاثة قصيرة الأجل[1]. ومع أن الموازنات التي رصدت للوكالة لم تكن تفي بالغرض الذي من أجله أنشئت، إلا أن مساهمة الولايات المتحدة عبرها بالمال كانت «سخيّة» وبلغت سنوياً حوالي ٧٠% من مجموع موازنتها[2]. وأوضحت النتائج لاحقاً أن الوكالة فشلت في تحقيق الأهداف البعيدة التي من أجلها أنشئت (تأهيل اللاجئين لدمجهم في المجتمع المضيف). لكنها نجحت في المقابل في تحقيق خطوات واسعة على طريق توفير الاستقرار للاجئين.

وعلى هذه الخلفية توقف الكونغرس الأميركي مطلع الستينيات ليحاكم الدور الأميركي في دعم الأونروا وتمويلها، وليجري مقاربة بين الأهداف المتوخاة وتلك المحققة. وأستنتج أن الأونروا عجزت عن القيام بالمهمة السياسية الخاصة بها، كما أن المساعدات الأميركية لم تنجح حتى في ترميم صورة واشنطن في أعين العرب والفلسطينيين. وكان الكونغرس يشير بذلك إلى نهوض الحركة القومية وسيادة التيار الناصري في المنطقة ومن موقع الصراع مع السياسة الأميركية والاحتكاك بها[3].

وفي مراجعة لوسائل إغاثة اللاجئين من أجل تأهيلهم وتوطينهم توصلت الدوائر الأميركية إلى الاستنتاج «أنه لا يمكن إلا من خلال صندوق مالي كبير للتنمية الاقتصادية تحقيق امتصاص تدريجي لهؤلاء اللاجئين من دون إثارة مضاعفات سياسية تفيد أن تسوية هذه المشكلة هي السبب الرئيسي وراء إنشاء مثل

(١) خالد عطا: «قراءة في مالية الأونروا». مجلة «المجموعة ١٩٤»، العدد السادس، ربيع وصيف ٢٠٠٣.راجع أيضاً «سليمان ميخائيل». مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) ميخائيل سليمان. مصدر سبق ذكره، ص١٣٦

هذا الصندوق»[1]. وفي ذلك اعتراف بعجز الوكالة في صيغتها القائمة آنذاك عن تحقيق الأهداف التي كانت تطمح لها السياسة الأميركية إزاء قضية اللاجئين.

(٣)

مع منتصف الستينيات شهدت القضية الفلسطينية تطوراً حين قررت القمة العربية في عام ١٩٦٤ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية على طريق بلورة الكيان السياسي للشعب الفلسطيني. وتعزز هذا الاتجاه مع انطلاقة مرحلة العمل المسلح الفلسطيني وتداعياته. ومع هزيمة حزيران (يونيو) ٦٧ نمت الشخصية الوطنية الفلسطينية وانعكس ذلك على مستويات مختلفة اعترافاً بالكيانية السياسية للشعب الفلسطيني بما في ذلك اعتراف الأمم المتحدة نفسها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعب فلسطين.

وبقيت الولايات المتحدة (وإسرائيل) في موقع الرافض لمثل هذا الاعتراف إلى أن كانت الانتفاضة الأولى (١٩٨٧) التي فرضت على واشنطن (وتل أبيب) إعادة النظر بموقفها وصولاً إلى الإقرار بالكيانية السياسية للشعب الفلسطيني. لكن بقي هذا الإقرار منقوصاً واقتصر على الاعتراف بسكان الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهم يشكلون الشعب الفلسطيني. أما فلسطينيو «الخارج» فظلوا مجرد لاجئين تحتاج قضيتهم إلى «حل ما». وتمثل هذا واضحاً في الشروط لتشكيل الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد، حين فرضت تل أبيب (ووافقت واشنطن) أن يكون الوفد الفلسطيني في عداد الوفد الأردني وتحت مظلته وألا يضم لاجئاً واحداً من الشتات[2]..

وعلى ضوء العملية التفاوضية المختلة بشكل فادح لصالح الجانب الإسرائيلي حصل تحول في الموقف الأميركي من القرار ١٩٤. فبعد أن كانت الولايات المتحدة، في كل عام تتبنى في الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروعاً لتجديد العمل بالقرار المذكور، يلقى إجماع الدول الأعضاء باستثناء امتناع إسرائيل عن التصويت ـ وليس

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) كتاب «الطريق الوعر»، ص١٣. إصدار شركة دار التقدم العربي (بيروت، ١٩٩٧).

التصويت ضد القرار ـ صارت واشنطن تزعم أن التمسك بالقرار بات، بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، يشكل استباقاً لنتائج العملية التفاوضية، خاصة تلك المتعلقة بقضايا الحل الدائم، ومن بينها قضية اللاجئين. وأخذ مندوب الولايات المتحدة في الجمعية العامة يمتنع عن التصويت على القرار ١٩٤ مما أتاح لإسرائيل أن تصوت ضد القرار متجاوزة بذلك ارتباط عضويتها في الأمم المتحدة بموقفها من القرار المذكور (راجع نص القرار ٢٣٧ الخاص بقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة) وشجعت الخطوة الأميركية العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاتخاذ موقف جديد من القرار ١٩٤. فبعضها بدأ يتغيب عن جلسة التصويت، والبعض الآخر لم يجد غضاضة في الامتناع عن التصويت، ومع أن الجمعية العامة بقيت تصادق على القرار سنوياً، بما يحفظ له وقعه إلا أن قيمته السياسية بدأت بالتآكل[1].

وليست مصادفة، بعد هذا كله، أن نقرأ ملامح المشروع الأميركي في اقتراح لحل قضية اللاجئين يتبناه وزير خارجية إسرائيل (آنذاك) وأحد كبار مهندسي اتفاق أوسلو، شمعون بيريس في كتابه الشهير «زمن السلام»[2]. وكما نقلت «الحياة»[3] اللندنية في نبأ لها من واشنطن أن رئيس الوفد الإسرائيلي إلى مفاوضات الحل الدائم في استوكهولم ثم في واشنطن الوزير شلومو بن عامي عقد اجتماعات مع قيادات الكونغرس الأميركي «من أجل تأمين دعم مالي لاتفاق فلسطيني ـ إسرائيلي حول قضية اللاجئين».

مفاوضات كامب ديفيد ٢ (تموز/ يوليو ٢٠٠٠) حققت «نقلة نوعية» في السياسة الأميركية حين قدم الرئيس كلينتون مقترحاته للحل القائم على مبدأ «دولة واحدة لكل شعب». بما يعينه ذلك من تداعيات على مجمل قضايا الحل الدائم. وهكذا تصبح عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى «وطنهم» المتمثل في دولتهم

(١) علي فيصل: «اللاجئون ووكالة الغوث»، ص١١٦. إصدار شركة التقدم العربي (بيروت، ١٩٩٦).
(٢) راجع ص ١٤ من هذا الكتاب / الطبعة الفرنسية ـ منشورات أوريل جاكوب (باريس ١٩٩٣).
(٣) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٥.

المستقبلية المفترض قيامها على (أجزاء من) الضفة الغربية وقطاع غزة[١].

وإذا كان انهيار المعسكر الاشتراكي لعب دوراً في «تطوير» الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية كما يزعم البعض ـ بحيث لم تعد الدولة الفلسطينية المرتقبة تشكل احتمالاً لقيام قاعدة جديدة من قواعد الاتحاد السوفييتي في المنطقة، فإن تراكمات ثبات الموقف السياسي الفلسطيني (بكل مكوناته) ـ والمدعوم عربياً ـ على التمسك بمطلب الدولة المستقلة كان العامل الأبرز في «تطوير» الموقف الأميركي من أسس الحل في المنطقة. ومنذ كامب ديفيد ٢ وما نتج عنه من «تفاهمات» لخصتها وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في بيان خاص بها[٢]، أخذ مبدأ «دولة واحدة لكل شعب» يشكل أساس للحل، وإن كانت المفاوضات لم تتوصل إلى تحديد مساحة أراضي الدولة الفلسطينية وحدودها وعلامات سيادتها المختلفة.

واستناداً إلى هذا الحل، وكما كشف المحلل الإسرائيلي ناحوم برنياع[٣]. فإن مسودة أميركية قدمت إلى الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني دعت إلى تأسيس إطار دولي جديد يحل محل وكالة الأونروا يرصد له أكثر من ١٠٠ مليار دولار لتأهيل اللاجئين خلال فترة تتراوح بين ١٠ و٢٠ سنة. وتقترح الورقة توزيع الأموال على الشكل التالي: ٤٠ مليار دولار لكل من الأردن والسلطة الفلسطينية، و١٠ مليارات لكل من لبنان وسوريا وتخصص لمشاريع التأهيل والتعويض الفردي والجماعي، في إطار حل إقليمي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين.

وكان الرئيس كلينتون قدم اقتراحاً مماثلاً لرئيس حكومة إسرائيل ايهود باراك في قمة جمعتهما في لشبونة في الأول من حزيران (يونيو) ٢٠٠٠، وإلى الملك الأردني عبد الله الثاني في السابع من الشهر نفسه. كما كان قدمه إلى رئيس

(١) معتصم حمادة: «اللاجئون وحق العودة». كراس مختارات اسرائيلية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) السنة التاسعة، العدد ١٠٣ ـ تموز (يوليو) ٢٠٠٣. وكذلك ص ١١٩ – ١٨١ من كتاب «.. ما بعد السور الواقي»، مصدر سبق ذكره.

(٢) مجلة «الحرية»، ص١١. العدد ٨٢٣ (١٨٩٧) تاريخ ١ ـ ٧/١٠/٢٠٠٠.

(٣) «يديعوت أحرونوت»، تاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٠.

السلطة الفلسطينية في لقاء جمعهما في وقت سابق في واشنطن[١].

ومع أن الرئيس كلينتون أعلن على الملأ، في نهاية ولايته الثانية والأخيرة، أن اقتراحاته غير ملزمة لمن سيتولى إدارة البيت الأبيض من بعده[٢]، غير أن مقترحاته، بخطها العام بقيت هي الأساس الذي تستند إليه «رؤية» الولايات المتحدة للحل في المنطقة. هذا ما أعلن عنه وزير خارجية البيت الأبيض في خطابه الشهير في جامعة لوي فيل في ولاية كنتكي[٣] وما أعاد الرئيس بوش التأكيد عليه في خطاب ٢٤/٦/٢٠٠٢[٤]. وهو الأمر الذي شكل نقطة الانطلاق الكبرى لولادة «خارطة الطريق» في طبعتها الأوروبية[٥] ثم الأميركية[٦] ثم أخيراً في طبعة ٢٠/١٢/٢٠٠٢ والتي تمّ الإفراج عنها في ٣٠/٤/٢٠٠٣، ثم عاد الرئيس بوش وأعطاها «التفسير» الأميركي ـ الإسرائيلي، حين أعلن إسرائيل «دولة يهودية»، بكل ما في هذا الإعلان من تداعيات، ليس على قضية اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلهم، بل وكذلك على مستقبل الفلسطينيين الذين يحملون جنسية دولة إسرائيل باعتبارهم «مواطنين» فيها.

(٤)

عرف الموقف الإسرائيلي ثباتاً، على مدى التاريخ، من قضية اللاجئين الفلسطينيين، حتى قبل قيام الدولة الصهيونية، وقبل طرد الفلسطينيين خارج ديارهم وممتلكاتهم، حين دعا قادة الحركة الصهيونية في كل مناسبة إلى اعتبار الأرض

---

(١) معتصم حمادة: «عودة إلى الولايات المتحدة وقضية اللاجئين الفلسطينيين». «الحياة» اللندنية تاريخ ١٠/٩/٢٠٠٠.

(٢) كتاب «السور الواقي» شركة دار التقدم العربي (بيروت) والدار الوطنية الجديدة «دمشق»، ٢٠٠٣، ص١١٦.

(٣) المصدر السابق، ص١٤٠

(٤) المصدر السابق، ص١٥٤.

(٥) كتاب «انتفاضة الاستقلال العام II» صادر عن «ملف» (المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات). شركة دار التقدم العربي (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق)، ٢٠٠٣. ص ١٢.

(٦) المصدر السابق. ص١٣.

العربية الشاسعة، في العراق أو في غيره من البلدان وطناً بديلاً للفلسطينيين، وبما يتيح للحركة الصهيونية جلب ملايين اليهود لإحلالهم محل أهل البلاد الأصليين[1].

وعند صدور القرار الظالم بتقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية وإسرائيلية، لم تكتف الحركة الصهيونية بحدود القرار ١٨١ بل تجاوزته لتصبح مساحة الدولة العبرية ٧٨% من مساحة فلسطين الكاملة متجاوزة نسبة الـ٥٤%. الملحوظة من القرار المذكور. ولعلها مفارقة تاريخية أن نشير إلى أن أكثر من ثلثي اللاجئين الفلسطينيين والبالغ عددهم في العام ١٩٤٨ حوالي ٨٠٠ ألف لاجئ جرى تهجيرهم من الأرض «الإضافية» التي احتلتها الدولة العبرية متجاوزة بها حدود قرار التقسيم: وهو ما يبرز مدى الظلم المركب الذي لحق بالفلسطينيين وحقوقهم ومصالحهم الوطنية[2].

وعندما طرحت في المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية بواسطة لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، فكرة إعادة أعداد من اللاجئين إلى إسرائيل (وتوطين الباقين في أماكن لجوئهم) مقابل اعتراف الدول العربية بإسرائيل وإزالة الحصار من حولها، رفض قادة الدولة الصهيونية هذا الاقتراح، وفضلوا البقاء خلف أسوار المقاطعة العربية على أن يعترفوا للاجئين بحقهم في العودة إلى ديارهم، ولعلهم كانوا بذلك يبنون موقفهم على قناعة بأن اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها عن تهجير اللاجئين، وموافقتها على فتح باب العودة، ولو مجزوءة، لاعداد منهم، سيضع قضية اللاجئين أمام احتمالات تتناقض ومفاهيم الحركة الصهيونية ومعتقدات قادتها، وقد رأى بعضهم على سبيل المثال في طرد آلاف الفلسطينيين خارج حدود الدولة الإسرائيلية أمراً يفوق بأهميته حتى قيام الدولة الإسرائيلية نفسها[3].

---

(١) نور مصالحة: «أرض أكثر عرب أقل». مؤسسة الدراسات الفلسطينية (١٩٩٧). ص١٢.

(٢) معتصم حمادة: «القرار ١٨١ ـ الظلم التاريخي ومعوقات التنفيذ». جريدة «أخبار العرب»، تاريخ ٥/١٢/٢٠٠٢.

(٣) خالد عطا: «الرأي العام الإسرائيلي وحق العودة». مجلة «المجموعة ١٩٤». العدد ٥، خريف وشتاء ٢٠٠٣.

وبقيت قضية اللاجئين تشكل العقدة الرئيسية في حل الصـــــراع العربـــي ـ الإسرائيلي في ظل ثبات إسرائيل على موقف سياسي يرفض الاعتراف بمسـؤولية الدولة العبرية عن قيام هذه المشكلة، ويحيل ذلك إلى السياســـات العربيـــة. كمـــا يرفض في السياق الاعتراف بأية حقوق للاجئين تلزم الجانب الإســـرائيلي بأيـــة تسوية، في مقدمة ذلك الاعتراف بحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم. وعندما انطلقت مفاوضات مدريد، ومن بعدها واشنطن، وخلف الأبواب مفاوضات أوسلو، اتخذت إسرائيل موقفاً، قد يبدو في ظاهره متناقضاً، لكنه كان منسجماً إلـــى أبعـــد الحدود مع «ثوابت» السياسة الإسرائيلية. فهي من جهة رفضت حضـــور قضيـــة اللاجئين، موضوعاً وتمثيلاً إلى طاولة المفاوضات، وأصرت على إرجـــاء هـــذه القضية إلى مفاوضات الحل الدائم، لكنها أصرت بالمقابل على ضـــرورة أن يتـــم التوصل، في مفاوضات الحل الدائم إلى «حل» لقضية اللاجئين، كشـــرط مســـبق للاتفاق على باقي قضايا الحل الدائم؛ مؤكدة في السياق أن ما يتم الاتفاق عليه، بـــهذا الصدد يشكل حلاً نهائياً للمشكلة، يغلق ملفها مرة واحدة للأبد، ويسقط أية مطـــالب لاحقة للطرفين، ولا يحق لأي منهما والحال هكذا، أن يعيد فتح الملف مرة أخرى. وفي هذا السياق، وتحضيراً للحل الدائم والمنسجم مع رؤيتها، دفعت إسرائيل بدعم ملحوظ من الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية باتجاه تنفيذ مشاريع تنمويـــة اجتماعية في صفوف اللاجئين الفلسطينيين وتؤهلهم لاستقبال استحقاق إسقاط حقهم في العودة لصالح توطينهم في مناطق سكنهم أو إعادة تهجيرهم إلى بلد ثالث[1].

وفي مفاوضات كامب ديفيد تحدث الوفد الإسرائيلي عما سماه تقديـــم ايـــهود باراك، رئيس الحكومة آنذاك، تنازلات وعروض سخية إلى الجانب الفلســـطيني، حين قبل باراك. بحث قضية اللاجئين والموافقة على جمع شمل بضعة آلاف منهم وفق شروط وآليات معينة يتحكم بها الجانب الإسرائيلي نفسه، مقابل توطين الباقين في الدولة الفلسطينية وفي دول عربية وأجنبية مضيفة. وحجة باراك في ذلك أنـــه سمح بفتح ملف حساس وشائك، كان غيره من قادة إسرائيل يرفضون الدخول فـــي

---

(١) علي فيصل: مصدر سبق ذكره.

تفاصيله من حيث المبدأ، وهذا بحد ذاته يشكل تنازلاً كبيراً[1].

ومع إطلاق «خارطة الطريق» متبناة من اللجنة الرباعية يكون المجتمع الدولي قد خطا إزاء الحقوق الفلسطينية خطوة مركبة إن جاز التعبير - تقدم فيها إلى الأمام ازاء بعض الحقوق الفلسطينية، كاعترافه بحق الفلسطينيين بدولة مستقلة ذات سيادة، كما ورد في النص - وتراجع فيها إلى الخلف ازاء حقوق أخرى حين دعا إلى تسوية لقضية اللاجئين ترضى بها إسرائيل وتوافق عليها. ورغم الانحياز الفاقع لنص «خارطة الطريق» في قضية اللاجئين لصالح الموقف الاسرائيلي غير ان حكومة شارون حرصت على «تحصين» موقفها من «الخارطة» بسلسلة من القرارات والمواقف والاجراءات العملية. فهي على سبيل المثال، لم تصوت على قبول الخارطة قطعة واحدة بل اتخذت بشأنها قرارين منفصيلين[2]:

* **الاول** أعلنت فيه موافقتها الغامضة على «الخارطة» مشترطة الاخذ بتحفظاتها الاربعة عشر ومن ضمنها عدم الاعتراف بحق الفلسطينيين في دولة مستقلة إلا عندما يعترفون بحق إسرائيل في الوجود باعتبارها دولة يهودية، وأن يتنازلوا في سياق ذلك عن حق العودة للاجئين.

* **والثاني** أكدت فيه موقفها القائل بأنها لن توافق على أي تسوية خاصة باللاجئين تسمح لهم بالدخول إلى دولة إسرائيل أو الاستقرار داخل حدودها. وقد لقيت الاشتراطات الإسرائيلية مصادقة أميركية وردت في تصريح مشترك لوزير الخارجية كولن باول ومستشارة الرئيس بوش لشؤون الأمن القومي كوندوليزا رايس في ٢٠٠٣/٥/٢٣ شاطرت فيه الولايات المتحدة إسرائيل «مخاوفها الجوهرية بشأن خارطة الطريق»، كما شاطرت رأيها «بأن هذه اهتمامات حقيقية وسوف تعالجها كلياً وجدياً في تنفيذ خارطة الطريق»[3].

---

(١) معتصم حمادة: «اللاجئون وحق العودة». مختارات اسرائيلية. مصدر سبق ذكره.

(٢) راجع نص القرار، ص ١٧٦ من هذا الكتاب.

(٣) راجع ص ١٧٥ من هذا الكتاب.

بدوره شارون الذي كان أكد في ٢٠٠٣/٥/٦ «إن تنازل الفلسطينيين عن حق العودة هو شرط أساسي يسبق أي اعتراف إسرائيلي بالدولة الفلسطينية»، عاد وصرح في ٢٠٠٣/٦/٩ مؤكدا «لن أسمح أبدا لأي لاجئ فلسطيني بدخول إسرائيل» و«أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين لا يمكن أن تجد حلا لها في الأراضي الإسرائيلية»، مشيدا بموقف الولايات المتحدة التي «تتفهم جيدا التهديد الذي يشكله دخول اللاجئين الفلسطينيين على وجود الدولة العبرية»(١). ولم ينتظر شارون كثيرا فقد جاءه الرد الأميركي على أعلى المستويات حين أطلق الرئيس بوش في قمة العقبة (٢٠٠٣/٦/٤) موقفه الشهير باعتبار إسرائيل «دولة يهودية» بكل ما يحمله ذلك من تداعيات واسعة ليس فقط على مصير «خريطة الطريق» وتفسيراتها، وحق اللاجئين في العودة، بل وكذلك على مجمل التسوية في المنطقة، بما في ذلك مسألة شروط قيام الدولة الفلسطينية، وعلى أوضاع الفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون داخل دولة إسرائيل ويحملون جنسيتها. وعلى المنوال ذاته خطت وزيرة التعليم في إسرائيل ليفنات ليمور خطوة فاقعة في فجاجتها حين رفضت في جلسة الكنيست انتقادات النواب العرب لمناهج التعليم في إسرائيل وتجاهلها لتراث الفلسطينيين مؤكدة بعبارة واضحة «إن هذه دولة يهودية ولا مكان فيها للعرب»(٢). بدوره خطا الكنيست خطوة جديدة في الاتجاه ذاته حين أصدر قانونا يرفض منح الجنسية الإسرائيلية(٣) لأبناء الضفة والقطاع لمن يتزوجون من فلسطينيين (أو فلسطينيات) يحملون الجنسية الإسرائيلية.

(٥)

للتدليل على مدى تمسك الجانب الإسرائيلي برفضه لمبدأ حق العودة، من المفيد التوقف أمام واقعة تصريحات الوزير د. نبيل شعث حول هذا الحق. ففي

---

(١) شارون أمام مؤتمر الليكود في ٢٠٠٣/٦/٨ ـ صحيفة «الحياة الجديدة» تاريخ ٢٠٠٣/٦/٩.

(٢) موقع عرب ٤٨ على الانترنت تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٢. (www.arabs 48. com).

(٣) مجلة «الحرية» ـ العدد ٩٥١ (٢٠٢٥) تاريخ ١٠ـ٢٠٠٣/٨/١٦.

زيارة إلى العاصمة اللبنانية في مهمة رسمية في ٢٠٠٣/٨/١٥ التقى شعث وفوداً فلسطينية من مخيمات اللاجئين جاءت تبحث معه مصيرها ومستقبلها السياسي. ومما قاله شعث لهذه الوفود أن «حق العودة لم يعد شيئاً خرافياً» وأنه «بات مضموناً في خارطة الطريق» كما أكد «نحن لا نرى حلاً لأبناء شعبنا في لبنان إلاّ بالعودة إلى الوطن. لا يوجد حل سياسي آخر، والعودة إلى الوطن باتت أكيدة». واستطرد «سأكون واضحاً. حق العودة يشمل العودة إلى الدولة الفلسطينية المستقلة وإلى المدن الفلسطينية الموجودة في إسرائيل سواء عاد الإنسان إلى حيفا أو إلى نابلس فالعودة إلى الوطن أكيدة»(١).

الرد الإسرائيلي على شعث لم يتأخر كثيراً. إذ سارع المتحدث باسم حكومة الاحتلال آفي بازنر إلى الإعلان أن «إسرائيل لم تقبل أبداً بعودة لاجئين فلسطينيين إلى أراضيها» وأضاف: «إن تصريح شعث لا يمكن إلا أن يسبب ضرراً لأنه خاطئ. فخارطة الطريق لا تقول شيئاً عن حق العودة، وهذا التصريح يضر بتطبيقها». وأعاد بازنر التأكيد «أن إسرائيل لا تنوي أبداً وفي أي ظرف القبول بعودة اللاجئين إلى مدن إسرائيلية وصفها نبيل شعث بأنها مدن فلسطينية». وأضاف بازنر قائلاً: «إذا أرادوا يمكن للاجئين الفلسطينيين العودة إلى دولتهم المستقبلية»(٢).

بدورها عقبت مصادر في الخارجية الإسرائيلية على تصريحات شعث فزعمت «أن القانون الدولي لا يعرف موضوعاً كحق العودة. وهو لا يعدو كونه اختراعاً إعلامياً فلسطينياً». وكان وزير الخارجية الإسرائيلي قد طالب وسائل الإعلام الإسرائيلية «شطب مصطلح حق العودة من الذاكرة عبر استخدام مصطلح بديل هو الرغبة بالعودة»(٣). ونقلت الإذاعة العبرية عن مصادر وصفتها بالكبيرة في وزارة الخارجية قولها «إن الفلسطينيين يتجاهلون خارطة الطريق ويطرحون مواضيع ليست مدرجة أساساً في خارطة الطريق»(٤).

---

(١) الصحف اللبنانية في ٢٠٠٣/٨/١٧.

(٢) يديعوت أحرونوت في ٢٠٠٣/٨/١٧.

(٣) و(٤) المصدر السابق نفسه.

بدورها علقت أوساط رسمية إسرائيلية على تصريحات شعث بالقول « إنه كعادة من سبقه من القيادات الفلسطينية يقوم بتضليل شعبه مرة أخرى، وهو ما يضع علامة استفهام كبيرة على مدى جديته وقدرته في المساهمة في العملية السلمية الجارية حالياً»[1].

ومن جهة أخرى أجمعت الأحزاب اليهودية الصهيونية (٢٠٠٣/٨/١٦) على معارضة حق اللاجئين في العودة إلى داخل إسرائيل وعبرت كلها عن وقوفها «جبهة واحدة موحدة» ضد هذا الحق الفلسطيني الشرعي. فقد دعا عضو الكنيست ران كوهن من حركة ميرتس رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس إلى إعلان تحفظه ومعارضته لتصريحات شعث. ودعا كوهن بالمقابل إلى «ايجاد حل إنساني» لمسألة اللاجئين الفلسطينيين في «إطار الدولة الفلسطينية» التي يفترض أن تقوم. وأكد كوهن أن الحل الإنساني يجب أن يكون في كل الأحوال «خارج إسرائيل»[2].

كما انضم عضو الكنيست من حزب العمل ميتان فلنائي إلى هذا العداء لحق العودة حين قال «إن على الفلسطينيين بأن يفهموا أن جميع الأحزاب في إسرائيل موحدة ضد حق العودة». وقال أيضاً: «إن جميع الأحزاب الإسرائيلية تقف جبهة واحدة موحدة ضد هذه المسألة. ووصف الموقف الفلسطيني من حق العودة «بالفانتازيا» داعياً إلى التخلي فوراً عن هذه «الفانتازيا»[3].

أما وزير الصحة داني نافيه (من الليكود) فقد اعتبر تصريحات شعث «دعوة للقضاء على إسرائيل». وقال «أنه يجب الاشتراط لتنفيذ خارطة الطريق تنازل الفلسطينيين عن حق العودة» وأنه «لا يمكن تفسير المطالبة بحق عودة اللاجئين إلا تعبيراً عن موقف القيادة الفلسطينية ورغبتها في القضاء على إسرائيل»[4].

(١)،(٢)،(٣) و(٤) المصدر السابق نفسه.

بدورها اختارت صحيفة «هآرتس»[1] يوم ٢٠٠٣/٨/١٨ افتتاحيتها لمسألة اللاجئين الفلسطينيين ونفي حقهم في العودة. وتحت عنوان «لا وجود لحق العودة» كتبت الصحيفة «من الأفضل للقيادات الفلسطينية التعامل بجدية مع الجبهة الإسرائيلية الموحدة ضد حق العودة. فحتى أشد المؤيدين لاتفاقية أوسلو يؤمنون أنه مقابل التنازل عن الحق اليهودي بالعودة إلى الخليل، يجب على الفلسطينيين التنازل عن حق العودة إلى يافا. كما على السلطة الفلسطينية البحث عن حل مناسب لمئات آلاف الأشخاص في مخيمات اللاجئين وخارجها ممن لا مكانة قانونية لهم. لكن الحل لا يمكن أن يشمل حق عودة اللاجئين إلى إسرائيل بل إلى الدولة الفلسطينية التي ستقوم إلى جانب إسرائيل»[2].

واتهمت الصحيفة العبرية القيادات الفلسطينية كلها بتنمية الوهم لدى اللاجئين حول حق العودة «ولم يعلموهم بأن إقامة الدولة الفلسطينية مشروط بالتنازل عن حق العودة إلى تخوم إسرائيل». ووصفت أقوال شعث في بيروت بأنها تعمي أبصار الفلسطينيين وتنتقص من احتمال التوصل إلى تسوية واتفاق حتى مع أنصار التسوية في إسرائيل. وأكدت أن جميع الأحزاب الإسرائيلية ترفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين بما في ذلك ميرتس والعمل والليكود وشينوي وغيرها من أحزاب اليمين[3].

(٦)

في سياق الانتقال من سياسة الرفض السلبي ذات المنحى الدفاعي إلى سياسة بديلة ذات منحى هجومي، ومستفيدة من احتلال الأميركيين للعراق، تخطط حكومة إسرائيل، كما كشفت يديعوت أحرونوت (٨/١٥) لبدء حملة جمع معلومات حول ما تسميه الممتلكات اليهودية المتروكة في العراق، والتي تقدرها الدوائر الصهيونية بـ ١٠ ـ ٢٠ مليار دولار. وأوضحت الصحيفة[4] أن آلاف اليهود في أميركا

(١) هآرتس تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٨.
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) المصدر السابق نفسه.
(٤) يديعوت أحرونوت، تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٥.

الشمالية يستعدون لرفع دعوى شاملة بهذا الخصوص. رغم أن قضية كهذه تخلق لدى الأوساط الرسمية الإسرائيلية إحساساً بالخوف من أن تتحول إلى سابقة خطيرة وحافزاً لدى الفلسطينيين الذين قد يرفعون هم أيضاً دعوى ضد إسرائيل بممتلكاتهم المتروكة منذ نكبة ١٩٤٨ وبجمع الشمل معها، بكل ما في هذه الدعوى من تداعيات لا تخدم المنطق الصهيوني الخاص بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وكما كشفت معلومات إسرائيلية فإن وزير الطاقة الأسبق، المحامي موشيه شاحال التقى مع كبار المسؤولين في وزارة العدل الإسرائيلية « في محاولة منه لاستعادة الأموال المتروكة والتي ما زالت قيد التسجيل في الطابو العراقي، والتي لا تنكر السلطات العراقية وجودها». وقالت المعلومات أن سجل الطابو الذي كان النظام العراقي قد أممه «قد اكتشف» مؤخراً بعدما سقطت بغداد بيد القوات الأميركية. وتنوي حكومة إسرائيل تنظيم تحركات لليهود «من ذوي أصول عراقية» لجمع معلومات حول «ممتلكاتهم المتروكة». وحسب منظمة «ووجاك» اليهودية فإن اليهود في العراق جمعوا طوال ٢٥٠٠ سنة ثروة تقدر قيمتها بعشرة مليارات. وقد ترك آلاف اليهود عقاراتهم في العراق ومن ضمنها «قرى ومزارع وقصور ومصارف مالية وكنس قديمة ومؤسسات عامة في بغداد وغيرها»(١).

وحسب معطيات «ووجاك» التي نشرتها «وول ستريت جورنال» فإن آلاف اليهود الذين يعيشون في أميركا الشمالية وأوروبا قاموا بتعبئة نماذج «لاستعادة أملاكهم». وعلى سبيل المثال تنوي عائلة المصارف الثرية «زلخا» التي تقطن في لوس أنجلوس وبوسطن تقديم دعوى قضائية ضخمة حول مصارفها المتروكة في العراق وسوريا وبيروت والقاهرة منذ عام ١٩٥٠. ونقل عن عزرا زلخا، ابن السبعة وسبعين عاماً ورئيس شركة ممتلكات هذه المجموعة، لـ«وول ستريت جورنال» أنه «لا يقوم بذلك من أجل المال وإنما من أجل المبدأ». أما الرأسمالي العقاري نعيم دنغور فيقدر أن «قادة العراق الجديد يدينون ليهود العراق بـ ٢٠ مليار دولار»(٢).

---

(١) و(٢) المصدر السابق نفسه.

ويقول اليهود أنهم عندما كانوا يعيشون في العراق كان لديهم ما يطالبون به اليوم. ويضيفون أن ثلاثة آلاف يهودي، الذين تبقوا في العراق في الخمسينيات والستينيات (بعد الهجرة الكبرى لمائة وثلاثين ألف يهودي من العراق عام ١٩٥١) كانوا منخرطين في المشاريع والبرامج الحكومية. وكان اليهود كما يدعون يملكون عشرات آلاف من الدونمات الزراعية، وأنهم كانوا يقطنون الأحياء الفاخرة في بغداد وكانوا قريبين من قادة النظام الملكي السابق. ويلقي اليهود اللوم على حزب البعث الحاكم الذي بدأ يلاحق اليهود ويؤمم أموالهم وأملاكهم بعد حرب ٦٧. وفي وزارة العدل الإسرائيلية تحدثت مصادر مسؤولة عن مشروع لا يخص فقط يهود العراق «وإنما يهود دول المنطقة الأخرى بمن فيها إيران»[١].

وتوضح «يديعوت أحرونوت»[٢] أن الرئيس كلينتون هو أول من أثار قضية «الأموال اليهودية المتروكة في الدول العربية» وثلثها في العراق حسب التقديرات. وقد اقترح في السياق إنشاء صندوق دولي لتعويض «يهود الدول العربية» على ممتلكاتهم، على غرار الصندوق الذي اقترحه لتعويض اللاجئين الفلسطينيين.

يذكر أنه إبان مفاوضات كامب ديفيد الأولى، المصرية ـ الإسرائيلية طرح عضو الكنيست (آنذاك) موشيه شاحال اقتراحاً لمناقشة «المتروكات اليهودية» في مصر والدول العربية غير أن مناحيم بيغن (رئيس الوزراء) طلب منه التخلي عن هذا الاقتراح خشية أن يطرح الفلسطينيون مطلباً مماثلاً حول «متروكاتهم في إسرائيل». وقد وافق بيغن في رأيه الزعيم العمالي شمعون بيريس[٣].

وتفيد «يديعوت أحرونوت»[٤] أن مداولات شاحال الأخيرة مع وزير العدل تومي لبيد، ومع المستشار القضائي للحكومة ناقشت «الاحتمالات المختلفة». وحسب ما تسرب من معلومات فقد تبلور موقف يدعو الولايات المتحدة، المسيطرة على العراق، للعمل على «إقناع» المجلس الانتقالي في العراق، أو الحكومة التي ستدير شؤون البلاد «بإصدار قرارات تلغي مراسيم تأميم الأموال والممتلكات

(١)،(٢)،(٣) و(٤) المصدر السابق نفسه.

العراقية، وإعادتها لأصحابها».

في سياق الرد على هذه المحاولات، من الأفضل الاستعانة بما قاله البروفيسور يهودا شنهاب، أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة تل أبيب الذي أوضح أن المحاولات الإسرائيلية للمقارنة والمقايضة بين تهجير الفلسطينيين في ١٩٤٨ وهجرة اليهود الشرقيين من الدول العربية لإسرائيل «محاولات باطلة وشريرة وغير أخلاقية». وقال شنهاب أن اللاجئين الفلسطينيين هجروا من قراهم ومدنهم في ١٩٤٨ حيث قامت دولة إسرائيل بتدمير هذه القرى وتهجير ٧٠٠ ألف فلسطيني. وحتى الذين هربوا منهم لم يتركوا منازلهم بإرادتهم الحرة. بالمقابل فإن اليهود الذين قدموا من الدول العربية جاءوا بمبادرة من دولة إسرائيل والمنظمات اليهودية، وبإرادتهم الحرة[1].

وأشار أستاذ علوم الاجتماع في مقال نشرته صحيفة هآرتس في ٢٠٠٣/٨/١٦ إلى تاريخ المحاولات الإسرائيلية للمقارنة والمقايضة بين تهجير الفلسطينيين ومقايضة التعويضات التي قد تضطر إسرائيل لدفعها لهم.

وحول تجدد هذه المحاولات بعد سقوط العراق أشار شنهاب إلى حملة بهذا الخصوص في طور التشكل تتألف من سكرتير الكونغرس اليهودي آفي بكار وسكرتير عام لجنة الرؤساء، اللذين اجتمعا مؤخرا مع الخبير في القانون الدولي وعضو في البرلمان الكندي أروين كوتلر وأقنعاه بالانضمام إلى الحملة مشيرا في السياق إلى مقال نشرته «هآرتس» بقلم بكار بهذا الخصوص، وهي محاولات، على حد قول شنهاب بدأت في السبعينات بتأسيس منظمة اليهود المهاجرين من الدول العربية «ووجاك».

وكشف في السياق إلى أن الولايات المتحدة، رفضت أي تعديل للقرار ٢٤٢ بحيث يشير بوضوح إلى اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك إلى رفض وزير الخارجية الأميركي سايروس فانس تعديل الورقة التي أعدها عشية انعقاد مؤتمر جنيف عام ١٩٧٧، والتي ورد فيها، بضغط من إسرائيل «إيجاد حل لقضية اللاجئين» دون الإشارة بوضوح إلى

(١) هآرتس، تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٦.

اللاجئين الفلسطينيين، حتى تبقى العبارة غامضة ويمكن تفسيرها، في الوقت اللازم بأنها تعني اللاجئين من الطرفين الفلسطيني واليهودي.

وعلى أهمية ما أورده البروفيسور شنهاب، إلا أن كلامه يبقى في إطار التفسير القانوني والتاريخي المحض، ولا يلغي، في الوقت نفسه إمكانية أن تستغل إسرائيل اختلال ميزان القوى لصالحها لطرح قضية «المهاجرين اليهود» في مواجهة قضية اللاجئين الفلسطينيين، خاصة وان هذه القضية سبق وأن طرحت أكثر من مرة وعلى أكثر من صعيد، ولقيت قبولاً لدى عدد غير قليل من أصحاب القرار الفلسطيني أو مستشاريهم.

(٧)

ترحيب عدد من الأطراف الفلسطينية، ومن ضمنها السلطة وحركة فتح، بـ«خارطة الطريق»، واعتبارها مدخلاً مناسباً للعودة إلى طاولة المفاوضات ووقف دوامة العنف الدائرة على وقع العمليات العدوانية والدموية لقوات الاحتلال.. لا يلغي في الواقع، أن «الخارطة» وفي دعوتها إلى حلّ القضايا الكبرى، في مرحلتها الثالثة، أخذت منحى لا يحترم الحقوق الوطنية الفلسطينية ومنها على سبيل المثال حق العودة.

فالخطة تدعو إلى مؤتمر دولي دون أن تضع أسساً لهذا المؤتمر، بما في ذلك قرارات الشرعية الدولية، الأمر الذي يفتح الباب لاحتمالات مختلفة، تبقى في كل الأحوال خاضعة لموازين القوى المختلة لصالح الجانب الإسرائيلي نفسه، فتصبح المفاوضات، والحال هكذا، هي المرجعية الوحيدة للمفاوضات، ويصبح ما يتفق عليه الطرفان، هو التطبيق العملي لقرارات الشرعية الدولية. وفي ذلك استعادة للمبادئ التي قامت عليها مفاوضات أوسلو، في مرحلتيها المؤقتة والدائمة.

وبقليل من المقارنة يمكن القول أن اتفاق أوسلو، على ما فيه من نواقص فادحة، أشار إلى قضية اللاجئين كإحدى قضايا الحل الدائم، تاركاً الباب مفتوحاً أمام كل الحلول. أما «خارطة الطريق»، فإلى جانب أنها، وعلى غرار اتفاق

أوسلو، تجاهلت تماما قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بقضية اللاجئين الفلسطينيين بما في ذلك القرار ١٩٤، فإنها في الوقت نفسه حاولت أن ترسم منحى مسبقا لحل هذه القضية وفق التالي:

● هي تسوية مشروطة تقترب إلى حد كبير من وجهة النظر الإسرائيلية حين تتجاهل القرار ١٩٤، وتسقطه من حزمة القرارات الدولية التي يفترض أن تشكل أساسا للتسوية التاريخية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. و«الخارطة» تتحدث عن حل لقضية اللاجئين، دون أن تشير إلى حق العودة، باعتباره منحى الحل. وهذا ما يخالف موقف المجتمع الدولي الذي تم التأكيد عليه في قرارات الأمم المتحدة، كما يخالف شرح اللجنة القانونية التابعة للأمانة العاملة للأمم المتحدة لهذه القرارات، وقد وردت في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة في ١٩٧٦/١١/٢٤ حول آلية تنفيذ القرار ١٩٤[١].

● تسقط «الخارطة» عن اللاجئين الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم بنفسهم وبحرية ودون تدخل من أحد، وتحول إسرائيل، عنوة، إلى شريك مقرر لهذا المصير، حين تدعو إلى حل «متفق عليه» بين الطرفين. ولما كانت موازين القوى مختلة للجانب الإسرائيلي، فمن الطبيعي القول أن ما سيتم الاتفاق عليه، هو ما يوافق عليه الجانب الإسرائيلي بشكل رئيسي.

● تستعين «الخارطة» في وصفها للحل بتعابير أخلاقية تبدو في ظاهرها ذات قيمة. لكنها في الحقيقة لا تحتوي على أي مضمون فعلي وذي قيمة. فالخارطة تدعو إلى حل «عادل ومنصف». والعدالة والإنصاف يعنيان ـ من زاوية فسلطينية ـ العودة «إلى الديار والممتلكات»، لكن ما سبق (أي الحل المتفق عليه) ينفي هذا التفسير، ولا يبقى أمامنا سوى التفسير الأميركي كما طرحه الرئيس السابق كلينتون الداعي إلى حل أساسه «دولة لكل شعب»، وإنشاء صندوق دولي للتعويض، تكون وظيفته التعويض على الدول المضيفة، وعلى اللاجئين،

(١) معتصم حمادة: «اللاجئون وحق العودة». مصدر سبق ذكره.

وعلى مشاريع تنموية تهدف إلى دمجهم حيث هم أو نقلهم (تهجيرهم) إلى بلد ثالث يرضى بتوطينهم على أرضه.

● كما تدعو «الخارطة» إلى حل «واقعي». والواقعي، كما هو واضح، ما هو قابل للتطبيق. وبالتالي فإن عودة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى دولة إسرائيل (التي تعتبرها الولايات المتحدة دولة يهودية) أمر غير واقعي وغير قابل للتنفيذ، لأنه سيقود إلى إلغاء يهودية الدولة، ووفقا لما يزعمه الكاتب الإسرائيلي المعروف عاموس عوز، سيقود إلى إلغاء مبدأ «دولة لكل شعب» بحيث تتحول دولة إسرائيل إما إلى دولة عربية ثانية، إلى جانب دولة فلسطين المستقبلية، وإما إلى دولة «ثنائية قومية». وفي الحالتين، هذا نسف لفكرة الدولة اليهودية كما يروج لها أصحابها.

ومن المشروع أن نتساءل: كيف يقدم المجتمع الدولي مشروعا للحل يتجاهل فيه قراراته الشرعية، علما أن أحد الأطراف المتبنية للمشروع والراعية له هي الأمم المتحدة الممثلة في اللجنة الرباعية بأمينها العام كوفي عنان؟

من الواضح أن اللجنة الرباعية لا تتشكل من أطراف متساوية في الثقل والتأثير، وبالتالي فإن الولايات المتحدة تظل هي الطرف الأقوى في اللجنة والأقدر على جذبها نحو مواقفه وإبعاد تأثيرات الأطراف الأخرى عنها. كما من الواضح أن الأمم المتحدة، في ظل العلاقات الدولية المستجدة، هي الطرف الأضعف في اللجنة الرباعية، وهي تستمد قوتها من قوة قرارات الشرعية كمرجع للعلاقات بين الدول.

إلى ذلك يفترض التوقف أمام العامل الذاتي الفلسطيني الذي لعب دورا كبيرا في إضعاف حق العودة ومكانته في التسويات السياسية المطروحة للصراع في المنطقة: مع أن المؤسسات التشريعية الفلسطينية ما زالت حتى اللحظة تتمسك بكامل الحقوق الوطنية المشروعة للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في العودة إلى الديار والممتلكات، والتعويض عما لحق بهم من أضرار مادية ومعنوية، عملا بالقرار ١٩٤، إلا أن السياسة الرسمية الفلسطينية ابتعدت في التواءاتها عن حدود موقف الهيئات التشريعية لصالح مواقف بديلة تدعي أنها «لا تتقل» سيناريوهات

الحل ومشاريعه للصراع في المنطقة، وقد تبدى ذلك منذ مؤتمر مدريد حتى الأيام الأخيرة بما حملته من محطات ومواقف، تجاوزت كلها التفسير القانوني المعتمد من قبل الأمم المتحدة للقرار ١٩٤ بما هو تأكيد على حق العودة إلى الديار والممتلكات التي طرد منها أصحابها في العام ١٩٤٨، لصالح تفسير بديل يساوي بين العودة والتعويض، فيقدم التعويض على العودة بديلاً لها. وحين يتمسك بالعودة، يفسرها على أنها عودة إلى الوطن أي إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية، عملاً بالمشروع الأميركي الذي أطلقه كلينتون وتبناه بوش ويقوم على مبدأ «دولة واحدة لكل شعب». وبدا الأمر وكأن المفاوض الفلسطيني يقايض بين الدولة المستقبلية وبين حق العودة، فيتنازل عن حق العودة مقابل وعد بدولة لم تقم بعد.

(٨)

إذن، حل «خارطة الطريق» لقضية اللاجئين الفلسطينيين يقوم على مبدأ مقايضة مزعومة، بين حق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية، مقايضة تقوم على مبدأ تفكيك الحقوق الوطنية الفلسطينية والفصل فيما بينها، وعبر تفكيك مكونات القضية الوطنية والفصل فيما بينها، ومعالجة كل مكوّن على حدة.

وتدل الوقائع أن حل قضية اللاجئين بالعودة إلى «الوطن» أي إلى الدولة المستقبلية، لا يشكل في حقيقة الأمر حلاً حقيقياً فضلاً عن كونه ليس تنازلاً إسرائيلياً يمكن القبول به مقابل التخلي عن حق العودة إلى الديار والممتلكات. فالمنطق الطبيعي يقول أن من حق الدولة الفلسطينية، ذات السيادة، أن تستقبل على أرضها من تشاء من «العائدين» وأن تمنح جنسيتها لمن تشاء من المواطنين. وبالتالي أين هو التنازل الإسرائيلي المزعوم إذا ما أقدمت الدولة الفلسطينية المستقبلية على مثل هذه الخطوات التي تندرج في صلب حقها السيادي؟

وهذا ما يقودنا بالضرورة إلى السؤال عن أية دولة مستقبلية تتحدث «خارطة الطريق»، تلك المؤهلة لاستقبال اللاجئين، كما يقودنا إلى السؤال عن الخطوات العملية التي باشرت حكومة شارون باتخاذها في سبيل رسم مستقبل هذه الدولة

وحدودها وعلاماتها السيادية وموقعها في التوازنات الإقليمية في المنطقة.

بما يخص الأرض، فالملاحظ أن «الخارطة» دعت إلى وقف توسيع المستوطنات، والتوقف عن بناء مستوطنات جديدة، كما دعت إلى تفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ مجيء حكومة شارون إلى السلطة أي في آذار (مارس) ٢٠٠١. وبالمقابل يلاحظ أن شارون رفض الالتزام بوقف توسيع المستوطنات القائمة، بذريعة أن التوسيع إنما لأجل استيعاب الزيادة الديمغرافية للسكان في المستوطنات. وقد سخر شارون من «خارطة الطريق» حين قال أنها تدعو الشبان الإسرائيليين لعدم الزواج، كما تدعو العائلات لعدم إنجاب أطفال[1]. وفي هذا السياق لجأت حكومة شارون إلى لعبة الباب الدوار. فهي من جهة تفكك مستوطنات غير مأهولة (عبارة، عن كارافانات) وتغض الطرف عن تأسيس المستوطنين لبؤر استيطانية بديلة تفوق في عددها ما جرى تفكيكيه على يد قوات الاحتلال[2].

إلى جانب هذا كله، وعلى خطورته، برزت قضية جدار الفصل العنصري، كأحد العوامل البارزة لتعطيل قيام دولة فلسطينية ذات سيادة. وبات واضحاً أن الجدار سيبقي للدولة المستقبلية[3] مساحة مقطعة من الضفة الفلسطينية، تشمل ثلاثة كانتونات رئيسية، هي الكانتون الشمالي ويضم جنين وطولكرم وقلقيلية والكانتون الوسط ويضم نابلس ورام الله، والكانتون الجنوبي ويضم بيت لحم والخليل. أما النسبة الباقية من أرض الضفة الفلسطينية وهي تشمل الغور والقدس وأجزاء واسعة من الجانب الغربي لخطوط ٦٧ فستضم إلى إسرائيل. وهكذا، ينجح جدار الفصل العنصري بضم حوالي ٩٠% من المستوطنات في الضفة الفلسطينية إلى دولة إسرائيل. وفقط سيبقى عدد محدود من المستوطنات سوف يقدم شارون، أو غيره من المفاوضين الإسرائيليين بشأنها «تنازلات مؤلمة» بحيث ينقل سكانها إلى التجمعات الاستيطانية التي ستضم للدولة العبرية. أما بالنسبة لمدينة القدس فإن

---

(١) جيروسالم بوست ٢٠٠٣/٥/١٣.
(٢) هآرتس ٢٠٠٣/٦/٢٦.
(٣) الحرية ــ العدد ٩٥٤ (٢٠٢٨) تاريخ ٨/٣١ ــ ٦ ــ ٢٠٠٣/٩.

جدار الفصل سوف يعزلها عن باقي مدن الضفة الفلسطينية وقراها.

إلى ذلك يقوم جدار الفصل العنصري بوظيفة خطيرة تتمثل بالاستيلاء على أحواض المياه الأساسية في الضفة الفلسطينية. ففي فلسطين كما هو معروف ثلاثة أحواض أساسية هي الشرقي والغربي والشمالي.

الحوض الغربي، على سبيل المثال، ويطلق عليه اسم التمساح تبلغ مساحته ١١ ألف كيلومتر مربع. وإذا ما دققنا في وضع المستوطنات نجد أنها أقيمت عملياً في إطار حدود هذا الحوض وجاء مسار الجدار ليكمل السيطرة على الحوض بحيث تأخذ إسرائيل أكبر كمية من مياهه، وتحرم الفلسطينيين من مصادر مياههم، وترغمهم مستقبلاً على شراء المياه من الدولة العبرية. وكذلك سينجح الجدار في حرمان العديد من المدن والقرى من أراضيها الزراعية أو آبار المياه القريبة منها، كما هو حال طولكرم وقلقيلية وقرى جيوس وسالم وحبلة ورأس عطية وغيرها.

من هذا يتضح أن الدولة المستقبلية التي يشير إليها شارون من خلال تفسيره الخاص لما ورد في «خارطة الطريق» سوف تشكو من نقص المساحة، قياساً بعدد السكان الحاليين، والمرشح عددهم ليتضاعف خلال عقدين من الزمن. كما أنها تشكو من نقص في المياه، والأراضي الزراعية، وبالتالي سوف تعاني من أزمة اقتصادية دائمة، لا تمكنها من توفير ضرورات الحياة اليومية لسكانها في أعدادهم الحالية، والمرشحة للتزايد باستمرار. لذلك ما هو مرتقب، والحال هكذا، لن يكون بإمكان الدولة الفلسطينية المستقبلية نفسها، وبفعل المخططات الإسرائيلية، أن تصبح وطناً للاجئين من الفلسطينيين، يعودون إليها كما يزعم مشروع «دولة واحدة لكل شعب».

(٩)

يمكن القول، كاستنتاج سياسي مهم، إن الخلفية الموجهة لما تقوم به إسرائيل هو السعي لمراكمة شروط عملية تهجير جماعية للفلسطينيين (ترانسفير)، لكن بأساليب وطرائق مختلفة، لكن دوماً، تحت شعار «أرض أكثر وسكان عرب أقل». فإسرائيل، التي تنتشر فيها وبقوة الدعوات الصريحة إلى التخلص من الفلسطينيين

من كل أرض فلسطين التاريخية، وليس فقط من هذا الجزء منها أو ذاك، باتت تدرك أن في ظل العلاقات الدولية السائدة لم يعد بإمكانها أن تلجأ إلى الأساليب ذاتها التي لجأت إليها فيما مضى لطرد الفلسطينيين بالنار والحديد والإرهاب والاستيلاء على أراضيهم. لذلك تراها تلجأ إلى أكثر من وسيلة تقربها من تحقيق الغاية نفسها:

● ففي إطار حدود دولة إسرائيل تمارس المؤسسات سياسة تمييز عنصرية فاقعة ضد المواطنين من غير اليهود هي مصادرة حقوقهم، وهو ما يقود إلى إبقاء أوضاعهم متخلفة عن المواطنين اليهود، بما لهذا التخلف من تداعيات متعددة، خاصة في ميادين التأثير السياسي والاقتصادي وتقرير مستقبل الدولة الإسرائيلية (ديمغرافياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً..)، أو ما يقود أعداد منهم إلى الهجرة خارج الدولة بحثاً عن مكان، خارج الوطن، يحفظ لهم الحد الأدنى من كرامتهم الإنسانية الممتهنة على الدوام. وتظن المؤسسات الإسرائيلية أنها بذلك، وبإجراءات أخرى لا يتسع المجال هنا لذكرها، تعالج بشكل مسبق مخاطر ما تسميه «القنبلة الديمغرافية» التي يتوقع لها الكثيرون أن تنفجر في العام ٢٠٢٠ لصالح غير اليهود، وأن تعالج في السياق ما اصطلح على تسميته الأزمة التاريخية للمشروع الصهيوني القائم على مبدأ النقاء اليهودي للدولة العبرية، والذي ثبت فشل تحقيقه على أكثر من صعيد(١).

● وفي إطار المناطق الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، وعلى الأخص الضفة الفلسطينية تلجأ إسرائيل إلى «مصادرة المكان» أي مصادرة الأرض، بما هي مكان للسكن وبناء الاقتصاد والدولة والهوية وكل مقومات الشخصية الوطنية لأصحابها. والمكان، كما هو معروف، يبقى الهدف الرئيسي الذي يعمل أصحاب المشاريع الاستيطانية الإحلالية على تحقيقه. وواضح تماماً أن إسرائيل في هذا، تبحث لنفسها عن ذرائع وحجج في مقدمتها، ذريعة «الأمن»، وقد وفر القرار ٢٤٢ لإسرائيل ـ على ما تزعم ـ أساساً متيناً لهذه الذريعة حين اعترف لإسرائيل بحقها بحدود «آمنة ومعترف بها». ولا يغيب عن بال أحد، أن مفهوم الأمن عند

(١) معتصم حمادة: «تراجع نسبة اليهود في اسرائيل. فهل يكون الترانسفير العلاج؟». جريدة «النهار» (بيروت) تاريخ ١٨/٩/٢٠٠٢.

الإسرائيليين، يبقى على الدوام عبارة محددة لا حدود واضحة وثابتة لمعناها، تخضع لتفسيرات مختلفة، طبقاً للظروف والحاجات والسياسات المعتمدة من قبل الحكومات الإسرائيلية.

تجارب أخرى عاشتها العملية التفاوضية الفلسطينية ـ الإسرائيلية، أكدت أن إسرائيل، ليست فقط ترفض الاعتراف للاجئين الفلسطينيين بحق العودة إلى «الديار والممتلكات» بل وكذلك بحق العودة إلى «الوطن»، أي إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية.

من هذه التجارب على سبيل المثال تجربة اللجنة الرباعية (المصرية ـ الأردنية ـ الفلسطينية ـ الإسرائيلية) التي كانت معنية ـ بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٧ ـ ببحث عودة النازحين الذين هجرتهم حرب حزيران ٦٧ من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة إلى المناطق المجاورة في الأردن ومصر وغيرها. فقد نجح الجانب الإسرائيلي في إفشال كل محاولات اللجنة لوضع تعريف «متفق عليه» لـ«النازح». وحتى عندما جرى التداول بشأن عودة هؤلاء، لجأ الإسرائيليون، في محاولة تعطيلية أخرى، إلى مناقشة ما أسموه بإمكانية الكيان الفلسطيني على استيعاب العائدين، وتوفير أماكن سكن وعمل لهم، وبما يضمن الاستقرار الأمني في الضفة والقطاع، ودوماً بذريعة أن غياب الاستقرار في المناطق الفلسطينية ستكون له تداعياته الأمنية السلبية على دولة إسرائيل(1). وفي هذه التجربة ما يوضح أن إسرائيل، وفي أية ترتيبات نهائية مع الجانب الفلسطيني، وبذريعة الأمن، ستقدم نفسها على أنها معنية بالمشاركة في القرار الخاص بإعادة النازحين (واستتباعاً اللاجئين)، إن من حيث «من يحق له العودة»، أو من حيث أعداد العائدين وقدرة الكيان الفلسطيني (أو الدولة الفلسطينية المستقبلية) على الاستيعاب. ولا نحتاج إلى جهد كبير لنؤكد، أنه إذا ما نجح مثل هذا التوجه السياسي الإسرائيلي (و«خارطة الطريق» توفر الأساس الضروري لنجاحه حين تتحدث عن «حق متفق عليه عادل ومنصف وواقعي» لقضية اللاجئين) فإن جوهر

---

(١) شمعون بيريس/ مصدر سبق ذكره. ص٢٤٢.

مفهوم «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره» هو الذي سيتعرض للخطر، بكل ما في ذلك من تداعيات ليس على حق العودة فقط، بل على مضمون الدولة المستقبلية ومواصفاتها السيادية.

وهكذا يتضح لنا، أن «خارطة الطريق» لا تسقط فقط من حلولها «حق العودة» بل هي تقدم لمسألة الدولة المستقبلية حلاً لا يضمن ولا يوفر الأساس الضروري لدولة فلسطينية مستقلة حقاً، ذات قدرات اقتصادية وسياسية تمكنها من ممارسة سيادتها الوطنية كاملة، بما في ذلك حقها في أن تقرر من تستقبل على أراضيها، ومن تمنحه من هؤلاء جنسيتها. لذلك من المفيد هنا العودة مرة أخرى إلى التنبه لما كان يقترحه البعض حول واحدة من مواصفات الدولة الفلسطينية المستقبلية هي دولة «Transnational»، دولة ذات مواطنة «عابرة للحدود» ـ إذا جاز التعبير ـ دولة تفيض مواطنتها على سكانها المقيمين على أرضها، فتمنح المواطنة لأعداد من السكان يقيمون خارج أرضها، لكن باعتبارهم فلسطينيين. وقد حمل هذا الطرح تفسيرات خطيرة لهذا المفهوم من المواطنة لأنه جزأ المواطنة الفلسطينية إلى درجتين غير متساويتين، في الحقوق وفي الواجبات:

● فهناك مواطنو الدرجة الأولى، وهم المقيمون على الأرض الفلسطينية (أرض الدولة المستقبلية)، ويحملون جوازات سفر دولتهم، ولهم حرية المغادرة والعودة دون شروط مسبقة.

● وهناك مواطنو الدرجة الثانية وهم النازحون واللاجئون، الذين «لن يعودوا» (بسبب من المعوقات السياسية) ولن تشملهم مشاريع التوطين (إما لأنهم يرفضون التوطين والتخلي عن جنسيتهم الفلسطينية ويتمسكون في السياق بحقهم الثابت بالعودة وإما لأن مشاريع التوطين ضاقت عن استيعابهم)، هؤلاء يحملون جنسية الدولة الفلسطينية، وجوازاتها يقيمون على أراضي الغير وفقاً لقوانين الإقامة الخاصة بكل بلد مضيف، لكن لا يحق لهم العودة إلى الدولة إلا بتأشيرة مسبقة، وفقط لإقامة محدودة لا تتجاوز الأشهر القليلة، وعلى الدوام بإشراف ورقابة دولية أو إسرائيلية، طبقاً للاتفاقات المعقودة. وواضح في السياق أن هذا الحل ما هو في

الحقيقة إلا التفاف على حق العودة، لأنه يعني في الواقع العملي توطين اللاجئين والنازحين في أماكن إقامتهم السابقة وحرمانهم من حقهم في العودة إلى ديارهم. وواضح في السياق أيضا أن مثل هذا الحل سيرسم لنفسه منحى يقود أصحابه لاحقا إلى التخلي مرغمين عن «المواطنة الفلسطينية المنتقصة» لصالح «مواطنة» بديلة يتمتع صاحبها بكل حقوق المواطن دون أي انتقاص بما في ذلك حقه في الإقامة الحرة وغير المشروطة على أرض البلاد التي يحمل جنسيتها.

وهكذا وكخلاصة سياسية مهمة، تؤكد لنا «خارطة الطريق» ـ دون أن تكون قد قصدت ذلك ـ أنه لا يمكن الفصل بين مكونات القضية الوطنية الفلسطينية، وبالتالي لا يمكن الفصل بين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وإن التمسك بحق منها يشكل تأكيدا لباقي الحقوق، وإن التنازل أو المساومة على حق منها، يعرض باقي الحقوق للخطر.

وتوضح لنا «خارطة الطريق»، أن مفهوم حق تقرير المصير، هو مفهوم متكامل لا يمكن فكفكة عناصره وإسقاط واحدة منها. أي، بلغة عملية، تؤكد لنا «خارطة الطريق» مدى الترابط بين حق الفلسطينيين في دولة مستقلة كاملة السيادة فوق الأرض الفلسطينية المحتلة في ٥ حزيران (يونيو) ٦٧، وبين حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، وهو ما يوضح إلى حد بعيد أن حركة اللاجئين للدفاع عن حقهم في العودة هو جزء لا يتجزأ من مجموع النضال الوطني الفلسطيني، لا ينفصل عنه، وإن كانت له تعبيراته المميزة باعتباره يطرح قضية ذات تعقيدات خاصة بها. وبالتالي فإن الانتفاضة والمقاومة، في الأراضي المحتلة، تصب في إيجابياتها لصالح قضية اللاجئين، وتنعكس بسلبياتها ضررا على قضية اللاجئين. بدورها تشكل حركة اللاجئين في الداخل جزءا لا يتجزأ من الانتفاضة، وإن كانت تطرح في السياق أهدافا ذات أبعاد استراتيجية تتجاوز في مداها الزمني الأبعاد المرتبطة بهدف إقامة الدولة المستقلة، لكنها في الوقت نفسه لا تنفصل عنها، بل تتفاعل معها على كل المستويات[1].

---

(١) تم عرض هذه الفكرة بوضوح أكثر في دراسة «اللاجئون وحق العودة». مصدر سبق ذكره.

(١٠)

«خارطة الطريق»، ليست اتفاقاً بين طرفين بل هي مشروع للتسوية تبناه المجتمع الدولي ممثلاً في اللجنة الرباعية. ورغم أن أركان اللجنة حرصوا على التأكيد أكثر من مرة أن هذه الخطة ليست مرشحة للتعديل وليست موضوعاً تفاوضياً، بل هي خطة للتطبيق وفق رزنامة يتفق عليها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بموجب المراحل الزمنية الواردة في الخطة، إلا أن التحفظات الإسرائيلية المسبقة، وتأييد الولايات المتحدة لهذه التحفظات، بما في ذلك الاشتراط على الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، فتح الباب أمام احتمالات إدخال تعديلات على الخطة، إن لم يكن في إعادة صياغة نصوصها، ففي تأويل هذه النصوص وفي تطبيقاتها استطراداً، وهو ما عودنا الجانبان الإسرائيلي والأميركي على ممارسته إزاء الاتفاقات المعقودة مع الجانب الفلسطيني.

والمعروف أن الجانب الإسرائيلي لم يعلن موافقته الواضحة والصريحة على الخطة، وما زال يراوغ لأجل كسب الوقت وفرض تفسيراته الخاصة للخطة بما يلزم الجانب الفلسطيني بكل شيء، ويحرر الجانب الإسرائيلي من أية التزامات.

لذلك يمكن القول أن باب الاشتباك مع الخطة بات مفتوحاً على مصراعيه، ويفترض بالجانب الفلسطيني أن يرسم لنفسه خطة استراتيجية، ويشتق منها خطوات تكتيكية تمكنه من الإفادة من الخطة حيث أمكن (كالإصرار على وقف الاستيطان وتفكيك البؤر الاستيطانية والانسحاب إلى خطوط ٢٨/٩/٢٠٠٠) ورفع سقف باقي البنود التي تمس الحقوق الوطنية الفلسطينية. وهذا يستلزم كما بات واضحاً، صياغة استراتيجية فلسطينية موحدة، تشرف على تطبيقها قيادة وطنية موحدة على المستوى الفلسطيني العام، وحكومة اتحاد وطني على مستوى المناطق الفلسطينية المحتلة. ونفترض أن هذه الاستراتيجية، وبما خص قضية اللاجئين وحق العودة، ستضع نصب أعينها:

- التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى الديار والممتلكات التي

طردوا منها في العام ١٩٤٨، عملاً بالقرار الأممي ١٩٤. والتأكيد على حق اللاجئين في التعويض كخطوة مكملة لحق العودة، ورفض كل السياسات البديلة التي تساوي بين العودة والتعويض، لصالح إسقاط العودة، والقبول بالتعويض، وما يستتبعه من مشاريع إعادة تهجير أو توطين.

● التأكيد على الصيغة القانونية للاجئ الفلسطيني، تحت كل الظروف وفي كل الأحوال، بما هي حالة سياسية، قانونية، ذات كيانية سياسية واضحة المعالم. وكذلك صون الصيغة القانونية للمخيم الفلسطيني بما هو حالة سياسية مرتبطة بالحالة السياسية والقانونية لأوضاع اللاجئين.

● التمسك بوكالة الغوث، منظمة دولية لإغاثة اللاجئين، ورفض تحويلها إلى منظمة تنمية إقليمية، بما يخالف التفويض المعطى لها، وفك ارتباطها بالعملية التفاوضية القائمة، ورهن وجودها بعودة اللاجئين إلى ديارهم. باعتبارها شاهداً دولياً على القضية واعترافاً من المجتمع الدولي بضرورة حلها على قاعدة قرارات الشرعية الدولية.

● توحيد الخطاب السياسي بشأن قضية اللاجئين، ورفض كل الصيغ الغامضة القابلة للتأويل، والتي تفتح الباب لتفسيرات تتناغم ومشاريع إسقاط حق العودة لصالح الحلول البديلة.

● تعزيز حركة اللاجئين، في أماكن تواجدهم كافة، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية، وحركة الشعب الفلسطيني، الذي اختار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً له. وتعزيز استقلالية حركة اللاجئين، وعدم ربط تحركاتها ومصيرها بنتائج العملية التفاوضية.

● التأكيد على أن حق العودة جزء لا يتجزأ من الحقوق الوطنية الفلسطينية، لا ينفصل عنها، ولا تصح المقايضة بين حق وآخر، والمس بحق منها يشكل مساً بباقي الحقوق، كما أن صون هذه الحقوق يتطلب التمسك بها كاملة غير منقوصة.

تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٣

الإصلاح ومنظمة التحرير الفلسطينية [1]

الدعوة إلى الإصلاح ليست جديدة بالنسبة للوضع الفلسطيني، فهي في منظمة التحرير الفلسطينية قديمة وجديدة، وكانت في معظم الأحيان تأخذ اتجاهات تدعو إلى تفكيك تمركز النفوذ السياسي بما يفسح المجال أمام المشاركة في صنع القرار السياسي بين قوى سياسية اتفقت على الائتلاف الجبهوي في حركة تحرر وطني شكلت منظمة التحرير الفلسطينية عنوانها وإطارها وبيتها السياسي. كان هذا هو الحال في م.ت.ف. على امتداد السبعينيات والثمانينيات.

في أوضاع الماضي القريب

● لم تكن دعوات الإصلاح في حينها تنطوي على أبعاد ذات طبيعة مركبة، أي على أبعاد سياسية تتصل ببنية النظام السياسي في م.ت.ف. وأخرى تتصل بعلاقة ذلك النظام السياسي بما يسمى بالمجتمع المدني بقواه وتياراته وحركته وتناقضاته السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها، أي تستهدف صيغة العلاقة بين البنى السياسية الفوقية ووسائل سيطرتها وتحكمها في شؤون المجتمع والبنى التحتية، التي تسعى لبلورة هويتها ودورها في بناء معادلة بعلاقتها مع تلك البنى السياسية الفوقية، أي السلطة، تقوم على حماية المجتمع من نزوع السلطة السياسية نحو تشديد وسائل السيطرة والتحكم ونحو وضع القيود على تطوره في أجواء من الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

● لم يكن هذا هو مضمون دعوات الإصلاح في م.ت.ف.، فقد كانت الأمور أقل تعقيداً وأكثر بساطة. ورغم ذلك كانت دعوات الإصلاح تواجه مع مرور الوقت صعوبات وعقبات حالت دون تحويل الائتلاف الجبهوي في إطار م.ت.ف. إلى جبهة وطنية حقيقية قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها السياسية الوطنية

(١) أُلقيت في «مؤتمر الاصلاح السياسي في فلسطين» الذي انعقد في جامعة النجاح الوطنية (نابلس). تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٣.

بكفاءة عالية وقادرة على الانتقال في مرحلة ما، حين تحين اللحظة المناسبة في مسيرة حركة التحرر الوطني، إلى نظام سياسي يدير شؤون مجتمع في الداخل، يختلف عن مجتمع المخيمات في الخارج، بتكوينه الاجتماعي الطبقي وبدورة حياته الاقتصادية وبكثير من التفاصيل الهامة دون شك والتي تتحكم بجوهر وطبيعة التناقض الرئيسي مع العدو الإسرائيلي. ذلك أنه تشكلت منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي أوضاع في منظمة التحرير الفلسطينية أنتجت شريحة بيروقراطية في الخارج عاشت حالة اغتراب عن المجتمع وتشكلت في صيغتها ووظيفتها دون صلة بمجتمع يمارس حياته في إطار سوق أو علاقات إنتاج. لم يكن الإصلاح، في ظل صعود تلك الشريحة البيروقراطية سواء في المؤسسات السياسية والمدنية العسكرية أم في المؤسسات الاجتماعية ـ الاقتصادية الضعيفة، والتي كانت تعيش على هامش العمليات الإنتاجية في مجتمعات تتباين فيها النظم السياسية والاقتصادية والقانونية، أمراً سهلاً أو متاحاً.

● الانتفاضة الشعبية التي انطلقت نهاية العام ١٩٨٧ فتحت نافذة على فرص الإصلاح على الأوضاع التي كانت تعيشها م.ت.ف.، غير أن القيادة المتنفذة، التي كانت تعتمد أساساً على شريحة بيروقراطية واسعة كقاعدة اجتماعية لها في مؤسسات وإدارات وأجهزة المنظمة، لم تتردد طويلاً في إغلاق تلك النافذة. كانت الانتفاضة تعبّر في سنواتها الأولى عن حركة جماهيرية ذات طابع ديمقراطي عميق، وتعيش حالة اشتباك مع الاحتلال غير مسبوقة، وتشكل حالة نقيضة لحالة البيروقراطية المأزومة في الخارج. طبعاً لم تكن الأزمة التي كانت تعيشها القيادة المتنفذة في م. ت. ف. آنذاك من نوع الأزمات الطارئة، قدر ما كانت أزمة بنيوية ذات مضمون طبقي ترتب عليها، في ظل تحولات وتطورات إقليمية وخاصة حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ـ١٩٩١)، انعطافة حاسمة في سلوكها وفي خياراتها السياسية، جاءت بتسارعها ومسارها لتلقي الضوء على ما هو جوهري في موقفها من الحركة الجماهيرية وفي أسلوب معالجتها لحالة التناقض بين الحالة البيروقراطية التي انتهت إليها الأوضاع في م.ت.ف.، والحالة الجماهيرية ذات

التكوين الديمقراطي التي كانت تعيشها الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غـــزة في السنوات الأولى للانتفاضة الشعبية. لم يكن ممكناً لهذه الشريحة البيروقراطيـة أن تنقلب على الأوضاع التي صنعتها بأيديها فـــي م. ت. ف. والاقـــتراب مـــن الحالـــة الجماهيرية الديمقراطية للانتفاضة الشعبية، لما تنطوي عليه مثل هذه الخطوة مـــن تهديد لموقعها القيادي ولامتيازاتها التي لعبت دوراً مهماً في مسار تحولـــها مـــن بـــرجوازية صغيرة لاجئة ذات توجهات راديكالية إلى شريحة بيروقراطية تبحـــث لنفسها عن كيان سياسي جديد في سياق التسويات التي بـــدأت الإدارة الأميركيـــة تروج لها بعد مؤتمر مدريد (٣٠/١٠/١٩٩١) الذي انعقد في أعقاب حرب الخليـــج الثانية.

النزوع السلطوي

● نزعة التحول إلى سلطة حاكمة بأي ثمن أصبحت السياسة الرسمية غـــير المعلنة لهذه الشريحة البيروقراطية، وكان ذلك ينطوي علــــى الاســـتعداد لتقديـــم التنازلات بدءاً من الدعوة لتهدئة الانتفاضة والسيطرة عليـــها مـــروراً بتـــهميش الائتلاف الوطني في إطار م. ت. ف. وانتهاء بخفض سقف المطالب الفلســـطينية. كان مشروع الحكم الذاتي مشروعاً ينطوي على جاذبية بالنسبة للقيـــادة المتنفـــذة باعتباره يؤمن العبور من وضع شريحة تعيش في المنفى إلى وضع شريحة حاكمة في كيان سياسي يوفر لها فرص التخلص من أزمتها البنيويـــة وفـــرص التطـــور والتحكم بالموارد البشرية والاقتصادية في ذلك المجتمع الفلسطيني الذي يعيش فوق أرضه في الضفة الغربية وقطاع غزة.

● على هذه الخلفية وفي هذا السياق تشكلت السلطة الوطنيـــة الفلســـطينية. وأصبح الوضع الفلسطيني أمام كيانين سياسيين، الأول م.ت.ف. والثاني الســـلطة الفلسطينية، وكان التهميش من نصيب الكيان الأول، الذي اختصرت وظيفته علـــى التوقيع على المعاهدات والاتفاقيات التي يتم التوصل إليها مع إسرائيل. على امتداد السنوات الماضية تراجع حضور م. ت. ف. وتراجع دورها وتراجعـــت مكانتـــها السياسية رغم الاعتراف اللفظي بها كمرجعية للسلطة، بعد أن ذابـــت شـــريحتها

البيروقراطية والطفيلية والكومبرادورية، التي استحوذت على الإدارة والمال والأعمال والنفوذ دون أن تترك للبرجوازية الوطنية الاقتصادية والمالية مجالاً معقولاً للتطور والمساهمة في بناء الوطن والاقتصاد الوطني.

● ومع ذلك يبقى الإصلاح في أوضاع م.ت.ف. مهمة وطنية مطروحة على جدول الأعمال الفلسطيني، فقد جاءت الأحداث والتطورات وخاصة في العامين الأخيرين تؤكد أن منظمة التحرير الفلسطينية قبل السلطة الوطنية هي الضمانة الوطنية لتحصين الوضع الداخلي الفلسطيني وللدفاع عن المشروع الوطني الفلسطيني في التحرر من الاحتلال وفي الاستقلال الوطني الناجز، وللدفاع عن الشرعية الوطنية الفلسطينية في مواجهة المشاريع التي تستهدفها في ظروف محلية وإقليمية ودولية صعبة ومعقدة.

● ولكن ما هو جوهر الإصلاح المطلوب في أوضاع م.ت.ف.، وهل يمكن إجراء مثل هذا الإصلاح بمعزل عن الإصلاح الذي يلح على الوضع الفلسطيني بالنسبة للسلطة الوطنية الفلسطينية؟ من الخطأ الفادح التعامل في هذا السياق مع كل من المنظمة والسلطة باعتبارهما كيانين سياسيين منفصلين عن بعضهما البعض، كما أنه من الخطأ الفادح كذلك التعامل معهما باعتبارهما مندمجين في الوجود والوظيفة والأداء. فالمنظمة هي البيت السياسي للفلسطينيين أينما تواجدوا وهي التي تعبر عن الهوية الوطنية وتمثل الحقوق والمصالح الشاملة والكلية وتدافع عنها، الأمر الذي لا يمكن للسلطة أن تدعيه أو تنازع المنظمة فيه. قيام أو تأسيس السلطة كما تبلورت في سياق الصراع مع المشروع الإسرائيلي على الأرض ساهم نظرياً على الأقل في بلورة برنامج أشمل وذي طبيعة أكثر ملموسية، أو من شأنه أن يبلور برنامجاً أشمل لمنظمة التحرير الفلسطينية يجمع بين مهمات التحرر الوطني من ناحية وعملية البناء والتحول الديمقراطي من ناحية ثانية. ذلك يتطلب في سياق الدعوة إلى الإصلاح ليس فقط إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير وهيئاتها ومؤسساتها بدءاً بالمجلس الوطني مروراً بالمجلس المركزي وانتهاء باللجنة التنفيذية بل دخولها بقوة على خط عملية البناء والتحول الديمقراطي بما هي عملية من اختصاص

السلطة ومنظمات ومؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والإعلامية والإدارية كذلك، ودخولها بقوة باعتبارها المرجعية التي لا يجب الانتقاص منها قبل قيام الدولة المستقلة كاملة السيادة.

هذه ليست بالمهمة السهلة بكل تأكيد، فالعمل على هذا الطريق تعترضه الصعوبات والعراقيل والقيود الخارجية والداخلية، وهي صعوبات وعراقيل وقيود ناجمة عن طبيعة العلاقة مع العدو الإسرائيلي والاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع حكومة إسرائيل، وناجمة كذلك في حالتها الداخلية عن الطبيعة الطبقية للسلطة بدءاً بقيادتها مروراً بقاعدتها الاجتماعية المتنفذة التي استوطنت الوزارات والمؤسسات والإدارات والأجهزة كشرائح طبقية تدافع عن مواقعها ومصالحها البيروقراطية والطفيلية والكومبرادورية وانتهاء بشبكة علاقات في المجتمع تتحرك بالغرائز الفئوية والمنافع حتى لو كانت تافهة وهامشية.

في مهمات التحرر والبناء

●من خلال منظمة التحرير الفلسطينية يمكن بل ويجب الجمع بين مهمات التحرر الوطني من الاحتلال وبين عملية البناء والتحول الديمقراطي، والتي هي في الأساس من مهمات السلطة ومن المفترض أن تكون في صلب برنامجها الحكومي. ولكن من أجل أن تأخذ هذه العملية طريقها إلى النور وسط كل الصعوبات والعراقيل والقيود لابد من تخليص منظمة التحرير من واقعها الراهن بإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني على أسس جديدة تبدأ بتقليص عدد أعضائه إلى نحو ٢٥٠ عضواً يتمتعون أساساً بصفة تمثيلية، ذلك ضروري بعد أن تم إغراق المجلس بأعداد من الأعضاء لأهداف سياسية غير خافية على أحد. هذه ليست بدعة أو فكرة مستحدثة فقد سبق قبل أعوام قليلة أن حازت هذه الفكرة على قبول وطني واسع نسبياً باعتبارها منصة انطلاق لتحرير المجلس الوطني من واقع تحول من خلاله إلى مهرجان جماهيري ينعقد في المناسبات ويختتم أعماله ببيان سياسي وبانتخاب توافقي لأعضاء اللجنة التنفيذية. المجلس التشريعي هنا يجب أن يكون بعضويته المنتخبة جزءاً من المجلس الوطني وليس جسماً مستقلاً أو موازياً،

وعمل المجلس التشريعي يجب أن يكون تحت سقف المجلس الوطني الفلسطيني باعتباره مجلساً انتقالياً ولم يستقر وضعه بعد على برلمان دولة.

● منصة الانطلاق هذه في البدء بعملية إصلاح أوضاع م.ت.ف. تفتح الباب على إصلاح أوضاع المجلس المركزي للمنظمة من ناحية وعلى تكريس دور اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. باعتبارها القيادة السياسية العليا للشعب الفلسطيني والمرجعية السياسية للحكومة الفلسطينية من ناحية ثانية.

هل هذه الدعوة للإصلاح دعوة واقعية ومعقولة؟ بالاستناد إلى الواقع الحالي أولاً والى تجربة السنوات القليلة الماضية ثانياً فإن صيغة من هذا النوع يمكن أن تسهم في إنقاذ م.ت.ف. من حالة التهميش والشلل التي تعيشها وتعيد لها مكانتها وتمكنها من الاضطلاع بدورها في الجمع بين مهمة التحرر الوطني وبين عملية التحول والبناء الديمقراطي في المجتمع، كما يمكن أن تسهم كذلك في تخليص المجلس التشريعي والحكومة ووزاراتها وإداراتها ومؤسساتها من مظاهر خلل فادحة تقفز الى واجهة الحدث أمام استحقاقات سياسية من نوع استقالة حكومة وتشكيل حكومة جديدة ومن مظاهر عجز في مواجهة الفساد والاستئثار والانفراد والتفرد بالشأن الوطني وفي مواجهة الصراع على النفوذ ومراكزه في مرحلة تحول وطني لا يحتمل ذلك على الإطلاق.

● وفي موازاة الدعوة للإصلاح في أوضاع م.ت.ف.، وقد جرى التطرق إلى عناوينها دون الدخول في تفاصيلها تكتسب الدعوة للإصلاح في أوضاع السلطة الفلسطينية أهمية راهنة وعاجلة. التجربة التي مرت بها السلطة منذ تأسيسها أنتجت دون أدنى شك نظاماً سياسياً فاسداً على جميع الأصعدة الإدارية والمالية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. أصل هذا النظام السياسي الفاسد هو سيطرة وسطوة شرائح بيروقراطية وطفيلية وكومبرادورية على هذا النظام والالتزامات القاسية والظالمة التي فرضتها الاتفاقيات الموقعة مع حكومة إسرائيل واستسهال قبول القائمين عليه للتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الفلسطيني. الدعوة إلى الشروع بالإصلاح دعوة قديمة جديدة وتعبر بالأساس

عن مصلحة وطنية فلسطينية أكيدة. السلطة القائمة لم تكن راغبة في الإصلاح أو مستعدة له بفعل خشيتها على امتيازاتها ومصالحها ومصادر نفوذها وقوتها. وعندما كانت تنطلق دعوات الإصلاح من داخل مؤسسات السلطة القائمة، من المجلس التشريعي مثلاً، كان يتم احتواؤها من الداخل من خلال إعادة توزيع الامتيازات والمصالح والنفوذ كما حدث عام ١٩٩٨، حين جرى تشريع الفساد من خلال منح المجلس التشريعي الثقة للحكومة الثالثة.

هيمنة «التنفيذي» على «التشريعي»

● مع تصاعد العدوان وإعادة احتلال الجيش الاسرائيلي للمدن والقرى والمخيمات التي كان قد انسحب منها في الضفة الغربية، تصاعدت الدعوات للإصلاح وتعددت الجهات التي تدعو له:

ـ ارتفعت من جديد أصوات القوى الوطنية والاسلامية ومنظمات وهيئات المجتمع المدني تطالب بالإصلاح على أوضاع السلطة تفاوتت معاييره ولكنها التقت عند قواسم سياسية مشتركة مستوحاة من التجربة على امتدادها ومن التجربة القاسية مؤخراً التي كشف العدوان صور الخلل الكبير في بنية الادارات والمؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية التي أصابها العدوان بالتفكك والشلل.

كان اللقاء على القواسم المشتركة ينطلق من ضرورة أن تركز عملية الإصلاح على إعطاء الأولوية لمقاومة الاحتلال وحماية وحدة الشعب في الداخل والخارج والحد من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ووقف تدخلاتها في تشكيلات ووظائف السلطة القضائية ووقف سيطرة الأجهزة الأمنية والنخب الاقتصادية التي نشأت على هامش تطبيقات المرحلة الانتقالية واستحوذت على السلطة والثروة ووقف تدخلاتها في شؤون المجتمع المدني خارج نطاق القانون ووضع حد لسطوة وسيطرة ائتلاف طبقي من شرائح برجوازية بيروقراطية وطفيلية وكومبرادورية على مؤسسات الحكم والمجتمع والمؤسسات الاقتصادية وتعبئة موارد المجتمع لإعادة البناء والإعمار وتوجيه العون والمساعدات وفق

أولويات تعكس الاحتياجات الفعلية للمجتمع ومساعدة العاطلين عن العمل ومعالجة حالات الفقر وتقديم الدعم للمؤسسات الصحية والتعليمية وإسناد فعّال للريف وتمكينه من الصمود في وجه العدوان والاستيطان، هذا الى جانب الإصلاح المالي والإداري في الوزارات والإدارات والمؤسسات والأجهزة الرسمية.

ــ وفي دعوة لا تخلو من نشوة النصر على السلطة شددت كل من الإدارة الأميركية وحكومة إسرائيل ضغطها على القيادة الفلسطينية للقيام بإصلاحات هي أقرب إلى الانقلاب منها إلى الإصلاح، استهدفت الضغط لبناء نظام سياسي «جديد» يعيد بناء الأجهزة العسكرية والأمنية ويحولها إلى وكيل ثانوي للمصالح الأمنية الإسرائيلية ويعيد النظر في مناهج التربية والتعليم بما يخدم ما يسمى «ثقافة السلام» ويتدخل في شؤون الإعلام الرسمي والخاص والأهلي بحجة وقف التحريض.

الإصلاح مطلب وطني

● وفي الموقف من دعوات الإصلاح انقسمت السلطة على نفسها بين القبول والممانعة وظهر ذلك واضحاً في التجاذبات السياسية التي كانت من بين الأسباب التي دفعت حكومة محمود عباس إلى الاستقالة. ليس من السهل الحكم على هذه التجربة وتجاذباتها بالموالاة أو المعارضة للتجربة ذاتها، غير أنه وبمعزل عن تقييم شامل لأداء حكومة محمود عباس وما شاب الأداء من تنازلات سياسية عبّرت عن نفسها بموقف رئيس الحكومة في قمة العقبة، يجب الاعتراف أن تلك الحكومة وضعت أساساً للبناء على أرضية نفس النظام يسمح بترميم إطار الصورة العامة دون أن يتمكن من معالجة التشوهات في بنيتها العامة. ذلك أمر طبيعي، فحكومة محمود عباس، لم تكن حكومة راديكالية ورئيسها لا يفكر ولا يعمل بعقلية انقلابية، فقد حاول الإصلاح دون أن يتجاوز الحدود لإعادة إنتاج نفس النظام ولكن على نحو يوقف ولو مؤقتاً تداعياته. ومع ذلك تبقى التجربة جديرة بالاهتمام والاحترام، فهي تفتح نافذة على أمل يراود قطاعات شعبية واسعة تطمح في الإصلاح والتغيير.

● وبمعزل عن دعوات الإصلاح المصدرة لنا من الخارج وخاصة من الإدارة الأميركية ومن حكومة إسرائيل وعن محاولة الشروع في عدد من خطوات الإصلاح المالي والإداري لحكومة محمود عباس والتي جاءت متعثرة بفعل مقاومة داخلية تتمسك بالوضع القائم وترفض حتى العمليات التجميلية على الصورة المشوهة للنظام القائم، فإن الإصلاح هو في الأساس مطلب وطني ومصلحة وطنية، إذ لم يعد ممكناً استمرار التعايش مع النظام القائم، الذي يعطل كل إمكانية للجمع بين مهمات التحرر الوطني من الاحتلال ومهمات البناء والتحول الديمقراطي.

إن المواطن الفلسطيني يعيش في ظل النظام السياسي القائم معاناة مركبة، الأولى معاناة من الاحتلال وسياساته وممارساته الإرهابية وأطماعه العدوانية التوسعية في الأرض الفلسطينية وتنكره لأبسط الحقوق الإنسانية للمواطن الفلسطيني فضلاً عن حقوقه السياسية الوطنية والثانية معاناة من مظاهر تشوه وخلل وفساد في هياكل وإدارات ومؤسسات السلطة.

وإذا كانت المعاناة من الاحتلال هي النتيجة الطبيعية والحتمية لوجوده ولن تزول أو تنحسر إلا بزواله أو انحساره فإن المعاناة من مظاهر التشوه والخلل والفساد في النظام القائم يمكن بل ويجب معالجتها بالإصلاح الذي يشكل مطلباً وطنياً ومصلحة وطنية وأساساً يمكن البناء عليه للتخلص من الاحتلال.

روافع الإصلاح

● وتبقى متطلبات وروافع الإصلاح متعددة، ولكن يأتي في مقدمتها أهمية توفر القيادة السياسية الموحدة على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية والإرادة السياسية للإقدام على الإصلاح والشروع به بخطوات متدرجة والمشاركة الشعبية أي مشاركة القوى السياسية وهيئات ومؤسسات السلطة للتغلب على مقاومتها لضرورات الإصلاح وأخيراً التشريعات والقوانين الضرورية التي تنظم العملية وتحولها الى حيز الممارسة والتطبيق.

لقد عانى النظام السياسي القائم من غياب أو تغييب القيادة السياسية على امتداد

السنوات الماضية وما كان يسمى بالقيادة الفلسطينية لم يكن يحمل من معاني القيادة سوى الاسم، فقد كانت تضم اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ومجلس الوزراء ورئيسي المجلسين الوطني والتشريعي ورؤساء الأجهزة الأمنية وغيرها. ومثل هذه التركيبة لا يمكن أن تعمل كقيادة لاعتبارات متعددة تتصل باختلاف مرجعيات أطرافها وحدود صلاحيات ومسؤوليات كل مشارك فيها، وقد ساهمت بفعل ذلك في تكريس نظام رئاسي بصلاحيات مطلقة، كما ساهمت في إشاعة حالة من انعدام الوزن القيادي وانعدام التوجيه والرقابة والمساءلة الأمر الذي أشاع الفساد في الإدارات والمؤسسات والأجهزة وأشاع الترهل والبطالة المقنعة وتدني الإنتاجية في العمل وعطل كل فرصة لتعبئة موارد المجتمع البشرية والمالية والاقتصادية وغيرها وأنتج في نهاية المطاف نظاماً سياسياً مشوهاً يعاني من أزمات بنيوية ولا يصمد أمام التحديات وهو ما تجلى في صورته الحقيقية في النتائج التي ترتبت على العدوان الإسرائيلي وإعادة احتلال المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وخاصة في الضفة الغربية.

● القانون الأساسي، الذي أقره المجلس التشريعي وصادق عليه الرئيس عرفات في آذار (مارس) من عام ٢٠٠٣، جاء يفتح الطريق أمام إدخال إصلاحات على النظام السياسي القائم. واقعياً انتهت صيغة ما يسمى بالقيادة الفلسطينية، التي لم تكن تحمل من معاني القيادة غير الاسم، وبتشكيل مجلس الوزراء وقع فصل مفيد للغاية بينه وبين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تحررت من عملية احتواء لا ضرورة لها ولا فائدة منها فعادت تمارس بعض دورها كمرجعية للسلطة كما ظهرت بوادر إيجابية لشيء من التغيير المحدود في ممارسة الحكم وفق متطلبات الفصل بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني على مستوى صلاحيات السلطة التنفيذية.

وبدا وكأن المجلس التشريعي أخذ يستعيد دوره أو بعضاً من دوره بعد سنوات من التهميش ومصادرة الدور والصلاحيات. غير أن هذه البداية لم تحرر المجلس التشريعي من قيود فرضت عليه وفرضها هو بالذات على نفسه كذلك، فقد استمرت غالبية أعضائه تطمح في عضوية مزدوجة بين السلطة التشريعية

والسلطة التنفيذية، التي لها قوة جذب غير عادية لغالبية هؤلاء الأعضاء. الأمر الذي يضع أداء المجلس ودوره كمصدر للتشريع وأداة للرقابة والمساءلة والمحاسبة في إطار الالتباس، ويضع القيود والعراقيل في وجه ممارسة للحكم تقوم على أساس واضح من فصل السلطات.

صراع القديم والجديد

● لا شك أن الوقت لا زال مبكراً للحكم على الآمال المعلقة على القانون الأساسي كأساس يمكن الاعتماد عليه في بناء نظام سياسي فلسطيني بات حضوره في الحياة السياسية الفلسطينية شرطاً من شروط التحرر من الاحتلال. غير أن التجربة الواقعية لازالت تؤكد أن الانتقال من حالة النظام السياسي القائم إلى نظام سياسي حدد القانون الأساسي ملامح صورته سوف يمر في محطات اختبار وصراع بين قديم يتآكل وجديد يتشكل في عملية تطور يبطئ الاحتلال تقدمها. صورة النظام السياسي القائم واضحة، وهي صورة لا تتفق مع القانون الأساسي ولا مع المعايير المقبولة لنظام سياسي ديمقراطي قابل للحياة وقادر على مواجهة متطلبات النضال ضد الاحتلال ومتطلبات البناء والتحول الديمقراطي. سلطات تتعايش فيما بينها دون أن تتمكن من الاضطلاع بالمسؤوليات والصلاحيات المحددة لها وفق القانون الأساسي، تضخم لا فائدة منه في حجم الوظائف العليا في الوزارات والإدارات والمؤسسات الرسمية وتضخم كبير للجهاز الإداري البيروقراطي وسلطات ومؤسسات خارج كل رقابة وتقدم الولاء على الكفاءة والاعتبارات السياسية على الاعتبارات المهنية والكفاءة الإدارية وغياب شبه كامل لدور السلطة القضائية، الأمر الذي بات يتطلب الإرادة السياسية للإصلاح والتغيير بتركيز الجهد في عدد من التوجهات الرئيسية وفي المقدمة منها:

في اتجاهات الإصلاح

● إصلاح واسع على أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية يبدأ بالمجلس الوطني الفلسطيني وبما يمكنه من الاضطلاع بدوره ومسؤولياته كبرلمان فاعل للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج يكون المجلس التشريعي في موقع المركز منه.

● انتخابات سريعة للمجلس التشريعي على أساس قانون انتخابات عصري وديمقراطي على قاعدة التمثيل النسبي أو قاعدة تجمع بين التمثيل النسبي والدوائر الفردية وبما يعزز الانتماء للوطن والمواطن على حساب انتماءات أخرى تشد الوطن والمواطن إلى الخلف.

● توفير متطلبات قيام سلطة قضائية مستقلة يتكامل أداء أطرافها في فرض النظام وسيادة القانون على الجميع بدءاً بمجلس القضاء الأعلى مروراً بوزارة العدل وانتهاء بالنيابة العامة والمحاكم النظامية كمحكمة العدل العليا ومحاكم الاستئناف والبداية والصلح مع العمل على أن يخضع النظام القضائي برمته لنظام تقييم الأداء والتفتيش القضائي على المحاكم ومعالجة نزيهة للظواهر السلبية التي تتسلل إلى الجهاز القضائي بقرارات وتدخلات من مستويات سياسية وإدارية بيروقراطية.

● انتخابات سريعة لجميع المجالس البلدية والقروية. لا يخفى على أحد أن آخر انتخابات للسلطات المحلية قد جرت في العام ١٩٧٦، وإذا لاحظنا أن سن التصويت في هذه الانتخابات هو ١٨ سنة، فإن هذا يعني أن كل مواطن يقل عمره عن ٤٥ سنة لم يسبق له أن مارس حقه الطبيعي والديمقراطي في انتخاب ممثليه في المجالس البلدية والقروية، الأمر الذي يشكل اعتداء على حقوق المواطن ويشكل مصدراً من مصادر تفشي ظواهر الفساد والإهمال والتقصير والسلبية وتدني جودة المشاريع والخدمات. فضلاً عن انتشار مظاهر الولاء والمحسوبية والاستزلام للمستوى السياسي والإداري المعني بسياسة التعيين والمسؤول عنها. في الضفة الغربية وقطاع غزة ٤٨٥ تجمعاً سكانياً يتوزعون على مجالس بلدية وقروية بينها ١٠٧ مجالس بلدية تعمل بالتعيين بعيداً عن أية رقابة شعبية، هذه المجالس مثقلة بالمشاكل والخلافات وبالديون وبعدم ثقة المواطن بها، ومن هنا تأتي أهمية الدعوة لإجراء الانتخابات كرافعة من روافع الإصلاح في النظام السياسي القائم.

● وفي الوضع الراهن، كما يقدم نفسه في ضوء العدوان الإسرائيلي المتصاعد وإعادة احتلال المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية وما ترتب

على ذلك من تفكك وانهيار في إدارات ومؤسسات وأجهزة السلطة، فإن الإصــلاح المنشود يجب أن يستند في أساسه وإطاره السياسي على بناء إجمـــاع وطنـــي أو توافق وطني في الحد الأدنى حول الانتفاضة والمقاومة لقوات الاحتلال وقطعـــان وميليشيات المستوطنين بعيداً عن افتعال تناقض وهمي بين الانتفاضة والمقاومـــة وبما يعزز الصمود في وجه العدوان ويوزع أعباء المواجهة على جميع الطبقـــات والفئات الاجتماعية في سياق خطة وطنية وبـــرنامج وطني للتكـــافل الاجتمـــاعي لمعالجة مشكلات البطالة والفقر، باعتبارها من المتطلبات الرئيسية لكـــل سياســـة وطنية هدفها الإصلاح.

تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٣

النص الرسمي الكامل لـ «خارطة الطريق»
٢٠ / ١٢ / ٢٠٠٢ ■ ٣٠ / ٤ / ٢٠٠٣

■ النص الرسمي باللغة العربية.

■ النص الرسمي باللغة الإنجليزية.

■ النص الرسمي باللغة الفرنسية.

خارطة الطريق[1] إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي ترتكز إلى الأداء[2]

٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٢ ـ ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٣

ما يلي هو خارطة طريق مدفوعة بتحقيق الهدف ومرتكزة إلى الأداء، ذات مراحل واضحة وجداول زمنية ومواعيد محددة كأهداف، ومعالم على الطريق تهدف إلى تحقيق التقدم عبر خطوات متبادلة من قبل الطرفين في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، ومجال بناء المؤسسات، برعاية المجموعة الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا).

إن الهدف[3] هو تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني بحلول عام ٢٠٠٥، كما طُرحت في خطاب الرئيس بوش في الرابع والعشرين من حزيران (يونيو)، ورحب بها الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في بيانين وزاريين للمجموعة الرباعية في السادس عشر من تموز (يوليو) والسابع عشر من أيلول (سبتمبر).

لن يتم تحقيق الحل القائم على أساس دولتين للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني

---

(١) في ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٣ أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية النص الرسمي الكامل «لخارطة الطريق لسلام الشرق الأوسط»، وذلك بعد أن تم تسليم نسختين منها إلى المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين في نفس اليوم.
هذه الوثيقة مطابقة نصاً للوثيقة التي تبنتها اللجنة الرباعية في واشنطن بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٢.
ثمة ترجمة فلسطينية [ت.ف.] لخارطة الطريق صادرة عن دائرة شؤون المفاوضات. هذه الترجمة لن ترد فيما يلي حيث سنكتفي بالإشارة إليها في الهوامش كلما اقتضى الأمر بالنسبة لبعض الصياغات أو الاستخدامات المصطلحية، إسهاماً في مزيد من التوضيح والدقة. وحيث ترد هذه الإشارات سيسبقها بين قوسين: [ت. ف.] للفت الانتباه. وسنتبعها في بعض الأحيان إشارة إلى النص الإنجليزي [إ].

(٢) [ت. ف.]: خطة طريق تقوم على الأداء لحل دائم للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي على أساس دولتين.

(٣) [ت.ف.]: المحطة النهائية. [إ]: destination.

إلا من خلال إنهاء العنف والإرهاب، وعندما يصبح لدى الشعب الفلسطيني قيادة تتصرف بحسم[1] ضد الإرهاب وراغبة في وقادرة على بناء ديمقراطية فاعلة ترتكز إلى التسامح والحرية، ومن خلال استعداد إسرائيل للقيام بما هو ضروري لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، وقبول الطرفين بشكل واضح لا لبس فيه هدف تسوية تفاوضية على النحو المنصوص أدناه.

وستقوم الرباعية بالمساعدة في تيسير تطبيق الخطة، بدءاً بالمرحلة ١، بما في ذلك مباحثات مباشرة بين الطرفين كما يتطلب الأمر. وتضع الخطة جدولاً زمنياً واقعياً للتنفيذ. لكن، ولكونها خطة ترتكز إلى الأداء، سيتطلب التقدم وسيعتمد على جهود الطرفين المبذولة بنية حسنة، وامتثالهما لكل من الالتزامات المذكورة أدناه. وإذا ما قام الطرفان بتأدية واجباتهما بسرعة، فإن التقدم ضمن كل مرحلة والانتقال من مرحلة إلى التالية قد يتم بصورة أسرع مما هو مذكور في الخطة. أما عدم الامتثال بالالتزامات فسيعيق[2] التقدم.

وستؤدي تسوية تم التفاوض بشأنها بين الطرفين، إلى انبثاق دولة فلسطينية مستقلة، ديمقراطية، قادرة على البقاء، تعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. وسوف تحل التسوية النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وتنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، بناء على الأسس المرجعية[3] لمؤتمر قمة سلام مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة[4] ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧، والاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً بين الطرفين، ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، التي تبنتها قمة الجامعة العربية في بيروت، الداعية إلى قبول إسرائيل كجار يعيش بسلام

---

(١) [ت.ف.]: بحزم. [إ]: decisively.
(٢) [ت.ف.]: سيعطل. [إ]: impede.
(٣) [ت.ف.]: الركائز. [إ]: the foundations.
(٤) [ت.ف.]: مجلس الأمن وكذلك في النص الإنجليزي.

وأمن، ضمن[1] تسوية شاملة. إن هذه المبادرة عنصر جوهري[2] في الجهود الدولية للتشجيع على سلام شامل على جميع المسارات، بما في ذلك المساران السوري ـ الإسرائيلي واللبناني ـ الإسرائيلي.

وستعقد الرباعية اجتماعات منتظمة على مستوى رفيع لتقييم أداء الطرفين في ما يتعلق بتطبيق الخطة. ويتوقع من الطرفين أن يقوما، في كل مرحلة، بالتزاماتهما بشكل متواز، إلا إذا حدد الأمر على غير ذلك[3].

المرحلة ١: إنهاء الإرهاب والعنف
تطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات الفلسطينية
من الوقت الحاضر حتى أيار (مايو)، ٢٠٠٣

في المرحلة ١، يتعهد الفلسطينيون على الفور بوقف غير مشروط للعنف حسب الخطوات المذكورة أدناه؛ وينبغي أن ترافق هذا العمل إجراءات داعمة تباشر بها إسرائيل. ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون التعاون الأمني على أساس خطة عمل تينيت لإنهاء العنف والإرهاب والتحريض، من خلال أجهزة أمنية فلسطينية فعالة أعيد تنظيمها[4]. ويباشر الفلسطينيون إصلاحا سياسيا شاملا إعدادا للدولة[5]، بما في ذلك[6] وضع مسودة دستور فلسطيني، وانتخابات حرة نزيهة ومفتوحة تقوم على أساس تلك الإجراءات. وتقوم إسرائيل بجميع الخطوات الضرورية للمساعدة في تطبيع حياة الفلسطينيين، وتنسحب إسرائيل من المناطق التي تم احتلالها منذ ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ ويعيد الطرفان الوضع إلى ما كان

---

(١) [ت.ف.]: ضمن سياق. [إ]: in the context
(٢) [ت.ف.]: حيوي. [إ]: vital
(٣) [ت.ف.]: عكسا لذلك. [إ]: otherwise
(٤) [ت.ف.]: معادة الهيكلة. [إ]: restructured
(٥) [ت.ف.]: تحضيرا للدولة. [إ]: in preparation for statehood
(٦) [ت.ف.]: بما يشمل. [إ]: including

قائماً آنذاك، مع تقدم الأداء الأمني والتعاون[1]. كما تُجمد إسرائيل جميع النشاط الاستيطاني انسجاماً[2] مع تقرير لجنة ميتشل.

في بداية المرحلة ١

● تصدر القيادة الفلسطينية بياناً جلياً لا لبس فيه[3] يعيد تأكيد حق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن[4] ويدعو إلى وقف إطلاق نار فوري غير مشروط لإنهاء النشاط المسلح[5] وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان وتُنهي[6] جميع المؤسسات الفلسطينية[7] التحريض ضد إسرائيل.

● تصدر القيادة الإسرائيلية بياناً جلياً لا لبس فيه يؤكد التزامها برؤيا الدولتين (المتضمنة) دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة، وقادرة على البقاء[8]، تعيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل، كما أعرب عنها الرئيس بوش، ويدعو إلى وقف فوري للعنف ضد الفلسطينيين في كل مكان. وتنهي جميع المؤسسات الإسرائيلية[9] التحريض ضد الفلسطينيين.

---

(١) [ت.ف.]: كلما كان هناك تقدم في الأداء والتعاون الأمنيين.
[إ]: as security performance and cooperation progress

(٢) [ت.ف.]: بما يتوافق. [إ]: consistent

(٣) [ت.ف.]: لا يقبل التأويل. [إ]: unequivocal

(٤) [ت.ف.]: حق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن.
[إ]: Israel's right to exist in peace and security

(٥) [ت.ف.]: ويدعو لوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، ووقف النشاطات العسكرية.
[إ]: calling for an immediate and unconditional ceasefire to end armed activity

(٦) [ت.ف.]: وتوقف. [إ]: end

(٧) [ت.ف.]: المؤسسات الفلسطينية الرسمية. [إ]: o fficial Palestinian institutions

(٨) [ت.ف.]: تؤكد فيه التزامها برؤية الدولتين ودولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة.
[إ]: affirming its commitment to the two-state vision of an independent, viable, sovereign Palestinian state

(٩) [ت.ف.]: المؤسسات الإسرائيلية الرسمية. [إ]: official Israeli Institutions

الأمــن

● يعلن الفلسطينيون نهاية واضحة لا لبس فيها للعنف والإرهاب ويباشرون جهوداً واضحة على الأرض لاعتقال، وتعطيل، وتقييد(١) نشاط الأشخاص والمجموعات التي تقوم بتنفيذ أو التخطيط لهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أي مكان.

● تبدأ أجهزة أمن السلطة الفلسطينية التي تمت إعادة تشكيلها وتركيزها عمليات مستديمة، مستهدفة، وفعالة تهدف إلى مواجهة كل الذين يتعاطون الإرهاب وتفكيك القدرات والبنية التحتية الإرهابية(٢). ويشمل هذا الشروع في مصادرة الأسلحة غير المشروعة وتعزيز سلطة أمنية خالية من أي علاقة بالإرهاب والفساد.

● لا تتخذ الحكومة الإسرائيلية أي إجراءات تقوض الثقة، بما في ذلك الترحيل(٣) والهجمات ضد المدنيين؛ ومصادرة و/ أو هدم منازل وأملاك فلسطينية، كإجراء عقابي أو لتسهيل (نشاطات) البناء الإسرائيلي؛ تدمير المؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية؛ وغيرها من الإجراءات التي حددتها خطة تينيت.

● يبدأ ممثلون عن الرباعية، معتمدين على آليات موجودة وموارد(٤) على الأرض، مراقبة غير رسمية (informal monitoring) ويجرون مشاورات مع الطرفين حول إنشاء آلية مراقبة رسمية وتنفيذها.

● تطبيق، كما تمت الموافقة سابقاً، خطة قيام الولايات المتحدة بإعادة بناء وتدريب

---

(١) [ت.ف.]: توقيف. [إ]: restrain.

(٢) [ت.ف.]: أجهزة السلطة المعادة بناؤها والمركزة تبدأ عمليات مستمرة ومحددة وفاعلة تهدف إلى مواجهة كل هؤلاء الذين لهم علاقة بالإرهاب وتقويض القدرات والبنى التحتية الإرهابية.
[إ]: rebuilt and refocused Palestinian Authority security apparatus begins sustained, targeted, and effective operations aimed at confronting all those engaged in terror and dismantlement of terrorist capabilities and infrastructure

(٣) [ت.ف.]: الإبعاد. [إ]: Deportations

(٤) [ت.ف.]: مصادر. [إ]: Resources

واستئناف التعاون الأمني بالعمل مع مجلس إشراف من الخارج[1] (الولايات المتحدة ومصر والأردن). دعم[2] الرباعية لجهود تحقيق وقف إطلاق نار دائم وشامل.

ـ يتم دمج جميع منظمات الأمن الفلسطينية في ثلاثة أجهزة تكون مسؤولة أمام وزير داخلية يتمتع بالصلاحيات والسلطة[3].

ـ تستأنف قوات الأمن الفلسطينية التي أعيد تنظيمها/ تدريبها ونظراؤها في الجيش الإسرائيلي تدريجاً التعاون الأمني[4] وغيره من المشاريع تطبيقاً لخطة تينيت، بما في ذلك الاجتماعات المنتظمة على مستوى عال بمشاركة من مسؤولين أميركيين عن الأمن.

● تقطع الدول العربية التمويل الحكومي والخاص وكل أنواع الدعم الأخرى عن الجماعات التي تدعم العنف والإرهاب وتقوم بهما.

● يقوم جميع المانحين الذي يقدمون دعماً مالياً للفلسطينيين بتسليم تلك الأموال عن طريق حساب الخزينة الوحيد (Single Treasury Account) التابع لوزارة المالية الفلسطينية.

● مع تقدم الأداء الأمني الشامل قدماً، يقوم الجيش الإسرائيلي بالانسحاب تدريجاً[5] من المناطق المحتلة منذ ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، ويعيد الجانبان الوضع إلى ما كان قائماً قبل ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠. ويعاد نشر قوات الأمن الفلسطينية في المناطق التي تخليها القوات الإسرائيلية.

---

(١) [إ]: outside oversight board

(٢) [ت.ف.]: وتدعم.

(٣) [ت.ف.]: مخول الصلاحيات. [إ]: empowered

(٤) [ت.ف.]: يستأنفون التنسيق الأمني بشكل سريع.
[إ]: progressively resume security cooperation

(٥) [ت.ف.]: بالانسحاب بشكل سريع. [إ]: withdraws progressively

● إجراء فوري بشأن عملية موثوقة(١) لوضع مسودة دستور للدولة الفلسطينية(٢). توزع اللجنة الدستورية، بأسرع وقت ممكن، مسودة دستور فلسطيني، يقوم على أساس إقامة ديمقراطية برلمانية قوية وحكومة برئيس وزراء يتمتع بالسلطات(٣)، كي تتم مناقشتها/ التعليق عليها علناً. وتقترح اللجنة الدستورية مسودة وثيقة لطرحها بعد الانتخابات للحصول على موافقة المؤسسات الفلسطينية الملائمة عليها.

● تعيين رئيس وزراء أو حكومة انتقالية مع سلطة تنفيذية/ هيئة اتخاذ القرارات تتمتع بالسلطات(٤).

● تسهل حكومة إسرائيل بشكل تام سفر المسؤولين الفلسطينيين لحضور جلسات المجلس التشريعي والحكومة، وإعادة التدريب الأمني الذي يتم الإشراف عليه دولياً، والنشاطات الانتخابية وغيرها من نشاطات الإصلاح، وغيرها من الإجراءات الداعمة ذات العلاقة بجهود الإصلاح.

● مواصلة تعيين الوزراء الفلسطينيين المتمتعين بسلطة تولي إصلاح أساسي(٥). إنهاء الخطوات الأخرى لتحقيق فصل حقيقي للسلطات، بما في ذلك أي إصلاحات قانونية فلسطينية ضرورية لهذا الغرض.

● تشكيل لجنة انتخابية فلسطينية (Palestinian election commission) مستقلة. يقوم المجلس التشريعي الفلسطيني بمراجعة وتنقيح قانون الانتخاب.

---

(١) [ت.ف.]: ذات مصداقية. [إ]: credible

(٢) [ت.ف.]: دستور الدولة الفلسطينية. [إ]: draft constitution

(٣) [ت.ف.]: القائمة على أساس ديمقراطية برلمانية قوية ورئيس وزراء ذات صلاحيات.
[إ]: based on strong parliamentary democracy and cabinet with empowered prime minister

(٤) [ت.ف.]: جسم صناعة قرار. [إ]: decision-making body

(٥) [ت.ف.]: استمرار تعيين وزراء فلسطينيين ذوي صلاحيات للقيام بإصلاح جذري.
[إ]: Continued appointment of Palestinian ministers empowered to undertake fundamental reform

● الأداء الفلسطيني حسب معايير المعالم القانونية والإدارية والاقتصادية التي وضعها فريق العمل الدولي الخاص بالإصلاح الفلسطيني(١).

● يجري الفلسطينيون انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة، بأسرع وقت ممكن، وعلى أساس الإجراءات السالفة الذكر وفي سياق حوار مفتوح واختيار شفاف للمرشحين/ حملة انتخابية ترتكز إلى عملية حرة متعددة الأحزاب.

● تسهل الحكومة الإسرائيلية قيام فريق العمل الخاص بالمساعدة وتسجيل الناخبين وتحرك المرشحين والمسؤولين عن عملية الاقتراع. دعم المنظمات غير الحكومية المشتركة في العملية الانتخابية.

● تعيد الحكومة الإسرائيلية فتح الغرفة التجارية الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الفلسطينية المغلقة في القدس الشرقية بناء على الالتزام بأن هذه المؤسسات تعمل بشكل تام وفقاً للاتفاقيات السابقة بين الطرفين.

الاستجابة الإنسانية

● تتخذ إسرائيل إجراءات لتحسين الوضع الإنساني. تطبق إسرائيل والفلسطينيون بالكامل جميع توصيات تقرير برتيني لتحسين الأوضاع الإنسانية، وترفع منع التجول وتخفف من القيود المفروضة على تحرك الأشخاص والسلع، وتسمح بوصول كامل وآمن وغير معاق للموظفين الدوليين والإنسانيين.

● تقوم لجنة الارتباط المؤقتة (AHLC) بمراجعة الوضع الإنساني وإمكانيات النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتطلق جهد رئيسي للحصول على مساعدات من المانحين، بما في ذلك (مساعدات) للجهد الإصلاحي.

● تواصل الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية عملية تصفية الحسابات وتحويل الأموال، بما فيها المتأخرات، وفقاً لآلية رصد(٢) شفافة تم الاتفاق عليها.

(١) [إ]: International Task Force on Palestinian Reform
(٢) [ت.ف.]: رقابة. [إ]: monitoring

المجتمع المدني

● دعم مستمر من المانحين، بما فيه زيادة التمويل من خلال المنظمات غير الحكومية، لمشاريع مباشرة، شعبية ـ شعبية(١)، وتنمية القطاع الخاص، ومبادرات المجتمع المدني.

المستوطنات

● تفكك إسرائيل على الفور المواقع الاستيطانية(٢) التي أقيمت منذ شهر آذار (مارس) ٢٠٠١.

● انسجاماً مع توصيات تقرير لجنة ميتشل، تجمد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات).

المرحلة ٢: الانتقال
حزيران (يونيو) ٢٠٠٣ ـ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣

تنصب الجهود في المرحلة الثانية على خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة وخاصيات السيادة(٣)، على أساس الدستور الجديد، كمحطة متوسطة نحو تسوية دائمة للوضع القانوني(٤). وكما سبق وأُشير، يمكن إحراز هذا الهدف عندما يصبح للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بشكل حاسم(٥) ضد الإرهاب، ومستعدة وقادرة على بناء ديمقراطية تتم ممارستها قائمة على أساس التسامح والحرية. ومع توفر مثل هذه القيادة، والمؤسسات المدنية والهيكليات الأمنية التي تم إصلاحها، سيحصل الفلسطينيون على

---

(١) [ت.ف.]: برامج شعب لشعب. [إ]: people to people programs

(٢) [ت.ف.]: البؤر الاستيطانية. [إ]: settlement outposts

(٣) [ت.ف.]: علامات السيادة. [إ]: attributes of sovereignty

(٤) [ت.ف.]: كمحطة على الطريق نحو الحل الدائم.
[إ]: as a way station to a permanent status settlement

(٥) [ت.ف.]: تعمل بحزم. [إ]: acting decisively

دعم نشط من الرباعية والمجتمع الدولي الأوسع لإقامة دولة مستقلة قادرة على البقاء[١].

وسيتم التقدم في المرحلة الثانية على أساس قرار إجماعي[٢] من الرباعية حول ما إذا كانت الظروف مواتية للتقدم، مع أخذ أداء الطرفين بعين الاعتبار. وتبدأ المرحلة الثانية، التي تعزز وتدعم الجهود لتطبيع حياة الفلسطينيين وبناء المؤسسات الفلسطينية، بعد الانتخابات الفلسطينية وتنتهي بالإقامة المحتملة لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة في عام ٢٠٠٣. وأهدافها الرئيسية هي أداء أمني شامل مستمر وتعاون أمني فعال، وتطبيع مستمر للحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات، ومواصلة البناء على وتعزيز الأهداف المعلنة في المرحلة ١، وإقرار دستور فلسطيني ديمقراطي، واستحداث منصب رئيس الوزراء بصورة رسمية، وتعزيز الإصلاح السياسي، وإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

مؤتمر دولي: تعقده الرباعية، بالتشاور مع الطرفين، فوراً في أعقاب انتهاء انتخابات فلسطينية ناجحة، لدعم التعافي الاقتصادي الفلسطيني وإطلاق عملية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة.

ـ سيكون مثل هذا الاجتماع شاملاً[٣]، مرتكزاً إلى هدف سلام شرق أوسطي شامل (بما في ذلك بين إسرائيل وسورية، وإسرائيل ولبنان)، وإلى المبادئ التي تم ذكرها في مقدمة هذه الوثيقة.

ـ تعيد الدول العربية العلاقات[٤] التي كانت قائمة مع إسرائيل قبل الانتفاضة (المكاتب التجارية، الخ).

ـ إعادة إحياء التعاطي المتعدد الأطراف في قضايا تشمل موارد المنطقة المائية والبيئة والنمو الاقتصادي واللاجئين وضبط التسلح[٥].

(١) [ت.ف.]: قابلة للحياة. [أ]: viable
(٢) [ت.ف.]: الحكم الجماعي. [أ]: the consensus judgment
(٣) [ت.ف.]: مفتوحاً. [أ]: inclusive
(٤) [ت.ف.]: الروابط. [أ]: links
(٥) [ت.ف.]: الحد من التسلح. [أ]: arms control

● يصاغ الدستور الجديد لدولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة بشكله النهائي وتتم الموافقة عليه من قبل المؤسسات الفلسطينية الملائمة. وينبغي أن تتلو الانتخابات الإضافية، إن تطلبها الأمر، الموافقة على الدستور الجديد.

● تشكيل حكومة إصلاح تتمتع بالسلطات(١) وفيها منصب رئيس وزراء رسمياً، انسجاماً مع مسودة الدستور.

● استمرار الأداء الأمني الشامل، بما في ذلك التعاون الأمني الفعال على الأساس المنصوص عليه في المرحلة ١.

● إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة عبر عملية تفاوض إسرائيلي ـ فلسطيني، يطلقها المؤتمر الدولي. وكجزء من هذه العملية، تطبيق الاتفاقات السابقة، لتعزيز أقصى حد من التواصل(٢) الجغرافي، بما في ذلك إجراءات إضافية بشأن المستوطنات تتزامن مع إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

● دور دولي معزز في مراقبة الانتقال، مع دعم نشط ومستديم وعملي من الرباعية.

● يشجع أعضاء الرباعية على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بما في ذلك عضوية محتملة في الأمم المتحدة.

المرحلة ٣: اتفاق الوضع الدائم وإنهاء النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥

التقدم نحو المرحلة الثالثة، استناداً إلى حكم المجموعة الرباعية الإجماعي (consensus judgment of Quartet)، مع الأخذ بعين الاعتبار تصرفات الفريقين ومراقبة المجموعة الرباعية (Quartet monitoring). أهداف المرحلة الثالثة هي تعزيز الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية، والأداء الأمني الفلسطيني المتواصل، والفعال، والمفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية التي تهدف

(١) [ت.ف.]: ذات صلاحيات. [إ]: empowered

(٢) [إ]: contiguity أي تلاصق، بينما يرد تعبير continuité أي تواصل في النص الفرنسي.

إلى التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم في العام ٢٠٠٥.

المؤتمر الدولي الثاني: تعقده المجموعة الرباعية، بالتشاور مع الطرفين، مطلع عام ٢٠٠٤ للمصادقة على اتفاق يتم التوصل إليه حول الدولة الفلسطينية المستقلة ذات الحدود المؤقتة والإطلاق الرسمي لعملية تحظى بدعم فعال، متواصل، وعملياتي من قبل المجموعة الرباعية، تؤدي إلى حل دائم لقضايا الوضع النهائي في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك الحدود، والقدس، واللاجئون، والمستوطنات، ودعم التقدم نحو تسوية شرق أوسطية شاملة بين إسرائيل ولبنان، وإسرائيل وسورية، تتم بأسرع وقت ممكن.

● استمرار التقدم الشامل الفعال حول الأجندة الإصلاحية التي وضعها فريق العمل استعداداً لاتفاق الوضع النهائي.

● استمرار الأداء الأمني المتواصل والفعال، والتعاون الأمني المتواصل والفعال على الأساس الذي وضع في المرحلة الأولى.

● جهود دولية لتسهيل الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني، استعداداً لاتفاق الوضع النهائي.

● يتوصل الفريقان[1] إلى اتفاق وضع نهائي وشامل ينهي النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني عام ٢٠٠٥، عن طريق تسوية يتم التفاوض حولها بين الفرقاء على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ و١٣٩٧، التي تنهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، وتتضمن حلاً متفقاً عليه، عادلاً، ومنصفاً، وواقعياً لقضية اللاجئين، وحلاً تفاوضياً لوضع القدس يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين، ويصون المصالح الدينية لليهود، والمسيحيين، والمسلمين على صعيد العالم، ويحقق رؤيا دولتين، إسرائيل، ودولة ذات سيادة، مستقلة، ديمقراطية وقابلة للحياة هي فلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

● قبول الدول العربية إقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل وأمن لجميع دول المنطقة في إطار سلام عربي ـ إسرائيلي شامل ■

(١) [ت.ف.]: الأطراف. [إ]: parties.

A Performance-Based Roadmap to a Permanent Two-State Solution to the Israeli - Palestinian Conflict.

30 April 2003 (1)

The following is a performance-based and goal-driven roadmap, with clear phases, timelines, target dates, and benchmarks aiming at progress through reciprocal steps by the two parties in the political, security, economic, humanitarian, and institution-building fields, under the auspices of the Quartet [the United States, European Union, United Nations, and Russia]. The destination is a final and comprehensive settlement of the Israel-Palestinian conflict by 2005, as presented in President Bush's speech of 24 June, and welcomed by the EU, Russia and the UN in the 16 July and 17 September Quartet Ministerial statements.

A two state solution to the Israeli-Palestinian conflict will only be achieved through an end to violence and terrorism, when the Palestinian people have a leadership acting decisively against terror and willing and able to build a practicing democracy based on tolerance and liberty, and through Israel's readiness to do what is necessary for a democratic Palestinian state to be established, and a clear, unambiguous acceptance by both parties of the goal of a negotiated settlement as described below. The Quartet will assist and facilitate implementation of the plan, starting in phase I, including direct discussions between the parties as required. The plan establishes a realistic timeline for implementation. However, as a performance-based plan, progress will require and depend upon the good faith efforts of the parties, and their compliance with each of the obligations outlined below. Should the parties perform their obligations rapidly, progress within and through the phases may come sooner than indicated in the plan. Non-compliance with obligations will impede progress.

A settlement, negotiated between the parties, will result in the emergence of an independent, democratic, and viable Palestinian state living

(1) **Distributed by the Office of International Information Programs, U.S. Department of State. Web site: http://usinfo.state.gov).**

side by side in peace and securitry with Israel and its other neighbors. The settlement will resolve the Israel - Palestinian conflict, and end the occupation that began in 1967, based on the foundations of the Madrid Conference, the principle of land for peace, UNSCRs 242, 338 and 1397, agreements previously reached by the parties, and the initiative of Saudi Crown Prince Abdullah - endorsed by the Beirut Arab League Summit - calling for acceptance of Israel as a neighbor living in peace and security, in the context of a comprehensive settlement. This initiative is a vital element of international efforts to promote a comprehensive peace on all tracks, including the Syrian - Israeli and Lebanese - Israeli tracks.

The Quartet will meet regularly at senior levels to evaluate the parties' performance on implementation of the plan. In each phase, the parties are expected to perform their obligations in parallel, unless otherwise indicated.

PHASE I: ENDING TERROR AND VIOLENCE, NORMALIZING PALESTINIAN LIFE, AND BUILDING PALESTINIAN INSTITUTIONS-PRESENT TO MAY 2003

In Phase I, the Palestinians immediately undertake an unconditional cessation of violence according to the steps outlined below; such action should be accompanied by supportive measures undertaken by Israel. Palestinians and Israelis resume security cooperation based on the Tenet work plan to end violence, terrorism, and incitement through restructured and effective Palestinian security services. Palestinians undertake comprehensive political reform in preparation for statehood, including drafting a Palestinian constitution, and free, fair and open elections upon the basis of those measures. Israel takes all necessary steps to help normalize Palestinian life. Israel withdraws from Palestinian areas occupied from September 28, 2000 and the two sides restore the status quo that existed at that time, as security performance and cooperation progress. Israel also freezes all settlement activity, consistent with the Mitchell report.

At the outset of Phase I

- Palestinian leadership issues unequivocal statement reiterating Israel's right to exist in peace and security and calling for an immediate and unconditional ceasefire to end armed activity and all acts of violence against Israelis anywhere. All official Palestinian institutions end incitement against Israel.

• Israeli leadership issues unequivocal statement affirming its commitment to the two - state vision of an independent, viable, sovereign Palestinian state living in peace and security alongside Israel, as expressed by President Bush, and calling for an immediate end to violence against Palestinians everywhere. All official Israeli institutions end incitement against Palestinians.

Security

• Palestinians declare an unequivocal end to violence and terrorism and undertake visible efforts on the ground to arrest, disrupt, and restrain individuals and groups conducting and planning violent attacks on Israelis anywhere.

• Rebuilt and refocused Palestinian Authority security apparatus begins sustained, targeted, and effective operations aimed at confronting all those engaged in terror and dismantlement of terrorist capabilitles and infrastructure. This includes commencing confiscation of illegal weapons and consolidation of securi^t^y authority, free of association with terror and corruption.

• GOI takes no actions undermining trust, including deportations, attacks on civilians; confiscation and / or demolition of Palestinian homes and property, as a punitive measure or to facilitate Israeli construction; destruction of Palestinian institutions and infrastructure; and other measures specified in the Tenet work plan.

• Relying on existing mechanisms and on - the - ground resources, Quartet representatives begin informal monitoring and consult with the parties on establishment of a formal monitoring mechanism and its implementation.

• Implementation, as previously agreed, of U.S. rebuilding, training and resumed security cooperation plan in collaboration with outside oversight board (U.S.- Egypt - Jordan). Quartet support for efforts to achieve a lasting, comprehensive cease-fire.

- All Palestinian security organizations are consolidated into three services reporting to an empowered Interior Minister.

- Restructured/retrained Palestinian security forces and IDF

counterparts progressively resume security cooperation and other undertakings in implementation of the Tenet work plan, including regular senior - level meetings, with the participation of U.S. security officials.

- Arab states cut off public and private funding and all other forms of support for groups supporting and engaging in violence and terror.

- All donors providing budgetary support for the Palestinians channel these funds through the Palestinian Ministry of Finance's Single Treasury Account.

- As comprehensive security performance moves forward, IDF withdraws progressively from areas occupied since September 28, 2000 and the two sides restore the status quo that existed prior to September 28, 2000. Palestinian security forces redeploy to areas vacated by IDF.

PALESTINIAN INSTITUTION-BUILDING

- Immediate action on credible process to produce draft constitution for Palestinian statehood. As rapidly as possible, constitutional committee circulates draft Palestinian constitution, based on strong parliamentary democracy and cabinet with empowered prime minister, for public comment/debate. Constitutional committee proposes draft document for submission after elections for approval by appropriate Palestinian institutions.

- Appointment of interim prime minister or cabinet with empowered executive authority/decision-making body.

- GOI fully facilitates travel of Palestinian officials for PLC and Cabinet sessions, internationally supervised security retraining, electoral and other reform activity, and other supportive measures related to the reform efforts.

- Continued appointment of Palestinian ministers empowered to undertake fundamental reform. Completion of further steps to achieve genuine separation of powers, including any necessary Palestinian legal reforms for this purpose.

- Establishment of independent Palestinian election commission. PLC reviews and revises election law.

• Palestinian performance on judicial, administrative, and economic benchmarks, as established by the International Task Force on Palestinian Reform.

• As early as possible, and based upon the above measures and in the context of open debate and transparent candidate selection/electoral campaign based on a free, multi-party process, Palestinians hold free, open, and fair elections.

• GOI facilitates Task Force election assistance, registration of voters, movement of candidates and voting officials. Support for NGOs involved in the election process.

• GOI reopens Palestinian Chamber of Commerce and other closed Palestinian institutions in East Jerusalem based on a commitment that these institutions operate strictly in accordance with prior agreements between the parties.

Humanitarian Response

• Israel takes measures to improve the humanitarian situation. Israel and Palestinians implement in full all recommendations of the Bertini report to improve humanitarian conditions, lifting curfews and easing restrictions on movement of persons and goods, and allowing full, safe, and unfettered access of international and humanitarian personnel.

• AHLC reviews the humanitarian situation and prospects for economic development in the West Bank and Gaza and launches a major donor assistance effort, including to the reform effort.

• GOI and PA continue revenue clearance process and transfer of funds, including arrears, in accordance with agreed, transparent monitoring mechanism.

CIVIL SOCIETY

• Continued donor support, including increased funding through PVOs/NGOs, for people to people programs, private sector development and civil society initiatives.

SETTLEMENTS

• GOI immediately dismantles settlement outposts erected since March 2001.

• Consistent with the Mitchell Report, GOI freezes all settlement activity (including natural growth of settlements).

PHASE II: TRANSITION - JUNE 2003-DECEMBER 2003

In the second phase, efforts are focused on the option of creating an independent Palestinian state with provisional borders and attributes of sovereignty, based on the new constitution, as a way station to a permanent status settlement. As has been noted, this goal can be achieved when the Palestinian people have a leadership acting decisively against terror, willing and able to build a practicing democracy based on tolerance and liberty. With such a leadership, reformed civil institutions and security structures, the Palestinians will have the active support of the Quartet and the broader international community in establishing an independent, viable, state.

Progress into Phase II will be based upon the consensus judgment of the Quartet of whether conditions are appropriate to proceed, taking into account performance of both parties. Furthering and sustaining efforts to normalize Palestinian lives and build Palestinian institutions, phase II starts after Palestinian elections and ends with possible creation of an independent Palestinian state with provisional borders in 2003. Its primary goals are continued comprehensive security performance and effective security cooperation, continued normalization of Palestinian life and institution-building, further building on and sustaining of the goals outlined in Phase I, ratification of a democratic Palestinian constitution, formal establishment of office of prime minister, consolidation of political reform, and the creation of a Palestinian state with provisional borders.

• **INTERNATIONAL CONFERENCE:** Convened by the Quartet, in consultation with the parties, immediately after the successful conclusion of Palestinian elections, to support Palestinian economic recovery and launch a process, leading to establishment of an independent Palestinian state with provisional borders.

- Such a meeting would be inclusive, based on the goal of a comprehensive Middle East peace (including between Israel and Syria, and Israel and Lebanon), and based on the principles described in the preamble to this document.

- Arab states restore pre-intifada links to Israel (trade offices, etc.).

- Revival of multilateral engagement on issues including regional water resources, environment, economic development, refugees, and arms control issues.

- New constitution for democratic, independent Palestinian state is finalized and approved by appropriate Palestinian institutions. Further elections, if required, should follow approval of the new constitution.

- Empowered reform cabinet with office of prime minister formally established, consistent with draft constitution.

- Continued comprehensive security performance, including effective security cooperation on the bases laid out in Phase I.

- Creation of an independent Palestinian state with provisional borders through a process of Israeli—Palestinian engagement, launched by the international conference. As part of this process, implementation of prior agreements, to enhance maximum territorial contiguity, including further action on settlements in conjunction with establishment of a Palestinian state with provisional borders.

- Enhanced international role in monitoring transition, with the active, sustained, and operational support of the Quartet.

- Quartet members promote international recognition of Palestinian state, including possible UN membership.

Phase III: PERMANENT STATUS AGREEMENT AND END OF THE ISRAELI-PALESTINIAN CONFLICT - 2004 - 2005

Progress into Phase III, based on consensus judgment of Quartet, and taking into account actions of both parties and Quartet monitoring. Phase III objectives are consolidation of reform and stabilization of Palestinian institutions, sustained, effective Palestinian security performance, and Israeli - Palestinian negotiations aimed at a permanent status agreement in 2005.

- **SECOND INTERNATIONAL CONFERENCE:** Convened by Quartet, in consultation with the parties, at beginning of 2004 to endorse agreement reached on an independent Palestinian state with provisional borders and formally to launch a process with the active, sustained, and operational support of the Quartet, leading to a final, permanent status

resolution in 2005, including on borders, Jerusalem, refugees, settlements; and, to support progress toward a comprehensive Middle East settlement between Israel and Lebanon and Israel and Syria, to be achieved as soon as possible.

- Continued comprehensive, effective progress on the reform agenda laid out by the Task Force in preparation for final status agreement.

- Continued sustained and effective security performance, and sustained, effective security cooperation on the bases laid out in Phase I.

- International efforts to facilitate reform and stabilize Palestinian institutions and the Palestinian economy, in preparation for final status agreement.

- Parties reach final and comprehensive permanent status agreement that ends the Israel - Palestinian conflict in 2005, through a settlement negotiated between the parties based on UNSCR 242, 338, and 1397, that ends the occupation that began in 1967, and includes an agreed, just, fair, and realistic solution to the refugee issue, and a negotiated resolution on the status of Jerusalem that takes into account the political and religious concerns of both sides, and protects the religious interests of Jews, Christians, and Muslims worldwide, and fulfills the vision of two states, Israel and sovereign, independent, democratic and viable Palestine, living side-by-side in peace and security.

- Arab state acceptance of full normal relations with Israel and security for all the states of the region in the context of a comprehensive Arab—Israeli peace ■

Feuille de route axée sur des résultats en vue d'un règlement permanent du conflit israélo-palestinien prévoyant deux Etats [1]

On trouvera ci-dessous une feuille de route axée sur des résultats et des objectifs, qui comporte des phases, des délais, des dates butoirs et des critères clairement énoncés visant à permettre aux deux parties, au moyen de mesures réciproques, de progresser dans les domaines politique, sécuritaire, économique, humanitaire et de la création d'institutions, sous les auspices du Quatuor. Cette feuille de route mène à un règlement définitif et global du conflit israélo-palestinien d'ici à 2005, tel qu'il a été présenté par le Président Bush dans son discours du 24 juin 2002 et approuvé par la Fédération de Russie, l'Union européenne et l'Organisation des Nations Unies dans les déclarations ministérielles du Quatuor publiées les 16 juillet et 17 septembre 2002.

Un règlement du conflit israélo-palestinien prévoyant deux Etats ne verra le jour que lorsque la violence et le terrorisme auront pris fin, que le peuple palestinien aura des dirigeants qui agiront de façon décisive contre le terrorisme et auront la volonté et la capacité de construire une véritable démocratie fondée sur la tolérance et la liberté, qu'Israël se montrera prêt à faire ce que nécessite l'instauration d'un État palestinien démocratique et que les deux parties accepteront clairement et sans ambiguïté l'objectif d'un règlement négocié, tel qu'il est décrit ci-dessous. Le Quatuor facilitera la mise en oeuvre du plan, en commençant par la phase I, y compris les discussions directes entre les parties, lorsqu'il y a lieu. Le plan établit un calendrier de mise en oeuvre réaliste. Toutefois, étant donné qu'il est axé sur les résultats, la réalisation de progrès exigera que les parties agissent de bonne foi et respectent chacune des obligations énoncées ci-dessous. Si les parties s'acquittent de leurs obligations rapidement, il se peut que les progrès prévus à chaque phase et le passage de l'une à l'autre soient plus rapides que

---

(1) Nations Unies - Conseil de sécurité. Distribution générale-7mai 2003. Francais - original: anglais. S/2003/529.

prévu dans le plan. Le non-respect de ces obligations entravera le progrès.

Un règlement, négocié entre les parties, conduira à la création d'un État palestinien indépendant, démocratique et viable vivant côte à côte avec Israël et ses autres voisins dans la paix et la sécurité. Il mettra fin au conflit israélo-palestinien et à l'occupation qui a commencé en 1967, en s'appuyant sur les résultats de la Conférence de Madrid, le principe «la terre contre la paix», les résolutions 242 (1967), 338 (1973) et 1397 (2002) du Conseil de sécurité des Nations Unies, les accords précédemment conclus par les parties et l'initiative du Prince héritier Abdullah d'Arabie saoudite - approuvée par le Sommet des États membres de la Ligue arabe réuni à Beyrouth - laquelle demande qu'Israël soit accepté en tant que pays voisin vivant dans la paix et la sécurité, dans le cadre d'un règlement global. Cette initiative est un élément crucial des efforts accomplis au plan international pour promouvoir une paix globale sur tous les volets, y compris le volet israélo - syrien et le volet israélo-libanais.

Le Quatuor se réunira régulièrement à un niveau élevé pour évaluer les résultats obtenus par les parties dans la mise en oeuvre du plan. À chaque phase, les parties doivent s'acquitter de leurs obligations parallèlement, sauf indication contraire.

Phase I: Fin du terrorisme et de la violence, normalisation de la vie des Palestiniens et mise en place des institutions palestiniennes — d'ici à mai 2003

Pendant la phase I, les Palestiniens entreprennent immédiatement de mettre fin à la violence sans condition, conformément aux mesures indiquées ci-dessous; cette action doit s'accompagner de mesures de soutien de la part d'Israël. Les Palestiniens et les Israéliens reprennent leur coopération en matière de sécurité en se fondant sur le plan de travail Tenet, afin de mettre fin à la violence, au terrorisme et à l'incitation à de tels actes en restructurant les services de sécurité palestiniens et en les rendant efficaces. Les Palestiniens entreprennent une réforme politique d'ensemble en prévision de la création d'un État, notamment en élaborant une constitution palestinienne et en organisant des élections libres, régulières et ouvertes à tous sur la base des mesures indiquées. Israël prend toutes les dispositions nécessaires pour

aider à normaliser la vie des Palestiniens. Il se retire des territoires palestiniens qu'il occupe depuis le 28 septembre 2000, et les deux parties reviennent au statu quo qui existait avant cette date, au fur et à mesure du rétablissement de la sécurité et de la coopération. En outre, Israël gèle toutes les activités d'implantation de colonies, conformément au rapport Mitchell.

Dès le début de la phase I:

- Les dirigeants palestiniens publient une déclaration réaffirmant sans équivoque le droit d'Israël d'exister dans la paix et la sécurité et demandant un cessez-le- feu immédiat et sans condition pour mettre fin aux activités armées et à tous les actes de violence dirigés contre des Israéliens où que ce soit. Toutes les institutions officielles palestiniennes mettent fin à toute provocation contre Israël.

- Les dirigeants israéliens publient une déclaration affirmant sans équivoque leur attachement à la vision de deux États, dont un État palestinien indépendant, viable et souverain vivant dans la paix et la sécurité côte à côte avec Israël, tel qu'énoncée par le Président Bush, et demandant la cessation immédiate des actes de violence dirigés contre des Palestiniens où que ce soit. Toutes les institutions officielles israéliennes mettent fin à toute provocation contre les Palestiniens.

Sécurité

- Les Palestiniens déclarent sans ambiguïté qu'ils mettent fin aux actes de violence et de terrorisme et ils font des efforts visibles sur le terrain pour arrêter les individus et les groupes qui préparent ou commettent des attentats contre des Israéliens où que ce soit et pour les désorganiser et les empêcher d'agir.

- Les services de sécurité restructurés et recentrés de l'Autorité palestinienne entreprennent des opérations suivies, ciblées et efficaces en vue de s'attaquer à tous ceux qui se livrent à des activités terroristes et de démanteler l'infrastructure et les moyens des terroristes. Ces opérations supposent que l'on commence à confisquer les armes illégales et à regrouper les services de sécurité, qui ne doivent pas être associés avec la terreur et la corruption.

- Le Gouvernement israélien ne prend aucune disposition susceptible de nuire à la confiance, notamment les expulsions, les attaques dirigées contre des civils, la saisie ou la destruction d'habitations et de biens palestiniens comme mesure punitive ou destinée à faciliter des activités de construction par Israël, la destruction d'institutions et d'infrastructures palestiniennes et autres mesures énoncées dans le plan de travail Tenet.

- À l'aide des mécanismes existants et des ressources disponibles sur le terrain, les représentants du Quatuor commencent à procéder à un contrôle officieux et consultent les parties au sujet de la création d'un mécanisme de contrôle officiel et de son fonctionnement.

- Le plan américain de reconstruction, de formation et de reprise de la coopération en matière de sécurité est mis en oeuvre comme convenu précédemment, en collaboration avec le conseil de surveillance extérieur (Etats-Unis, Egypte, Jordanie). Le Quatuor soutient les efforts réalisés pour parvenir à un cessez-le-feu durable et général.

- Toutes les forces de sécurité palestiniennes sont regroupées en trois services relevant d'un ministre de l'intérieur doté des pouvoirs nécessaires.

- Les forces de sécurité palestiniennes restructurées et ayant suivi une nouvelle formation et les forces de défense israéliennes reprennent progressivement leur coopération en matière de sécurité et autres activités conjointes en application du plan de travail Tenet, notamment en tenant régulièrement des réunions à un niveau élevé, avec la participation de responsables de la sécurité des Etats-Unis.

- Les États arabes cessent tout financement public et privé et toutes autres formes de soutien à des groupes qui encouragent ou commettent des actes de violence ou de terrorisme.

- Tous les donateurs fournissant un soutien financier aux Palestiniens font transiter ces fonds par le compte unique du Trésor public du Ministère palestinien des finances.

- À mesure que la sécurité s'améliore, les forces de défense israéliennes se

retirent progressivement des zones occupées depuis le 28 septembre 2000 et les deux parties reviennent au statu quo qui existait avant cette date. Les forces de sécurité palestiniennes se redéploient dans les zones évacuées par les forces de défense israéliennes.

Création des institutions palestiniennes

- Action immédiate pour mettre en route un processus crédible d'élaboration d'un projet de constitution pour l'État palestinien. Dès que possible, la commission constitutionnelle diffuse, aux fins de débat public, un projet de constitution qui prévoit une solide démocratie parlementaire et un gouvernement dont le premier ministre est doté des pouvoirs nécessaires. La commission constitutionnelle rédige un projet de constitution qui, après les élections, sera soumis aux institutions palestiniennes compétentes pour approbation.

- Nomination d'un premier ministre ou d'un gouvernement intérimaire doté des pouvoirs de decision nécessaires.

- Le Gouvernement israëlien facilite les déplacements des responsables palestiniens pour leur permettre de se rendre aux réunions du Conseil législatif palestinien et du Conseil des ministres, l'organisation d'une nouvelle formation des services de sécurité sous supervision internationale, les activités électorales et autres activités de réforme, ainsi que d'autres initiatives liées à la mise en oeuvre des réformes.

- Poursuite de la nomination de ministres palestiniens habilités à entreprendre des réformes de fond. Exécution d'autres mesures visant à mettre en place une authentique séparation des pouvoirs, y compris les réformes juridiques nécessaires à cette fin.

- Création d'une commission électorale palestinienne indépendante chargée d'examiner et de réviser les lois électorales.

- Résultats obtenus par les Palestiniens par rapport aux critères judiciaires, administratifs et économiques fixés par le Groupe de travail international sur les réformes palestiniennes.

- Les Palestiniens organisent dès que possible des élections libres, sans

exclusive et régulières, en se fondant sur les mesures précédentes et dans le cadre de débats ouverts à tous ainsi que d'une sélection des candidats et d'une campagne électorale transparentes où plusieurs partis sont représentés.

- Le Gouvernement israélien facilite la fourniture d'une assistance éléctorale par le Groupe de travail, l'inscription des électeurs sur les listes électorales, les déplacements des candidats et des responsables du scrutin. Soutien accordé aux organisations non gouvernementales participant à l'organisation des élections.

- Le Gouvernernent israélien rouvre la Chambre de commerce palestinienne et autres institutions palestiniennes situées à Jérusalem-Est actuellement fermées, sous réserve que ces institutions s'engagent à fonctionner dans le strict respect des accords antérieurs conclus entre les parties.

La situation humanitaire

- Israël prend des mesures pour améliorer la situation humanitaire. Israël et les Palestiniens appliquent dans leur intégralité toutes les recommandations du rapport Bertini visant a améliorer la situation sur le plan humanitaire, notamment en levant les couvre-feux, en assouplissant les restrictions imposées à la circulation des personnes et des biens et en accordant au personnel international et humanitaire une complète liberté d'accès, en toute sécurité et sans entraves.

- Le Comité spécial de liaison fait le bilan de la situation humanitaire et des perspectives de développement économique en Cisjordanie et à Gaza et sollicite une aide massive des donateurs, y compris en faveur de la réforme.

- Le Gouvernement israélien et l'Autorité palestinienne poursuivent le processus de déblocage des recettes fiscales et de transferts de fonds, y compris les arriérés, conformément à un mécanisme de contrôle transparent convenu d'un commun accord.

La société civile

- Maintien du soutien des donateurs aux programmes d'entraide internationale, au développement du secteur privé et aux initiatives de la société civile, y compris par une augmentation des fonds fournis par le truchement d'organisations bénévoles privées et d'organisations non gouvernementales.

Les colonies de peuplement

- Le Gouvernement israélien dèmantèle immédiatement les colonies avancées établies depuis mars 2001.
- Conformément au rapport Mitchell, le Gouvernement israélien bloque toutes les activités d'implantation de colonies (y compris l'expansion naturelle des colonies).

Phase II: La transition (juin - décembre 2003)

Pendant la seconde phase, les efforts seront concentrés sur l'objectif consistant à créer, à titre d'étape sur la voie d'un accord sur le statut définitif, un État palestinien indépendant, doté de frontiéres provisoires et des attributs de la souveraineté et fondé sur la nouvelle constitution. Comme il a été dit plus haut, cet objectif pourra être atteint lorsque les Palestiniens auront des dirigeants qui agiront de façon décisive contre le terrorisme et qui auront la volonté et la capacité de bâtir une démocratie véritable fondée sur la tolérance et la liberté. Une fois dotés de tels dirigeants et une fois réformées leurs institutions civiles et leurs structures de sécurité, les Palestiniens bénéficieront du soutien actif du Quatuor et de l'ensemble de la communauté internationale pour créer un État indépendant et viable.

Pour passer a la phase II, il faudra que le Quatuor ait déterminé, par consensus et après analyse du comportement des deux parties, que les conditions voulues sont réunies. Poursuivant et approfondissant l'effort de normalisation de la vie des Palestiniens et de consolidation des institutions palestiniennes, la phase II commence après les élections palestiniennes et s'achève avec l'éventuelle création en 2003 d'un État palestinien indépendant doté de frontières provisoires. Ses principaux objectifs sont le maintien de résultats constants sur le plan de la sécurité globale, le maintien d'une

coopération efficace en matière de sécurité, la poursuite de la normalisation de la vie des habitants et de la consolidation des institutions, le maintien et la consolidation des objectifs de la phase I, la ratification d'une Constitution palestinienne démocratique, la création officielle d'un poste de premier ministre, le renforcement de la réforme politique et la création d'un État palestinien doté de frontières provisoires.

• *Conférence internationale.* Convoquée par le Quatuor en consultation avec les parties et immédiatement après la tenue des élections palestiniennes dans des conditions satisfaisantes, elle a pour objet de soutenir la relance économique palestinienne et de lancer un processus qui conduira à la création d'un État palestinien indépendant doté de frontières provisoires.

- Une telle réunion inclura toutes les parties, sera inspirée par l'objectif d'une paix globale au Proche-Orient (y compris entre, Israël et la Syrie et Israël et le Liban), et s'appuiera sur les principes énoncés dans le préambule de ce document.

- Les États arabes rétablissent les liens qu'ils avaient avec Israël avant l'Intifada (représentations commerciales, etc.).

- Reprise des contacts multilatéraux sur des questions comme les ressources régionales en eau, l'environnement, le développement économique, les réfugiés et la maîtrise des armements.

• Rédaction finale d'une nouvelle constitution prévoyant un État palestinien démocratique et independant, et approbation par les autorités palestiniennes compétentes. Si nécessaire, des élections suivent l'adoption de la nouvelle Constitution.

• Conformément au projet de constitution, un gouvernement de réforme, doté de pouvoirs effectifs et comprenant un premier ministre est officiellement mis en place.

• Maintien de résultats constants sur le plan de la sécurité générale, et poursuite de la coopération effective dans ce domaine prévue pour la phase I.

- Création d'un État palestinien indépendant doté de frontiéres provisoires grâce à un processus de négociation israélo-palestinien qui sera lancé par la conférence internationale. Dans le cadre de ce processus, les accords antérieurs visant à maximiser la continuité territoriale seront mis en oeuvre, avec notamment l'adoption de nouvelles mesures concernant les colonies, en rapport avec la création d'un État palestinien doté de frontières provisoires.
- Renforcement du rôle de la communauté internationale dans la surveillance de la transition, avec le soutien actif, soutenu et operationnel du Quatuor.
- Les membres du Quatuor préconisent la reconnaissance internationale de l'État palestinien, avec éventuelle adhésion à l'Organisation des Nations Unies.

Phase III: Accord sur le statut définitif et fin du conflit israélo-palestinien (2004-2005)

Le passage à la phase III se fera sur décision unanime du Quatuor, compte tenu du comportement des deux parties et de la surveillance effectuée par les membres du Quatuor. Les objectifs de la phase III sont la consolidation des réformes et la stabilisation des institutions palestiniennes, le fonctionnement soutenu et efficace de la sécurite palestinienne, et des négociations israélo-palestiniennes visant à conclure un accord sur le statut définitif en 2005.

- *Deuxième conférence internationale.* Convoquée par le Quatuor au début de 2004 en concertation avec les parties, cette conférence visera à entériner l'accord obtenu sur un État palestinien indépendant doté de frontières provisoires, et à lancer officiellement un processus qui, avec le soutien actif, soutenu et opérationnel du Quatuor, débouchera, en 2005, sur un règlement final de la question du statut definitif, y compris les frontières, Jérusalem, les réfugiés, les colonies; la conférence visera également à faciliter la conclusion, le plus rapidement possible, d'un accord général au Moyen-Orient entre Israël et le Liban et entre Israël et la Syrie.
- Poursuite des progrès globaux et effectifs accomplis dans l'exécution du programme de réforme établi par le Groupe de travail en prévision de

l'accord sur le statut definitif.

- Maintien de résultats constants et positifs sur le plan de la sécurité, et poursuite de la coopération effective dans ce domaine prévue pour la phase I.
- Efforts internationaux pour faciliter la réforme et stabiliser les institutions et l'économie palestiniennes en prévision de l'accord sur le statut final.
- Les parties parviennent à un accord final et général sur le statut définitif qui met fin an conflit israélo - palestinien en 2005. Il s'agit d'un accord négocié entre les parties sur la base des résolutions 242 (1967), 338 (1973) et 1397 (2002) du Conseil de sécurité, qui met fin à l'occupation commencée en 1967 et prévoit un règlement accepté, juste, équitable et réaliste de la question des réfugiés et un règlement négocié de la question du statut de Jérusalem qui tient compte des préoccupations politiques et religieuses des deux parties, qui protège les intérêts religieux des juifs, des chrétiens et des musulmans du monde entier, et qui est conforme an principe de deux États, Israël et une Palestine souveraine, independante, démocratique et viable, vivant côte a côte dans la paix et la sécurité.
- Acceptation par les États arabes d'une normalisation complète de leurs relations avec Israël et du principe de la sécurité pour tous les États de la région, dans le contexte d'une paix israélo-arabe générale ■

قراءة في «خارطة الطريق» / ملاحق

- ■ بيان باول ورايس (٢٣/ ٥/ ٢٠٠٣).
- ■ نص قرار قبول إسرائيل المشروط «للخارطة» (٢٥/ ٥/ ٢٠٠٣).
- ■ التحفظات الإسرائيلية الـ ١٤ على «خارطة الطريق».
- ■ قمة شرم الشيخ (٣/ ٦/ ٢٠٠٣).
- ■ قمة العقبة (٤/ ٦/ ٢٠٠٣).
- ■ إعلانات ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٣ لوقف العمليات.

بيان باول ورايس عن دواعي قلق إسرائيل بصدد «خارطة الطريق»[1]

(الولايات المتحدة تعترف بتخوفات إسرائيل وتتعهد بمعالجتها) ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٣

قدمت «خارطة الطريق» إلى حكومة إسرائيل بطلب من الرئيس أن تستجيب بمساهمات لهذه الوثيقة من شأنها أن تدفع عجلة السلام الحقيقي إلى الأمـــام. وقـــد تلقت حكومة الولايات المتحدة رداً من حكومة إسرائيل، يوضح مخاوفها الجوهرية بشأن «خارطة الطريق».

وتشاطر الولايات المتحدة حكومة إسرائيل رأيها بأن هذه اهتمامات حقيقيـــة، وسوف تعالجها كلياً وجدياً في تنفيذ «خارطة الطريق» لتحقيـــق رؤيـــا الرئيـــس المعلنة في ٢٤ حزيران (يونيو) ٢٠٠٢ ■

(١) عـن موقـع وزارة الخارجيـة الأميركيـة - مكتـب برامـج الإعـــلام الخـــارجي. (http://usinfo.state.gov).

نص قرار قبول إسرائيل المشروط لـ «خارطة الطريق» [1]

٢٥/ ٥/ ٢٠٠٣

أ ــ درست الحكومة الإسرائيلية في ٢٥ أيار (مايو) ٢٠٠٣ إعلان رئيس الوزراء حول «خارطة الطريق» وتعليقات إسرائيل على تطبيقها. وبعد مداولات اتخذت الحكومة بأغلبية كبيرة القرار التالي:

تصادق حكومة إسرائيل على إعلان رئيس الوزراء وتؤكد أن كل تعليقات إسرائيل كما وجهت إلى الإدارة (الأميركية) ستؤخذ في الاعتبار طوال فترة تطبيق «خارطة الطريق».

وأرفقت بهذه المذكرة لائحة بتعليقات إسرائيل موجهة إلى الإدارة الأميركية.

ب ــ قررت الحكومة أيضاً فيما يتعلق بمسألة اللاجئين ما يلي:

قبلت حكومة إسرائيل المراحل التي تنص عليها «خارطة الطريق» وتأمل في أن تجلب العملية السياسية التي ستبدأ طبقاً لخطاب الرئيس جورج بوش في ٢٤ حزيران (يونيو) ٢٠٠٢، الأمن والسلام والمصالحة بين إسرائيل والفلسطينيين.

وترغب حكومة إسرائيل في أن تقول بوضوح أنه خلال العملية السياسية وبعدها: لا، فإن القرار حول مسألة اللاجئين لا يعني دخولهم أو استقرارهم داخل حدود دولة إسرائيل ■

---

(١) عن مركز الإعلام الفلسطيني.

التحفظات الإسرائيلية الـ١٤ على «خارطة الطريق»

صادقت حكومة رئيس الوزراء ارئيل شارون على «خارطة الطريق»، وهي خطة بثلاث مراحل تدعو إلى تجميد الاستيطان، ووضع حد للعمليات الإرهابية في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية إقامة دولة فلسطينية بحدود انتقالية، ثم اتفاق على الوضع النهائي في العام ٢٠٠٥.

التصويت كان ١٢ مع، ٧ رفضوا وأربعة امتنعوا، في ختام جلسة الساعات الست الصاخبة.

أرفقت إسرائيل موافقتها بـ ١٤ تحفظاً على خارطة الطريق، وقد وعدت الولايات المتحدة بأخذها في الاعتبار بكامل الجدية، لكن هذا الوعد لم يكن ضامناً أن جميع الطلبات الإسرائيلية سوف تلبى، وفيما يلي نص التحفظات:

المواضيع الدولية للملاحظات الإسرائيلية

١ـ معاً، عند البدء وخلال المسار، وشرطاً لإكمالها يتوجب فرض الهدوء. على الفلسطينيين تفكيك المنظمات الأمنية القائمة، وتنفيذ إصلاحات أمنية من خلال إعادة إنشاء مؤسسات لمحاربة الإرهاب، العنف والتحريض (التحريض يجب أن يتوقف وأن تبدأ السلطة الفلسطينية بالتثقيف بالسلام).

في المرحلة الأولى للخطة، وكشرط للنجاح لبلوغ المرحلة الثانية، ينجز الفلسطينيون إتمام حل التنظيمات الإرهابية (حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، وكتائب الأقصى وأجهزة أخرى) وبنيتها التحتية، جمع السلاح غير الشرعي وتحويله إلى طرف ثالث، كي ينقل خارج المنطقة ويتلف، وقف تهريب الأسلحة وإنتاجها في أراضي السلطة الفلسطينية، تفصيل آلية الخطر الشامل ووقف التحريض.

لن يكون هناك تقدم إلى المرحلة الثانية دون إنجاز الشروط المذكورة أعلاه

المتعلقة بالحرب على الإرهاب. أما الخطط الأمنية التي يجب التزامها، فهي خطة تينيت وخطة زيني (كما في الأطر المتبادلة الأخرى، فإن خارطة الطريق لا يجب أن تنص على منع إسرائيل من العنف والتحريض ضد الفلسطينيين).

٢ــ الأداء الكامل هو شرط للتقدم بين المراحل وخلالها. الشرط الأول هو الوقف الكامل للإرهاب، العنف والتحريض. التقدم بين المراحل يأتي فقط بعد التطبيق الكامل للمرحلة السابقة له. لن يتم الالتفات إلى المحددات الزمنية، بل المؤشرات التطبيقية (المحددات الزمنية تستخدم فقط كنقاط مرجعية).

٣ــ نشوء سلطة فلسطينية جديدة ضمن إطار الإصلاح الحكومي. إن تشكيل قيادة فلسطينية جديدة يعتبر شرطاً للتقدم إلى المرحلة الثانية للخطة. وفي هذا الإطار تجري انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني بعد التنسيق مع إسرائيل.

٤ــ آلية الإشراف والمراقبة تكون تحت الإدارة الأميركية. النشاط التحققي الأساسي يتركز على إقامة كيان فلسطيني آخر والتقدم في مسار الإصلاح المدني ضمن السلطة الفلسطينية. التحقق يتم إنجازه على قاعدة مهنية وفي كل مسألة (اقتصادية، قانونية، مالية) دون خلق آليات مشتركة أو موحدة. القرارات الجوهرية تبقى بأيدي الطرفين معاً.

٥ــ تحدد سمة الدولة الفلسطينية الانتقالية بالتفاوض بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. يكون للدولة الانتقالية حدوداً (هكذا في الأصل) انتقالية وبعض مظاهر السيادة، وأن تكون منزوعة السلاح بشكل شامل دون قوات عسكرية، فقط لها شرطة وقوات أمن داخلي بمحدودية الإمكانيات والتسلح، ولن يكون لها صلاحية عقد التحالفات الدفاعية أو التعاون العسكري، والإشراف الإسرائيلي على دخول وخروج جميع الأشخاص والبضائع، كذلك في مجالي الجو والمجال الإلكترومغناطيسي.

٦ــ فيما يتعلق بكل من الإعلانات الافتتاحية والختامية، يجب تضمينها الإشارة إلى حق إسرائيل بالوجود كدولة يهودية، والتنازل عن أي حق في العودة إلى دولة إسرائيل.

٧ــ ختام المسار يؤدي إلى انتهاء كل المطالب، وليس فقط نهاية النزاع.

٨ــ يتم الاتفاق المستقبلي عبر التوافق والتفاوض المباشر بيـــن الطرفيــن، بالصلة مع الرؤية التي حددها الرئيس بوش في خطابه بتاريخ ٢٤ حزيران.

٩ــ لن يكون هناك إشراك لقضايا تعود للحل النهائي. من ضمـــن القضايـــا التي لا تناقش: المستوطنات في يهودا، السامرة وغزة (باستثناء تجميد الاســتيطان والنقاط غير القانونية)، وضع السلطة الفلسطينية ومؤسساتها في القــــدس، وكــل القضايا الأخرى التي يتصل جوهرها بالتسوية النهائية.

١٠ــ شطب المرجعيات باستثناء ٢٤٢ و٣٣٨ (١٣٩٧، المبادرة الســـعودية، والمبادرة العربية المقرة في بيروت)، تسوية على أساس خارطة الطريق هي تســوية مستقلة بذاتها، وتؤخذ الصلاحيات منها. المرجع الوحيد الممكــن يكــون القــرارات ٢٤٢ و٣٣٨ كخط عام لإدارة المفاوضات المستقبلية حول التسوية الدائمة.

١١ــ التقدم بمسار الإصلاح في السلطة الفلسطينية؛ طرح دستور فلســطيني انتقالي، تأسيس بنية تحتية قانونية وإعادة التعاون مع إسرائيل في هذا المجال. فــي الدائرة الاقتصادية: تواصل الجهود الدولية لإعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني. فــي الدائرة المالية: تطبيق الاتفاق الأميركي ــ الإسرائيلي ــ الفلسطيني بشكل كـــامل يعتبر شرطاً للاستمرار بتحويل واردات الضرائب.

١٢ــ نشر قوات جيش الدفاع الإسرائيلي على طول خطوط أيلـــول ٢٠٠٠ يكون موضوعاً خاضعاً لتفسير المادة ٤ (الهدوء التام)، ويتم إنجازه بالتناسب مـــع المتغيرات التي تتطلبها طبيعة الظروف المستجدة والحاجات المنبثقة عنها. التركيز سيكون على تقاسم المسؤوليات والسلطة المدنية كما في أيلول ٢٠٠٠ وليس علـــى موقع القوات على الأرض في ذلك الوقت.

١٣ــ وفقاً للظروف الأمنية، تعمل إسرائيل لإعادة الحياة الفلسطينية للوضـــع الطبيعي، وتحفيز الوضع الاقتصادي، إعادة الصلات التجاريـــة، تشـــجيع ودعـــم النشاطات للمؤسسات الإنسانية المعترف بها، لا إشارة إلـــى «تقريـــر برتينـــي»

كمرجع ملزم ضمن إطار المسألة الإنسانية.

١٤ـ تدعم الدول العربية هذا المسار عبر إدانة النشاط الإرهابي. لا تقام أية صلة بين المسار الفلسطيني مع المسارات الأخرى (السورية ـ اللبنانية) ■

Israel's road map reservations [1]

1. Both at the commencement of, and during the process, and as a condition to its continuance, calm will be maintained. The Palestinians will dismantle the existing security organizations and implement security reforms during the course of which new organizations will be formed and act to combat terror, violence and incitement (incitement must cease immediately and the Palestinian Authority must educate for peace).

These organization will engage in genuine prevention of terror and violence through arrests, interrogations, prevention and the enforcement of the legal groundwork for investigations, prosecution and punishment. In the first phase of the plan and as a condition for progress to the second phase, the Palestinians will complete the dismantling of terrorist organizations (Hamas, Islamic Jihad, the Popular Front, the Democratic Front, Al-Aqsa Brigades and other apparatuses) and their infrastructure; collection of all illegal weapons and their transfer to a third party for the sake of being removed from the area and destroyed; cessation of weapons smuggling and weapons production inside the Palestinian Authority; activation of the full prevention apparatus and cessation of incitement.

There will be no progress to the second phase without the fulfillment of all above-mentioned conditions relating to the war against terror. The security plans to be implemented are the Tenet and Zinni plans. [As in the other mutual frameworks, the road map will not state that Israel must cease violence and incitement against the Palestinians].

2. Full performance will be a condition for progress between phases and for progress within phases. The first condition for progress will be the complete cessation of terror, violence and incitement. Progress between phases will come only following the full implementation of the preceding phase. Attention will be paid not to time lines but to performance benchmarks (time lines will serve only as reference points).

3. The emergence of a new and different leadership in the Palestinian

(1) HAARETZ.com (Home page). May 27, 2003

Authority within the framework of governmental reform. The formation of a new leadership constitutes a condition for progress to the second phase of the plan. In this framework, elections will be conducted for the Palestinian Legislative Council following coordination with Israel.

4. The Monitoring mechanism will be under American management. The chief verification activity will concentrate upon the creation of another Palestinian entity and progress in the civil reform process within the Palestinian Authority. Verification will be performed exclusively on a professional basis and per issue (economic, legal, financial) without the existence of a combined or unified mechanism. Substantive decisions will remain in the hands of both parties.

5. The character of the provisional Palestinian state will be determined through negotiations between the Palestinian Authority and Israel. The provisional state will have provisional borders and certain aspects of sovereignty, be fully demilitarized with no military forces, but only with police and internal security forces of limited scope and armaments, be without the authority to undertake defense alliances or military cooperation, and Israeli control over the entry and exit of all persons and cargo, as well as of its air space and electromagnetic spectrum.

6. In connection to both the introductory statements and the final settlement, declared references must be made to Israel's right to exist as a Jewish state and to the waiver of any right of return for Palestinian refugees to the State of Israel.

7. End of the process will lead to the end of all claims and not only the end of the conflict.

8. The future settlement will be reached through agreement and direct negotiations between the two parties, in accordance with the vision outlined by President Bush in his 24 June address.

9. There will be no involvement with issues pertaining to the final settlement. Among issues not to be discussed: settlement in Judea, Samaria and Gaza (excluding a settlement freeze and illegal outposts); the status of the Palestinian Authority and its institutions in Jerusalem; and all other matters whose substance relates to the final settlement.

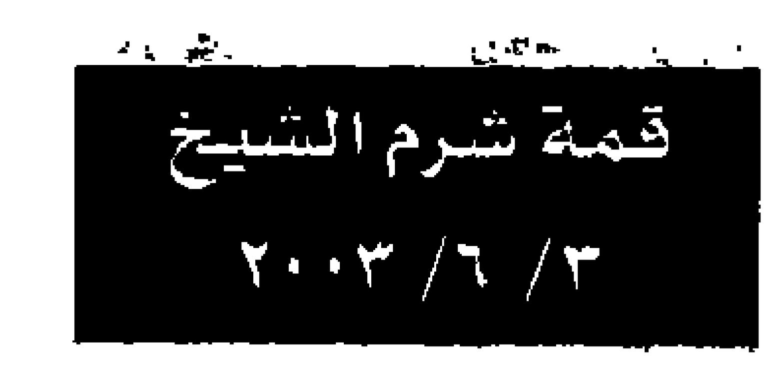
10. The removal of references other than 242 and 338 (1397, the Saudi initiative and the Arab Initiative adopted in Beirut). A settlement based upon the road map will be an autonomous settlement that derives its validity therefrom. The only possible reference should be to Resolutions 242 and 338, and then only as an outline for the conduct of future negotiations on a permanent settlement.

11. Promotion of the reform process in the Palestinian Authority; a transitional Palestinian constitution will be composed, a Palestinian legal infrastructure will be constructed and cooperation with Israel in this field will be renewed. In the economic sphere; international efforts to rehabilitate the Palestinian economy will continue. In the financial sphere: the American-Israeli-Palestinian agreement will be implemented in full as a condition for the continued transfer of tax revenues.

12. The deployment of IDF forces along the September 2000 lines will be subject to the stipulation of Article 4 (absolute quiet) and will be carried out in keeping with changes to be required by the nature of the new circumstances and needs created thereby. Emphasis will be placed on the division of responsibilities and civilian authority as in September 2000, and not on the position of force on the ground at that time.

13. Subject to security conditions, Israel will work to restore Palestinian life to normal: promote the economic situation, cultivation of commercial connections, encouragement and assistance for the activities of recognized humanitarian agencies. No reference will be made to the Bertini Report as a binding source document within the framework of the humanitarian issue.

14. Arab states will assist the process through the condemnation of terrorist activity. No link will be established between the Palestinian track and other tracks (Syrian-Lebanese).



بوش: العالم بحاجة لدولة فلسطينية في حال من السلم (١)
(ويقول إنه يجب ألا يُسمح لحفنة من الناس بالقضاء على آمال الكثيرين)

.. حضرة الرئيس، شكراً جزيلاً لاستضافتك هذا الاجتماع الهام. أود أن أتقدم بالشكر للزعماء لحضورهم ــ أصحاب الجلالة، سمو الأمير. حضرة رئيس الوزراء عباس، أود أن أشكرك وأعضاء وفدك لقدومكم.

إنني من نوع الناس الذين يعنون ما يقولون حين يقولون شيئاً. ما أعنيه أن العالم بحاجة لأن تكون هناك دولة فلسطينية حرة في حال من السلم. وعليه فإن حكومتي ستعمل مع جميع الأطراف المعنية لتحقيق هذه الرؤيا.

إنني أعتقد أن هذا هو الوقت المناسب تحقيقاً لهذه الرؤيا. إن علينا مسؤوليات من أجل تحقيق هذه الرؤيا. وأنت، سيدي، تقع على عاتقك المسؤولية كذلك، وقد اضطلعت بها. وإنني أود أن أعمل معك، كما يود الزعماء الآخرون هنا.

وعلينا ألا نسمح لحفنة من الناس، حفنة من القتلة، وحفنة من الإرهابيين بالقضاء على أحلام وآمال الكثيرين. وعلى إسرائيل مسؤوليات كذلك، على إسرائيل أن تتفاعل مع قضية المستوطنات. وعلى إسرائيل أن تضمن أنه ستكون هناك مناطق متواصلة (متلاصقة)(٢) يمكن للفلسطينيين أن يسموها وطناً.

---

(١) كلمة الرئيس بوش التي ألقاها في القمة.. نقلاً عن موقع وزارة الخارجية الأميركية ــ مكتب برامج الإعلام الخارجي. (http://usinfo.state.gov).

(٢) استعمل بوش خطأ كلمة متواصلة (Continuous) حيث تم تصحيح ذلك فيما بعد بالنص الإنجليزي الصادر عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوضع كلمة متلاصقة (Contiguous) بدلاً منها.

وعلى عاتق هؤلاء الزعماء حول هذه الطاولة تقع المسؤولية. وأكبرها، كما يبدو لي، هي مكافحة أي مصدر تمويل للإرهاب، والحيلولة دون كسب الإرهابيين موطئ قدم. وأنا أعلم أن ذلك هو التزام القادة هنا. فقد تحدثت إليهم عن ذلك. ومن مصلحتهم الخاصة أن يكافحوا الإرهاب. ومن مصالحهم الخاصة أن يمكنوا الدولة الفلسطينية من النشوء.

إذن، فقد كان هذا الاجتماع تاريخياً. وهو بداية عملية مطولة وعملية شاقة. لكنه بغض النظر عن صعوبتها، إنني أتعهد أمامكم بأنني سأبذل الطاقة والمجهود الضروريين لدفع هذه العملية قدماً.

وأنا أعتقد كما ذكرت لولي العهد (الأمير عبد الله) أن الله سبحانه وتعالى وهب كل شخص على وجه هذه الأرض ـ بل يتوقع من كل فرد أن يعامل بكرامة. وهذه دعوة عالمية. وهذه دعوة جميع الديانات وهي وجوب أن يكون كل إنسان حراً وأن يعامل باحترام. وبهذه الدعوة أشعر بحماس بالحاجة للمضي قدماً كي يكون العالم أكثر سلماً وأكثر حرية وأقوى رجاء.

حضرة الرئيس، شكراً لك لعقد هذا الاجتماع وغداً لدينا اجتماعات هامة كذلك. إنها بداية عملية حيث يتعيّن علينا جميعاً ألا نسمح لقلة من الناس بالقضاء على آمال الكثيرين ■

قمة شرم الشيخ
٣/ ٦/ ٢٠٠٣

بيـــان مبـــارك

التقينا اليوم الرئيس جورج بوش لدفع قضية السلام قدماً إلى الأمـــام، ولقـــد أعطى الرئيس بوش دفعاً لعملية السلام بطرحه رؤية لإقامـــة دولتيـــن، إســـرائيل وفلسطين، تعيشان في أمن وسلام.

إن هذه الرؤية تعني أنه إلى جانب دولة إسرائيل القائمة سوف تقـــوم دولـــة للفلسطينيين، إننا نرحب بخريطة الطريق التي انبثقت من هـــذه الرؤيـــة وتبنتـــها المجموعة الرباعية، وخصوصاً أنه تم قبولها من كل من الحكومـــة الإســـرائيلية والحكومة الفلسطينية.

ونعرب بصفة خاصة عن تقديرنا لالتزام الرئيس بوش القوي تطبيقها تطبيقـــاً تاماً، وتنص خريطة الطريق على إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ والتوصـــل إلى تسوية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني بحلول عام ٢٠٠٥، من خلال وفاء كـــل طرف بالتزاماته كاملة، تلك الالتزامات التي بنيت على أساس مؤتمر مدريد ومبـدأ الأرض مقابل السلام وقـــرارات مجلـــس الأمـــن الأرقـــام ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧ ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز التي أقرها بالإجمـــاع مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بيروت.

ونحن نؤيد إصرار السلطة الفلسطينية على الوفاء بمسؤولياتها فـــي إنـــهاء العنف وحفظ الأمن والنظام الذي أعلنه رئيس الحكومة الفلسطينية محمود عبـــاس، وسوف نستمر في دعم جهود السلطة الفلسطينية نحو التزام تعهداتها لتمكينها مـــن تثبيت سلطاتها في إطار مؤسسات ديموقراطية مسؤولة.

وسوف نتأكد من أن مساعدتنا لفلسطين سوف توجه فقط إلى السلطة الفلسطينية، كما سنستمر في دعم الجهود الهادفة إلى تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني.

ونحن نطالب إسرائيل بالوفاء بمسؤولياتها لإعادة بناء الثقة وإعادة الحياة الطبيعية للفلسطينيين وتنفيذ بقية التزاماتها المنصوص عليها في «خارطة الطريق»، الأمر الذي سيسهم في تحقيق تقدم في اتجاه رؤية الرئيس الأميركي.

ونؤكد مرة أخرى مواقفنا ضد الإرهاب والعنف، وسوف نستمر في محاربة ويلات الإرهاب الموجه ضد الإنسانية وفي رفض ثقافة التطرف والعنف في أي شكل كان ومن أي مصدر أو انطلاقاً من أي مكان بصرف النظر عن التبريرات والدوافع إدراكاً منا لمخاطرها كوباء يهدد الأمن والاستقرار في العالم أجمع. وسوف نستخدم قوة القانون لمنع وصول الدعم إلى المنظمات غير الشرعية بما في ذلك الجماعات الإرهابية.

ونؤكد مرة أخرى التزامنا استقلال العراق ووحدة أراضيه في ظل حكومة تمثل الشعب العراقي ونابعة من إرادته الحرة، وبحيث يعيش العراق في سلام ووئام مع جيرانه.

وفي هذا الصدد نحن نعتبر قرار مجلس الأمن الرقم ١٤٨٣ وسيلة مفيدة لتحقيق هذه الأهداف، وإذ تواصل دول المنطقة جهودها المهمة لتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإننا نرحب بمبادرة الولايات المتحدة الأميركية الخاصة بخلق فرص اقتصادية جديدة أمام جميع شعوب الشرق الأوسط.

وسوف نستمر في العمل من دون هوادة نحو شرق أوسط خال من الشقاق والعنف يحيا في وئام بعيد عن خطر الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ■

(أ ش أ)

قمة شرم الشيخ
٣/ ٦/ ٢٠٠٣

بيــــان بــوش [١]

في البداية أوجه الشكر للرئيس حسني مبارك على حسن ضيافته ودعوته في هذا المكان الخلاب. إننا نجتمع في سيناء في لحظة واعدة من أجل قضية السلام في الشرق الأوسط، ونحن نشاهد إمكان توحيد الجهود ضد الإرهاب، ونرى إمكان ميلاد دولة فلسطينية جديدة، وإمكان انتشار السلام بين أوساط شعوب هذه المنطقة. إن تحقيق تلك الأهداف سيتطلب الشجاعة والرؤية المخلصة من كل طرف ومن كل قائد ونحن نؤكد التزام الولايات المتحدة والتزامي الشخصي لمساعدة كل الأطراف في أن يصلوا إلى القرارات الصعبة والبطولية التي ستؤدي إلى السلام.

وأوجه الشكر للأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي والملك عبد الله الثاني عاهل الأردن والملك حمد بن عيسى عاهل البحرين ورئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس لانضمامهم إلى القمة اليوم.

كما أعبر عن شكري الخاص للرئيس مبارك، فالولايات المتحدة تقدِّر روابطها القوية مع مصر باستضافته لهذا التجمع الذي يواصل جهوده المخلصة في المنطقة.

إن الرئيس الراحل أنور السادات كان قائداً للسلام، كما كانت له الرؤية في أن يرى الفرص والقلب الجريء لاغتنامها وهذه الروح هي التي نحتاج إليها اليوم. في العام الماضي وفي شهر حزيران (يونيو) أعلنت اقتراحاً عن دولتين إسرائيلية وفلسطينية تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، كما ناشدت إسرائيل احترام حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك الحق في العيش في كرامة وفي فلسطين حرة

(١) ألقاه في ختام أعمال القمة في مؤتمر صحفي.

مسالمة. وإنني دعوت الشعب الفلسطيني إلى احتضان قيادته الجديدة التي تؤيد الإصلاح والديموقراطية ومكافحة الإرهاب. إن السلام سيتطلب من الدول المجاورة التزاماً نشطاً ودعماً وتأييداً كبيراً.

في هذا الصباح أسعدني أن أقف مع قادة العالم العربي الملتزمين هذه المبادئ. وأن كل تقدم نحو السلام يتطلب رفضاً للإرهاب، وقد أعلن الزعماء اليوم رفضهم الثابت للإرهاب بصرف النظر عن مبرراته أو دوافعه، كما التزموا خطوات عملية واستخدموا جميع الوسائل لقطع جميع المساعدات بما فيها الأسلحة والتمويل لأية مجموعات إرهابية.

إن القادة التزموا مساعدة السلطة الفلسطينية في حربها على الإرهاب، فالإرهاب يهدد الولايات المتحدة وأيضاً الدول العربية وإسرائيل، كما يهدد إقامة الدولة الفلسطينية وهناك ضرورة لمواجهته وإلحاق الهزيمة به.

غداً سأذهب إلى العقبة من أجل الاجتماع مع رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون ورئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس لمناقشة مسؤوليات الإسرائيليين والفلسطينيين. وإذا وفى كل الأطراف بالتزاماتهم فإن في الإمكان تحقيق تقدم سريع نحو دولة فلسطينية وإسرائيل آمنة وسلام عادل وشامل. إننا نسعى إلى سلام حقيقي وليس مجرد فترة هدوء بين مزيد من الحروب ولكن مصالحة دائمة بين شعوب الشرق الأوسط.

إن لقاءنا اليوم أيضاً بحثنا فيه مستقبل العراق، وأكدت التزام بلادي مساعدة الشعب العراقي في تحقيق الحرية والديموقراطية في بلد متحد داخل حدود ثابتة، بلد خال من أسلحة الدمار الشامل يعيش في سلام مع الدول المجاورة والعالم. وإن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً استعادة الأمن في المدن العراقية ومساعدة الشعب العراقي في إعادة بناء بلده بعد عشرات السنين من حكم ديكتاتوري ظالم وقاس. يسعدني أن أرحب بمساعدة جميع الدول الممثلة هنا ومساندتها وآمل أن تساهم في مساعدة شعب العراق في تحقيق آماله. إن هناك توجهاً مملوءاً بالأمل

من أجل تحقيق هذا المستقبل الطيب للعراق وتخليصه من هذه الشـرور، وهنـاك الكثير من الدول والشعوب التي تريد أن تنضم إلينا في هذه المسيرة. إنني أشـجع هذه الدول من أجل أن تدعم تعاونها الاقتصادي والتجاري وأن توجد منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط في غضون عشر سنين كاملة.

إننا نحترم وجود المؤسسات الديموقراطية في كل من العـراق والأراضـي الفلسطينية وندعم هذه المؤسسات في كل مكان.

إننا أيضاً ندعم التعبير عن وجهات النظر المختلفة ونقدر الكفايات لدى كـل دولة وكل شعب، هذه الدول التي تعيش في هذه المنطقة تواجه تحديـات ولكنـها تحظى بدعم الولايات المتحدة وصداقتها في آن واحد. وفي هذا الاجتمـاع حققنـا تقدماً في هذا الصدد وإننا سنمضي قدماً في هذا المجال. إنني أشكر جميع القـادة الذين حضروا اليوم، وليبارك الله أعمالنا المهمة، شكراً جزيلاً سيادة الرئيس ■

(أ ش أ)

قمة العقبة
٤/ ٦/ ٢٠٠٣

بيان الـملك عبـد اللــه

نجتمع اليوم في العقبة، هذه المدينة الصغيرة التي تمثل الإمكان الهائل للجمع بين شعوب مختلفة. ففي مكان ليس بعيداً من هنا، وقع الأردن وإسرائيل معـاهدة سلام في عام ١٩٩٤. وبعد تسع سنين، إن ما يجمعنا هنا هو الحلم نفسه. الحلم بالسلام والازدهار والتعايش والمصالحة. لكن الأحلام وحدها لا يمكنها أن تحقق الآمال. فالشكر لجهود الرئيس بوش ولتعهدات رئيس الوزراء شـارون ورئيس الوزراء عباس حيث نجتمع هنا اليوم لتحويل هذه الأحلام إلى إنجـازات حقيقية على أرض الواقع.

السيد الرئيس

السيد رئيس الوزراء شارون

السيد رئيس الوزراء محمود عباس

ليكن لدينا طموح... الطموح كي نتجاوز العنف والاحتلال، ونصل إلى اليوم الذي تكون فيه دولتان، فلسطين وإسرائيل، تعيشان معاً، جنباً إلى جنب، في سلام وأمن. إننا بأيدينا اليوم نملك الآلية التي يمكن أن تترجم هذا الطموح إلى حقـائق على أرض الواقع. إنها خطة، خريطة الطريق، التي تخاطب حاجات الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

فهذه الخطة توفر للإسرائيليين ضمانات أمنية من جميع العـرب، ومعـاهدة سلام وعلاقات طبيعية مع الدول العربية ونهاية الصراع.

وبالنسبة إلى الفلسطينيين، فهي تحقق نهاية للاحتلال، ودولة قابلة للحياة، والوعد بالعيش كشعب حر ومزدهر.

ومن المؤكد أن الطريق لتحقيق هذه الرؤية لن تكون سهلة أو دون عقبات. أنا أدرك أن هنالك الكثيرين في منطقتنا وفي كل أنحاء العالم، ينظرون إلى اجتماعنا اليوم نظرة مشوبة بالتشكك والريبة. فإخفاقات الماضي وإحباطاته خلفت كثيراً من الناس الذين لا يصدقون ما أعقبها.

اليوم لدينا الفرصة والتزام إحياء الثقة بالعملية وتنشيط الآمال في مستقبل أفضل، فنحن ببساطة لا نستطيع احتمال البديل، فخلال السنوات القليلة الماضية أظهرت طريق المواجهة عواقبها: فقدان الأرواح البريئة، الدمار والخوف، لكن الأكثر كلفة كان فقدان الأمل.

إن أغلى هبة تستطيعون تقديمها لشعوبكم خلال الأسابيع المقبلة تتمثل في تجديد الأمل الذي يشع من تقدم ملموس على الأرض. ولن تكون شعوبكم وحدها التي ستراقب وتنتظر بل ستكون عيون عالم بأسره مشدودة إليكم، فطبيعة عالمنا الجديد الذي لا تفصله حدود تعني أن لنا جميعاً مصلحة في ما يجري هنا. فالأردنيون والأميركيون والأوروبيون وكثيرون في كل أرجاء العالم يقفون مستعدين وراغبين في تقديم كل مساندتهم لضمان نجاحكم.

وفي نهاية الأمر إنكم أنتم، الفلسطينيون والإسرائيليون، الذين يتوجب عليكم أن تعملوا معاً لحل القضايا المعلقة الكثيرة التي تباعد بينكم.

ينظر الكثيرون إلى التنازلات التي ستقدم خلال مفاوضاتكم بأنها «تنازلات مؤلمة» ولكن لماذا لا تعتبر «هبات السلام»، التي في المقابل سوف توفر الأمل والأمن والحرية لأبنائنا وأبناء أبنائنا. فعندما يضع كل منكم نفسه في وضع الآخر فإننا نستطيع أن نأمل في تحقيق تقدم حقيقي.

لذلك فإننا اليوم نؤكد من جديد موقفنا القوي ضد العنف بكل أشكاله وأياً كان مصدره، فتفجير الحافلات لن يقنع الإسرائيليين بالمضي قدماً، ولا قتل

الفلسطينيين أو هدم بيوتهم ومستقبلهم. يتوجب أن يتوقف كل هذا ونحن نتعهد أن يبذل الأردن كل ما في استطاعته للمساعدة في تحقيق ذلك.

السيد الرئيس

لقد بقيت على الدرب فوجودك هنا اليوم لتشهد اجتماع الزعيمين معاً والاتفاق على أرضية مشتركة لحل هذا الصراع، يوفر حافزاً كبيراً للمضي قدماً ورداً واضحاً على كل المتشككين. أنني أشكركم على قيادتكم وشجاعتكم.

السيد رئيس الوزراء شارون

السيد رئيس الوزراء محمود عباس

إنني أحثكما اليوم على إنهاء مخططات الذين يسعون إلى التدمير والإبادة والاحتلال. وأحثكما على أن تكون لديكما الإرادة والشجاعة للبدء بتحقيق أحلامنا في السلام والازدهار والتعايش. وتذكرا أن الأردن في سعيه إلى تحقيق هذه الأهداف النبيلة سيبقى دائماً صديقاً حقيقياً ■

(«النهار» البيروتية)

قمة العقبة
٤/ ٦/ ٢٠٠٣

بيـــــان شـــارون

أود أن أشكر جلالة الملك عبد الله لتنظيمه هذا الاجتماع وأن أعـــبر عــن تقديــر إسرائيل للرئيس بوش لمجيئه إلى هنا اليوم للالتقاء مع رئيس الوزراء عباس ومعي.

بصفتي رئيس وزراء إسرائيل، مهد الشعب اليهودي، فإن مسؤوليتي الأولــى هي أمن شعب إسرائيل ودولة إسرائيل.

لا يمكن المساومة مع الإرهاب وستواصل إسرائيل، بالتكاتف مع كل الــدول الحرة، مكافحة الإرهاب حتى هزيمته الأخيرة.

إن ضمان الأمن الدائم يستلزم في نهاية المطاف السلام، ولا يمكــن إحـــلال السلام الدائم إلا من طريق الأمن.

هناك الآن أمل جديد يتمثل في فرصة جديدة للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وإسرائيل، شأنها شأن دول أخرى، أعطت دعمها القوي للرؤية التـــي عـــبر عنها الرئيس بوش في ٢٤ حزيران ٢٠٠٢، رؤيـــة لدولتيــن، إســـرائيل ودولـــة فلسطينية، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

إن حكومة إسرائيل وشعبها يرحبان بالفرصة المتاحة لمعـــاودة مفاوضـــات مباشرة طبقاً للخطوات التي تنص عليها خريطة الطريق كمـــا أقرتـــها الحكومـــة الإسرائيلية، من أجل تحقيق هذه الرؤية.

من مصلحة إسرائيل ألا تحكم الفلسطينيين بل أن يحكم الفلسطينيون أنفســـهم في دولة خاصة بهم. إن دولة فلسطينية ديموقراطية تقيم سلاماً تاماً مع إســـرائيل

ستساعد على إحلال الأمن والرفاهية على المدى البعيد لإسرائيل كدولة يهودية.

إلا أن السلام لا يمكن أن يتحقق من دون التخلي عن الإرهاب والعنف والتحريض وإزالتها. وسنعمل بالتعاون مع الفلسطينيين ودول أخرى على مكافحة الإرهاب والعنف والتحريض بكل أشكالها.

وإذا اضطلع كل الأطراف بواجباتهم، سنعمل على عودة الحياة إلى طبيعتها بالنسبة إلى الفلسطينيين وتحسين الوضع الإنساني وإعادة بناء الثقة وتشجيع التقدم في اتجاه رؤية الرئيس.

سنعمل على ضمان احترام كرامة الجميع وحقوقهم الإنسانية.

في وسعنا أيضاً أن نؤكد لشركائنا الفلسطينيين أننا ندرك أهمية التلاصق الجغرافي في الضفة الغربية من أجل قيام دولة فلسطينية قابلة للاستمرار.

وسياسة إسرائيل في المناطق التي هي موضع مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين ستعكس هذا الأمر.

إننا نوافق على مبدأ أن أي تحرك من طرف واحد يقوم به أي من الأطراف لا يمكن أن يحكم سلفاً على نتيجة مفاوضاتنا.

وفي ما يتعلق بنقاط الاستيطان غير المرخص بها، أود أن أكرر أن إسرائيل مجتمع يحكمه القانون، وتالياً، سنعمل فوراً على إزالة نقاط الاستيطان غير المرخص بها.

إن إسرائيل تريد السلام مع جميع جيرانها العرب، وإسرائيل مستعدة للتفاوض بحسن نية مع أي شركاء يتقدمون لذلك.

ومع قيام علاقات طبيعية، إنني واثق من أنهم سيجدون في إسرائيل جاراً وشعباً ملتزماً بالسلام الشامل والازدهار لجميع شعوب المنطقة.

شكراً لكم جميعاً ■

(و ص ف)

قمة العقبة
٤/ ٦/ ٢٠٠٣

بيان محمود عباس

لا شك في أننا ندرك جميعاً أن هذه اللحظة في غاية الأهمية. نحن أمام فرصة جديدة للسلام مبنية على أساس رؤية الرئيس بوش وخريطة الطريق التي قبلناها دون تحفظات.

هدفنا دولتان، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن، وطريقنا هو طريق التفاوض المباشر لإنهاء الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي وحل كل قضايا المرحلة النهائية وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وعانى في ظله الفلسطينيون شديد المعاناة.

وفي الوقت ذاته، لا نتجاهل عذابات اليهود على مر التاريخ وقد حان الوقت لإنهاء كل هذه المعاناة.

على إسرائيل الوفاء التام بمسؤولياتها وسنقوم بما يتوجب علينا لإنجاح المسعى.

ولكي أكون صريحاً وواضحاً، لا حل عسكري لصراعنا ونكرر إدانتنا ورفضنا للإرهاب والعنف ضد الإسرائيليين أينما كانوا.

إن هذه الوسائل لا تنسجم مع تقاليدنا الدينية والأخلاقية، بل تشكل عقبة خطيرة أمام دولتنا المستقلة ذات السيادة وتتعارض مع الدولة التي نريد بناءها.

سنبذل كل الجهود وسنستخدم كل إمكاناتنا لتنتهي الانتفاضة المسلحة، وعلينا أن نستخدم الوسائل السلمية في سعينا لإنهاء الاحتلال ومعاناة الفلسطينيين والإسرائيليين وبناء الدولة الفلسطينية.

نؤكد تصميمنا على تنفيذ ما التزمناه أمام شعبنا والمجتمع الدولي: سيادة القانون وسلطة سياسية واحدة وسلاح شرعي واحد في يد الجهات المختصة للحفاظ على القانون والنظام العام وتعددية سياسية في إطار الديموقراطية.

هدفنا واضح وسنطبقه بحزم وبلا هوادة، نهاية كاملة للعنف والإرهاب. وسنكون شركاء كاملين في الحرب الدولية ضد الإرهاب وندعو شركاءنا في هذه الحرب إلى منع المساعدات المالية والعسكرية عمن يعارضون هذا الموقف في سياق التزامنا مصلحة الشعب الفلسطيني وبصفتنا أعضاء في الأسرة الدولية.

كما سنعمل ضد التحريض على العنف والكراهية أياً كان شكله وأياً كانت وسائله وسنقوم بإجراءات من جانبنا لضمان أن لا يصدر أي تحريض عن المؤسسات الفلسطينية، كما يجب أن نعيد تفعيل وتنشيط اللجنة الأميركية ـ الإسرائيلية ـ الفلسطينية لمكافحة التحريض.

إننا سنستمر في سعينا لبسط سيادة القانون وتأكيد سلطة الحكومة ضمن مؤسسات فلسطينية تتصف بالمساءلة ونسعى إلى بناء دولة ديموقراطية تشكل إضافة نوعية إلى المجتمع الدولي وستكون كل أجهزة الأمن الفلسطينية جزءاً من هذه الجهود وستعمل معاً لتحقيق هذه الأهداف.

إن مستقبلنا الوطني على المحك ولن نسمح لأحد بتهديده. نحن ملتزمون هذه الخطوات لأنها أساساً في مصلحتنا الوطنية.

يجب أن لا يخشى الفلسطينيون على حياتهم وممتلكاتهم وأرزاقهم، كما نؤكد ونرحب بالحاجة إلى دعم المجتمع الدولي وخاصة الدول العربية، كما نرحب ونؤكد الحاجة إلى آلية رقابة دولية بقيادة الولايات المتحدة لتمكننا من تحقيق هدفنا في دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة قادرة على الحياة في إطار حسن جوار مع كل الدول في المنطقة بما فيها إسرائيل ■

(و ص ف)

قمة العقبة
٤/ ٦/ ٢٠٠٣

بيـــان بـــوش

جلالة الملك عبد الله، أشكرك على استضافة هذا الحدث. أشكرك على ضيافتك. ومن المناسب أن نلتقي اليوم في الأردن، فالملك عبد الله هو قائد لمصلحة السلام وهو مستمر في التقليد الذي ورثه عن والده الملك حسين في هذا الاتجاه.

يسعدني أن أكون هنا مع رئيس الوزراء شارون. وقد بدأت الصداقة بين بلدينا لدى إنشاء إسرائيل. الولايات المتحدة اليوم ملتزمة بقوة، وأنا ملتزم بقوة، ضمان أمن إسرائيل كدولة يهودية تنبض بالحياة.

يسعدني أيضاً أن أكون مع رئيس الوزراء عباس. إنه يمثل قضية السلام وقضية دولة للشعب الفلسطيني. إنني أدعم بقوة هذه القضية أيضاً.

كل منا موجود هنا لأنه يدرك أن كل الشعوب لها الحق في العيش بسلام. إننا نؤمن بأن من الممكن، عبر العمل والنية الحسنة والشجاعة، إحلال السلام في الشرق الأوسط. ونسجل هذا اليوم تقدماً كبيراً في اتجاه تحقيق هذا الهدف.

هناك تغييرات كبيرة ومليئة بالأمل ستحل على الشرق الأوسط. في العراق، أطيح ديكتاتور زرع الرعب والنزاعات. وهناك مجتمع عادل وديموقراطي قيد الظهور.

إن رئيس الوزراء عباس يرأس الآن الحكومة الفلسطينية. وهو، بقيادته الحازمة ومن طريق بناء مؤسسات الديموقراطية الفلسطينية ورفض الإرهاب، يخدم أغلى آمال شعبه.

الجميع هنا اليوم يتقاسمون هدفاً واحداً: الأرض المقدسة يجب أن تقسم بين دولة

فلسطين ودولة إسرائيل اللتين تعيشان بسلام بعضهما مع البعض ومع كل دول الشرق الأوسط. كل الأطراف سيفيدون من هذا الإنجاز وكل الأطراف لديهم مسؤوليات يجب أن يقوموا بها. وعلى الجانبين اللذين وافقا على خريطة الطريق القيام بخطوات ملموسة وفورية في اتجاه رؤية الدولتين هذه، طبقاً لما نصت عليه بوضوح هذه الخطة.

إنني أرحب بتعهد رئيس الوزراء شارون تحسين الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية والبدء بتفكيك المستوطنات اليهودية غير المرخص لها فوراً. وإنني أقدر خطوات المصالحة من أجل المعتقلين وعائلاتهم، وتصريحاته الصريحة في شأن ضرورة التلاصق الجغرافي. وكما قلت أمس، ينبغي التعامل مع مسألة المستوطنات بما يخدم عملية السلام.

إلى ذلك، صرح رئيس الوزراء شارون بأن أي تحرك من طرف واحد يقوم به أي من الأطراف لا يمكن ولا ينبغي أن يحكم سلفاً على نتيجة مفاوضاتنا. ويقر رئيس الوزراء أيضاً بأن من مصلحة إسرائيل أن يحكم الفلسطينيون أنفسهم في دولتهم الخاصة. وهذه دلائل ذات معنى على احترام حق الفلسطينيين وأملهم في الحصول على دولة فلسطينية قابلة للاستمرار وديموقراطية وتعيش بسلام.

إن رئيس الوزراء عباس يقر أن الجرائم الإرهابية هي عقبات خطيرة أمام الدولة المستقلة التي يسعى إليها شعبه. ويوافق على أن عملية إقامة هذه الدولة تمر بمفاوضات سلام. وقد تعهد تدعيم المؤسسات الفلسطينية، بما فيها القوى الأمنية، وجعلها أكثر مسؤولية وديموقراطية. ولقد وعد ببذل أقصى الجهود والموارد لإنهاء الانتفاضة المسلحة. كما وعد بالعمل من دون مساومة من أجل وضع حد نهائي للعنف والإرهاب. ويثبت رئيس الوزراء في كل هذه الجهود إرادته والتزامه بناء مستقبل أفضل للشعب الفلسطيني.

ووافق رئيسا الوزراء على أن التقدم في اتجاه السلام يتطلب أيضاً إنهاء العنف وإزالة كل أشكال الحقد والأذى والتحريض الرسمي في الكتب المدرسية وفي وسائل الإعلام وفي الكلمات التي يستخدمها المسؤولون السياسيون. ويدرك

كلا المسؤولين أن مستقبل السلام لا يمكن أن يقوم على الحقد والكذب والمرارة.

غير أنه لا يمكن لهذين المسؤولين التوصل إلى إحلال السلام إذا عملا بمفردهما. السلام الحقيقي يتطلب دعم دول أخرى في المنطقة. لقد حققنا أمس في شرم الشيخ انطلاقة قوية. وأعلن القادة العرب أنهم يشاركوننا في هدفنا القاضي بإقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وسلام. ووعدوا بوقف كل مساعدة وتدفق المال والسلاح إلى المنظمات الإرهابية ومساعدة رئيس الوزراء عباس في تحرير الأراضي الفلسطينية من الإرهاب.

كل الأطراف قاموا بتعهدات مهمة، وستسهر الولايات المتحدة على أن يتم التزام هذه التعهدات. وستؤمن حكومتي التدريب والدعم لإعادة تنظيم جهاز أمني فلسطيني جديد. وسننشئ بعثة مراقبة على الأرض بقيادة السفير جون وولف تقضي مهمتها بمساعدة الأطراف على التقدم في اتجاه السلام ومراقبة هذا التقدم والإفادة بوضوح عن الطرف الذي يقوم بواجباته. وإننا نتوقع من الطرفين الوفاء بوعودهما.

وسيعمل وزير الخارجية كولن باول ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس على إعطاء هذه القضية الأولوية الرئيسية. وسيعمل الوزير باول والدكتورة رايس، كممثلين شخصيين لي، مع الأطراف عن قرب لمساعدتهم على التقدم في اتجاه سلام حقيقي في أسرع وقت ممكن.

إن الرحلة التي نقوم بها صعبة جداً. إنما ليس هناك أي خيار آخر. لا يمكن لأي قائد ذي ضمير أن يقبل بأشهر وسنوات إضافية من الإذلال والقتل والحداد. وهذان القائدان صاحبا الضمير قاما بتصريحاتهم اليوم من أجل قضية السلام.

إن الولايات المتحدة ملتزمة هذه القضية. إذا نفذ كل الأطراف تعهداتهم، أنا أعلم أنه يمكن السلام أن يحل أخيراً.

أشكركم جزيل الشكر. وليبارك الله عملكم ■

(و ص ف)

إعلانات ٢٩/ ٦
لوقف إطلاق النار

فتح تلتزم الهدنة كما وردت في المبادرة المصرية [١]

حرصاً من حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح على المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني في مرحلة من أدق مراحل نضالنا الوطني وأكثرها حساسية وحرصاً منا على الوحدة الوطنية الفلسطينية التي شكلت ولا زالت أساس قوتنا وقدرتنا على النضال والصمود ولعدم إعطاء أي فرصة لأي محاولة للمساس بها وعلى قاعدة التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا غير القابلة للتصرف والمقررة من المجالس الوطنية الفلسطينية وعلى قاعدة الالتزام المطلق بالنضال المتواصل لتحقيق أهدافنا الوطنية وفي مقدمتها حق شعبنا في العودة إلى وطنه وممارسة حقه في تقرير مصيره بنفسه وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وتجاوباً مع كل الجهود المخلصة الدولية والعربية وفي مقدمتها جمهورية مصر العربية، فإننا نعلن باسم الحركة لكافة الدول والقوى الدولية المحبة للحرية والسلام في العالم التزامنا بالهدنة كما وردت في المبادرة المصرية.

وفي نفس الوقت فإننا نتوجه إلى دول وشعوب وحكومات العالم أجمع والساعية لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في فلسطين والمنطقة ببذل جهودها لإلزامها الحكومة الإسرائيلية العمل بما يكفل إنجاح هذه المبادرة وفق المطالب التالية:

أولاً: الوقف الفوري لكافة أشكال العدوان الإسرائيلي على شعبنا بما فيها وقف الاغتيالات والمجازر ضد تجمعاتنا ومدننا وقرانا ومخيماتنا ووقف

(١) كما وزعته وكالة (أ.ف.ب)

الاجتياحات وتدمير المباني والبنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية والرسمية والشعبية وتجريف الأراضي الزراعية ومصادرتها ووقف عمليات تهويدها.

ثانياً: رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية المنتخبة وعلى رأسها الرئيس أبو عمار.

ثالثاً: إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية.

رابعاً: عدم المساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية وفي مقدمتها الحرم القدسي الشريف وكنيسة القيامة والحرم الإبراهيمي الشريف وكنيسة المهد.

خامساً: التوقف الفوري عن مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات عليها أو التوسع في القائم منها تمهيداً لإزالتها وكذلك وقف بناء الأسوار والجدران العازلة.

سادساً: البدء بالانسحاب الفوري لقوات الاحتلال إلى ما كانت عليه قبل ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ وسرعة إرسال المراقبين الدوليين للإشراف على تنفيذ مرجعيات عملية السلام المتفق عليها وطبقاً لقرارات الشرعية الدولية ولإقامة السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة ■

٢٩/ ٦/ ٢٠٠٣

حركة التحرر الوطني الفلسطيني «فتح»

إعلانات ٢٩/ ٦
لوقف إطلاق النار

حماس والجهاد توافقان على تعليق العمليات العسكرية لمدة ثلاثة شهور
إعلان مبادرة [١]

حرصاً منا على وحدة صفنا الفلسطيني في هذه المرحلة الخطيرة التي تمر بها قضيتنا وأمتنا، وصوناً لوحدتنا الوطنية التي تحققت على خيار الانتفاضة والمقاومة وتوثقت بدماء الشهداء، ومساهمة منا في تعزيز الحوار الوطني الفلسطيني على قاعدة التمسك بحقوق شعبنا وصيانتها، وحماية لجبهتنا الداخلية من خطر التفرق والصدام، وقطع الطريق على العدو الذي يسعى لخلق الذرائع لتفجيرها، وتأكيداً على حق شعبنا المشروع في مقاومة الاحتلال كخيار استراتيجي حتى إنهاء الاحتلال الصهيوني لأرضنا ونيل كامل حقوقنا الوطنية، وتجاوباً مع جهود الكثيرين في الساحة الفلسطينية والعربية من الحريصين على وحدة الصف الوطني الفلسطيني...

فإننا ـ نحن فصائل المقاومة الفلسطينية الموقعة على هذا البيان ـ نعلن عن المبادرة التالية:

أولاً: تعليق العمليات العسكرية ضد العدو الصهيوني لمدة ثلاثة أشهر، ويسري مفعولها ابتداء من هذا اليوم، وذلك مقابل الشروط التالية:

١ـ الوقف الفوري لكافة أشكال العدوان الصهيوني على شعبنا الفلسطيني، من اجتياح وتدمير وإغلاق وحصار على المدن والقرى والمخيمات، بما في ذلك الحصار المفروض على الرئيس ياسر عرفات، وهدم للمنازل وتجريف

(١) نقلاً عن «السفير» اللبنانية ـ ٢٠٠٣/٦/٢٩.

للأراضي الزراعية واعتداء على الأراضي والممتلكات والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وخاصة المسجد الأقصى المبارك. والوقف الفوري لكافة عمليات الاغتيال الفردي والمجازر الجماعية وجميع عمليات الاعتقال والإبعاد بحق أبناء شعبنا وقيادته وكوادره ومجاهديه.

٢ـ إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين من الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال من دون قيد أو شرط وعودتهم إلى بيوتهم، بدءاً من الذين أمضوا مدداً طويلة في السجون وذوي الأحكام العالية والنساء والأطفال والمرضى وكبار السن.

ثانياً: في حال لم يستجب العدو لهذه الشروط والالتزامات أو أخل بأي منها فإننا نعتبر أنفسنا في حل من هذه المبادرة، ونحمل العدو مسؤولية ما سيترتب على ذلك ■

حركة المقاومة الإسلامية «حماس»
حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين

إعلانات ٢٩/ ٦
لوقف إطلاق النار

«الديمقراطية» توافق على وقف العمليات العسكرية مقابل وقف العدوان الإسرائيلي

انطلاقاً من الحرص على المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ نضالنا الوطني، وبهدف صون وحدتنا الوطنية وتعزيزها وحماية مسيرة الانتفاضة الباسلة وقطع الطريق على المخططات المعادية الهادفة إلى زرع الفرقة وتصديع تلاحم الصف الوطني، ومن موقع التمسك بحق شعبنا المشروع في مقاومة الاحتلال والذي كفلته كافة المواثيق وقرارات الشرعية الدولية، فإن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تعلن موافقتها على وقف العمليات العسكرية، اعتباراً من تاريخه، وذلك مقابل إلزام إسرائيل بتحقيق ما يلي:

أولاً: الوقف الفوري لكل أشكال العدوان ضد شعبنا، بما يعني وقف الاغتيالات والاعتقالات والاجتياحات والتدمير والتجريف وهدم المنازل، وإنهاء كافة النشاطات الاستيطانية ومصادرة الأراضي، وإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين، وإنهاء الإغلاق ورفع الحصار، بما في ذلك الحصار المفروض على الرئيس أبو عمار، والتوقف عن المساس بالمقدسات الإسلامية والمسيحية وبخاصة الحرم القدسي الشريف، وانسحاب القوات الإسرائيلية من كافة المناطق التي أعادت احتلالها بعد أيلول ٢٠٠٠ كخطوة على طريق إنهاء الاحتلال.

ثانياً: توفير ضمانات دولية جادة لعملية سياسية تقوم على قرارات الشرعية الدولية وتفضي إلى إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، بما يعني العودة إلى حدود الرابع من حزيران وإزالة المستوطنات، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات

سيادة عاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين على أساس القـــرار ١٩٤، وذلــك وفقــاً لجداول زمنية محددة وتحت رقابة دولية فاعلة.

إننا نتوجه إلى دول وشعوب العالم المعنية بتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وبخاصة إلى أطراف الرباعية الدولية، الولايات المتحدة الأميركيـــة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة، لاغتنام هذه الفرصة لانطلاقة جــادة نحو السلام وممارسة الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها والوفاء بالاســتحقاقات المترتبة عليها واحترام متطلبات التقدم نحو سلام متوازن وشامل يضمـــن الأمـــن والاستقرار في منطقتنا والعالم.

إننا ندعو سائر فصائل شعبنا الوطنية والإسلامية إلـــى مواصلـــة وتكثيــف مسيرة الحوار الوطني الفلسطيني للاتفاق على برنامج وطني موحد وإقامة قيـــادة وطنية موحدة لإدارة المعركة بكافة جوانبها ومشاركة الجميع في صنع القرار فـــي هذا الظرف المصيري في إطار منظمة التحرير الفلســـطينية الممثـــل الشـــرعي والوحيد لشعبنا ■ .

٢٩/ ٦/ ٢٠٠٣

المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

إعلانات ٢٩/ ٦
لوقف إطلاق النار

«الشعبية» تؤكد حرصها على سلامة العلاقات الوطنية الفلسطينية

تتصاعد في هذه الفترة الضغوط المتعددة الأشكال والمصادر، التي تستهدف احتواء الانتفاضة والمقاومة الباسلة لشعبنا في مواجهة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي على أرضنا وشعبنا وحقوقنا وكرامتنا الوطنية.

إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومن مواقع المسؤولية الوطنية وحرصاً على وحدة شعبنا ومصارحة كل جماهيرنا الفلسطينية والعربية وكل الأحرار والشرفاء والمناضلين من أجل العدالة والحرية نوضح ما يلي:

١ـ إن الاحتلال والعدوان الإسرائيلي على شعبنا يجسد إرهاب الدولة المنظم بأبشع صوره وأشكاله، إن العدوان والغطرسة الصهيونية والاعتداءات اليومية ضد أبناء شعبنا بدون أي تمييز، وقتل كل أشكال الحياة بما في ذلك اقتلاع مئات الآلاف من الأشجار وتجريف ومصادرة مئات الآلاف من الدونمات المزروعة يفرض على شعبنا مقاومة هذا العدوان والدفاع عن حياته وأرضه وحقوقه الوطنية.

٢ـ لقد كثفت الإدارة الأميركية جهودها لاحتواء الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية المتواصلة منذ ما يزيد عن ألف يوم تمهيداً للقضاء التام عليها وفقاً لما أعلنته هذه الإدارة مراراً وتكراراً بأن المطلوب ليس وقفاً للمقاومة، ولكن تفكيك بنى منظمات المقاومة وملاحقتها والإجهاز التام على فصائلها.

٣ـ إن هذا الضغط الأميركي يأتي في سياق المخطط الأميركي لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة بما يخدم المصالح الأميركية وبما يعنيه ذلك من تكريس دولة

إسرائيل باعتبارها الدولة المركزية والمقررة في هذه المنطقة من العالم.

٤ــ في إطار هذا المخطط، عملت الإدارة الأميركية لصالح إسرائيل وبالتنسيق الكامل معها على وقف التراكمات والمفاعيل الإيجابية للانتفاضة التي بدأ العدو الإسرائيلي يعاني من نتائجها على كل الأصعدة، الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفرضت الانتفاضة على كل من الإدارة الأميركية وحكومة المجرم شارون الإقرار رسمياً وعلناً لأول مرة في تاريخهما بالدولة الفلسطينية باعتبارها ضرورة لأية تسويات أو حلول سلمية.

انطلاقاً من هذه الحقائق، فقد عملت الجبهة وناضلت مع كل الأخوة والرفاق في فصائل العمل الوطني والإسلامي ومع الأخوة في السلطة والقيادة الفلسطينية ومع الأخوة والأشقاء العرب من أجل أن تنصب الجهود لاستمرار الانتفاضة والمقاومة، وتوفير كل إمكانات الدعم والإسناد لشعبنا بما يصون الأمانة ويحقق الوفاء للشهداء والجرحى والمعتقلين ولكل تضحيات هذا الشعب العظيم الصابر البطل.

إن الجبهة وهي تؤكد على أن استمرار الانتفاضة والمقاومة مع أشكال النضال الأخرى هو طريق الخلاص من الاحتلال وتحرير الأسرى والمعتقلين وتحقيق الاستقلال والعودة، فإننا سنواصل جهودنا في كل المنابر والمجالات من أجل مواصلة الحوار الوطني لبلورة الموقف السياسي الصائب وبناء المؤسسة الفلسطينية الموحدة على أسس ديمقراطية تحقق مشاركة الجميع في إقرار السياسة ومتابعة تنفيذها، ومع تأكيدنا على هذا الموقف وعلى قاعدة احترام تباين الاجتهادات خاصة إذا ما أخذت بعض فصائل العمل الوطني والإسلامي موقفاً مغايراً لموقفنا ومع تقديرنا لمبادرة الأخ الرئيس أبو عمار بإيفاده الأخ صائب عريقات للقاء الرفيق الأمين العام أحمد سعدات لنقل وجهة نظر الرئيس أبو عمار، فإن الجبهة تؤكد للجميع أنها ستظل حريصة على سلامة العلاقات الوطنية الفلسطينية وتفويت الفرصة على العدو الذي يعمل لنقل الصراع إلى الشارع الفلسطيني ■

٢٩/ ٦/ ٢٠٠٣

المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

مواقف ورؤى..

- إقامة منطقة تجارة حرة مع الشرق الأوسط - ٩/ ٥/ ٢٠٠٣
  [خطاب الرئيس بوش في جامعة ساوث كارولينا].

- التغير الديمقراطي والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط - ١٦/ ٥/ ٢٠٠٣
  [خطاب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وليام بيرنز].

- المجازفة بخوض السلام في الشرق الأوسط - ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٣
  [وزير خارجية فرنسا دومينيك دوفيلبان].

- قيادة أمريكية لتطبيق «خارطة الطريق» - ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٣
  [وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر].

- شيء ما يحدث تحت الجمود الصوري - ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٣
  [وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر].

إقامة منطقة تجارة حرة مع الشرق الأوسط خلال ١٠ سنوات
[خطاب بوش [١] في جامعة ساوث كارولينا ـ ٩/ ٥/ ٢٠٠٣]

(..) في عصر من الإرهاب العالمي وأسلحة الدمار الشامل، ما يحدث في الشرق الأوسط يهم أميركا كثيراً. فمرارة تلك المنطقة يمكنها أن تجلب العنف والمعاناة لمدننا. وإن تقدم الحرية والسلام في الشرق الأوسط من شأنه أن يمتص هذه المرارة ويضاعف أمننا. وعليه، أريد اليوم أن أناقش معكم هدفاً عظيماً لهذه الدولة. إننا سنستخدم نفوذنا ومثاليتنا لاستبدال الكراهيات القديمة بآمال جديدة عبر الشرق الأوسط.

إن وقتاً من الفرص التاريخية قد حل. فدكتاتور في العراق قد أزيح عن السلطة. وإرهابيو تلك المنطقة يرون الآن مصيرهم الحياة القصيرة التعسة للهارب. والمصلحون في الشرق الأوسط يكسبون نفوذاً، وزخم الحرية في تنام. وقد وصلنا إلى لحظة من الوعد الهائل، وستنتهز الولايات المتحدة هذه اللحظة من أجل السلام.

إن مستقبل السلام يتطلب إلحاق الهزيمة بالإرهاب. وعليه فإن أميركا وتحالفاً كبيراً من الدول تشن حرباً عالمية لا هوادة فيها على الإرهابيين، ونحن نحقق انتصاراً.

(..) وخلال هذه الأشهر العشرين شاهد العالم تصميم الشعب الأميركي، ورأى العالم قوة ومهارة وشجاعة القوات المسلحة الأميركية (..) دولتنا قوية. وأعظم قوة لدينا هي أننا نخدم قضية الحرية. إننا نؤيد تقدم الحرية في الشرق الأوسط لأنها مبدأ مؤسس، ولأنها تخدم مصلحتنا القومية. فأيديولوجية الإرهاب المبنية على الكراهية تكيفها وتغذيها وتحميها أنظمة طغيانية. أما الدول الحرة، فهي على نقيض ذلك، تشجع الإبداع والتسامح والمشاريع الحرة، وفي تلك الدول الحرة، فإن جاذبية التطرف تذوي وتموت.

---

(١) عن مكتب برامج الإعلام الخارجي ــ وزارة الخارجية الأميركية. مصدر سبق ذكره.

إن الحكومات الحرة لا تبني أسلحة دمار شامل من أجل الإرهاب الجماعي. إننا نعتقد أن توسع الحرية في جميع أنحاء العالم، مع مرور الوقت، هو أفضل ضمانة للأمن في جميع أنحاء العالم. الحرية هي الطريق إلى السلام.

يعتقد البعض أن الديمقراطية في الشرق الأوسط هي بعيدة الاحتمال إن لم تكن مستحيلة. وهم يجادلون بأن شعوب الشرق الأوسط ليست لديها رغبة كبيرة في الحرية أو الحكم الذاتي (..) كل معلم من الحرية خلال الستين عاماً الماضية أعلن أنه شيء مستحيل حتى نفس اللحظة التي حدث فيها. إن تاريخ العالم الحديث يقدم درساً للمتشككين: لا تراهنوا ضد نجاح الحرية.

لقد تقدمت الحرية لأن الرغبة في الحرية والعدالة كائنة في كل قلب بشري. ويتقاسم الرجال والنساء من العالم الإسلامي، وهم خمس عدد سكان العالم اليوم، أمل الحرية هذا. لقد تقدمت الحرية لأنها السبيل لانتشال الملايين من الفقر وتحسين حياتهم. فحيث تحجب الحرية، يعيش الناس في عزلة وجمود. وحيث يُرحب بالحرية، يستطيع الناس من كل ثقافة أن يزدهروا. وقد تقدمت الحرية في عصرنا لأنه في اللحظات الحاسمة، عمل رجال ونساء شجعان وضحوا من أجلها، وقد وقفت الولايات المتحدة إلى جانبهم. وهذه هي الكيفية التي أصبح فيها منشقون وسجناء سياسيون قادة دول متحررة حديثاً. وهذه هي الكيفية التي أصبح فيها أعداء سابقون أصدقاء مخلصين للولايات المتحدة.

إن الشرق الأوسط يشكل عقبات كثيرة أمام تقدم الحرية، وأنا أدرك بأن هذا التحول سيكون صعباً. وقد أصدر مؤخراً فريق من ٣٠ باحثاً عربياً تقريراً يصف فيه «عجز الحرية» في الشرق الأوسط، مستشهداً بنوع خاص بالافتقار إلى حقوق الإنسان وسوء التعليم. وحددوا أيضاً الاضطهاد الاجتماعي للمرأة بأنه حاجز رئيسي أمام التقدم. وهم على حق. فلا يستطيع مجتمع أن ينجح ويزدهر بينما يحجب الحقوق والفرص الأساسية عن نساء بلده.

ورغم كل التحديات، نرى أيضاً مؤشرات التغيير تبشر بالأمل. فنصف جميع

الشعوب الإسلامية تقريباً يعيش اليوم في ظل حكم ديمقراطي في دول من تركيا إلى أندونيسيا. وقد عقدت حكومتا البحرين والمغرب انتخابات حرة مؤخراً، وسيعقد الأردن انتخابات في الشهر القادم. ووافق شعب قطر على دستور جديد يضمن الحريات الأساسية. واقترح الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية ميثاقاً عربياً جديداً يدعو إلى إصلاح داخلي ويعزز المشاركة السياسية في دول تلك المنطقة. وفي إيران، تتحرك الرغبة في الحرية، في وجه قمع قلس، يرفع بعض الإيرانيين أصواتهم بشجاعة داعين إلى الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان. والولايات المتحدة تؤيد بقوة تطلعاتهم إلى الحرية.

إن الذين يغذون الكراهية يريدون أن يوجدوا انشقاقاً بين الشرق والغرب. ومع ذلك، ففي الرغبة المتنامية لنيل الحرية في جميع أنحاء العالم الإسلامي، ليس هناك تصادم بين الحضارات. فعندما يقاوم الإرهابيون والطغاة ويهاجمون الحرية، فإنهم يقاومون ويهاجمون آمال المسلمين في كل مكان.

(..) إن أميركا تعمل مع حكومات ومصلحين في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ونحن نقوي الروابط عن طريق مبادرتنا للشراكة مع الشرق الأوسط. وكخطوة أخرى، سيجتمع وزير الخارجية باول والممثل التجاري زيليك مع قادة إقليميين في الأردن الشهر القادم لمناقشة أجندة من التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. فالتقدم سيتطلب ويعزز التجارة التي هي محرك التنمية الاقتصادية.

إن كامل الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية هي أصغر من ذلك الذي لأسبانيا. وشعوب هذه الدول لديها وصول إلى الإنترنت أقل من شعوب منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. إن العالم العربي لديه تقليد ثقافي عظيم، لكنه إلى حد كبير يفتقر إلى النمو الاقتصادي لعصرنا. لقد ساعدت الأسواق والتجارة الحرة عبر العالم على هزم الفقر وعلمت الرجال والنساء عادات الحرية. وعليه فإنني أقترح إنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط خلال عقد من الزمن لإدخال الشرق الأوسط في دائرة متسعة من الفرص، لتوفير أمل للشعوب التي تعيش في تلك المنطقة.

سنعمل بالتعاون من شركائنا لكي نضمن حصـــول المؤسســات التجاريــة الصغيرة والمتوسطة على رأس المال وسنوفر الدعم والمساعدة للمنطقة من أجــل تطوير قوانين الملكية والممارسات التجارية السليمة. فباستبدال الفســاد والمنــافع الشخصية بمبادئ السوق الحرة والقوانين النزيهة، ستنعم شعوب الشرق الأوســط بالازدهار والحرية.

وتتطلب الإفادة القصوى من الفرص الاقتصاديــة تعليمــاً أفضــل وأشــمل وخاصة بالنسبة للمرأة التي عانت أكبر قدر من الضرر والحرمان. وسنعمل علــى تحسين وضع تعليم القراءة ومحو الأمية لدى البنات والنساء بناء علــى التجــارب المكتسبة من المجهود ذاته في أفغانستان والمغرب واليمــن. وســنوفر المــوارد اللازمة من أجل ترجمة كتب القراءة للمراحل التعليمية المبكرة إلى اللغة العربيــة ثم التبرع بهذه الكتب إلى المدارس الابتدائية في المنطقة.

ويعتمد النجاح الاقتصادي وتحقيق الكرامة الإنسانية على السواء في النهايــة على حكم القانون والإدارة الشريفة للقضاء.

ولذا، فإن أميركا سترعى بالتعاون مع حكومة البحرين ندوة إقليميــة لبحــث الإصلاح القضائي. وإنه لمن دواعي سروري أن عضو المحكمة العليا ساندرا داي أوكونور قد وافقت على ترؤس هذا المجهود.

هذا وفي الوقت الذي تتسع فيه التجارة في الشرق الأوسط وينتشــر التعليــم وتنال المرأة مكانتها من المساواة والاحترام، وفيما يترسخ حكم القانون، فإن كـــل شعوب تلك المنطقة ستشهد يوماً جديداً يسود فيه العدل ويوماً جديداً يتحقــق فيــه الرفاه. فقد ظل الصراع في الأرض المقدسة يشكل أكبر مشكلة مأسوية في الشرق الأوسط لعدة أجيال. والآن وبعد أن تم تحرير العراق وظهرت قيادة جديدة للشـعب الفلسطيني، وإلى جانب الجهود التي يبذلها قادة من أمثال الرئيس مبــارك وولــي العهد الأمير عبد الله، فإن الأمل قد تجدد.

وإذا ما اتخذ الشعب الفلسطيني خطوات راسخة أكيدة نحو مكافحة الإرهـــاب،

وإذا ما استمر في السير على طريق السلام والإصلاح وتحقيق الديمقراطية فإنه سيشهد كما يشهد كل العالم علم فلسطين يرفرف فوق دولة حرة مستقلة.

إن هناك واجبات مترتبة على كل أطراف هذا الصراع. فعلى إسرائيل أن تتخذ خطوات ملموسة نحو تخفيف المعاناة عن الفلسطينيين وإبداء الاحترام نحوهم وصيانة كرامتهم. وعلى إسرائيل أن تعمل مع تقدم مسيرة السلام على وقف النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة.

وعلى الدول العربية أن تحارب الإرهاب بكل أشكاله، وأن تعترف وتقر كلياً ونهائياً بالواقع وهو: أن لإسرائيل حق البقاء والعيش كدولة يهودية في سلام مع جيرانها.

إن طريق التقدم إلى الأمام في الشرق الأوسط ليست لغزاً مجهولاً. فهي تتمثل في الإرادة والرؤيا والفعل. فطريق السير إلى الأمام إنما تقوم على خدمة مصالح الأحياء وليس على تصفية حسابات الماضي.

وإنني، في سبيل اغتنام هذه الفرصة، أوفد الوزير باول إلى الشرق الأوسط لدعوة جميع الأطراف إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم. وسيغادر الوزير باول في هذه المهمة الليلة حاملاً معه التزامي الشخصي وهو: أن أميركا ستعمل دون كلل في سبيل تحقيق وجود دولتين هما إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في أمن وازدهار وسلام ■

التغير الديمقراطي والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط

(خطاب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وليام بيرنز [1] ـ ١٦/ ٥/ ٢٠٠٣)

(..) يبدو لي أن هناك أربع نقاط ذات أهمية خاصة ينبغي التأمل فيها عند وضع قضية الديمقراطية والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط في إطارها الصحيح. أولاً، ينبغي أن يعطى تحدي تحقيق انفتاح الأنظمة السياسية في المنطقة برمته أولوية أعلى بكثير مما أعطي له في السنوات الماضية في الأجندة الأميركية. ثانياً، ينبغي أن يكون دعم التغير الديمقراطي جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية أوسع تسعى بنشاط مماثل إلى حل النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي؛ وبناء عراق مستقر مزدهر وديمقراطي؛ وتحديث اقتصادات المنطقة. ثالثاً، كما تعلمون جميعاً أفضل مني بكثير، إن التحول إلى الديمقراطية يعني تغيراً تدريجياً وإن كان حقيقياً شاملاً. وإن هذا التغير يتضمن أكثر من مجرد إجراء انتخابات، إنه يشمل عملية بناء المؤسسات السليمة وحكم القانون والمجتمعات المدنية النابضة بالحياة والنشاط برمتها، وهي عملية مؤلمة صعبة متدرجة متطورة وأحياناً محفوفة بالمخاطر. رابعاً، ينبغي أن يكون التغير الديمقراطي مدفوعاً من داخل المجتمعات في المنطقة. ذلك أنه لا يمكن تحقيق بقائه واستدامته عن طريق الوصفات والمواعظ القادمة من الخارج. إلا أن هناك الكثير الذي يمكن للولايات المتحدة وغيرها من الدول في مجتمع الدول الديمقراطية أن تقوم به لمساعدة الإصلاح الذي يظهر ويترعرع محلياً.

لقد التحقت بالسلك الدبلوماسي الأميركي منذ واحد وعشرين عاماً، وخدمت في عهد أربع إدارات. وقد أمضيت معظم ذلك الوقت في العمل على قضايا

---

(١) في مؤتمر مركز دراسة الإسلام والديمقراطية الذي انعقد في واشنطن من ١٦ إلى ١٨/ ٥/ ٢٠٠٣ بعنوان: «لماذا الديمقراطية؟ ولماذا الآن؟». عن مكتب برامج الإعلام الخارجي ـ وزارة الخارجية الأميركية. مصدر سبق ذكره.

شـرق أوسطية. والقول إننا لم نولِ إطلاقاً اهتماماً كافياً لما ينطوي عليه تحقيـق انفتاح بعض الأنظمة السياسية المتجمدة على المدى الطويل من أهمية، خاصة فـي العالم العربي، هو انتقاد منصف لجميع جهودنا خلال تلك السنوات.

إن هذا الأمر ليس مجرد مسألة قيم أميركية، أو ضمـان حقـوق الإنسـان الأساسية، رغم ما لهذين الاهتمامين من أهمية قصوى. إنه أيضاً مسألة مصـالح أميركية واقعية. إن الاستقرار ليس ظاهرة جامدة لا متغيرة، والأنظمة التي لا تجد سبلاً للتكيف مع تطلعات شعوبها إلى المشـاركة سـتصبح أنظمـة هشـة قابلـة للاحتراق. ولا يتمتع الشرق الأوسط بأي حصانة من هذه الحقيقة تميزه عـن أي جزء آخر في العالم. وأنا أدرك أن هناك من يجادلون بوجود استثنائية عربيـة أو مسلمة من نوع ما في هذا المجال، إلا أنني وببساطة لا أوافق على ذلك. وصحيـح طبعاً أن لدى المجتمعات العربية ما يفيض عن حصتها من المشاكل والمعضـلات لتسويتها، وخصوصياتها المميزة وتحدياتها الفريدة، ولكن هذا لا يعني أنها لا تملك القدرة على التغيير الديمقراطي. إن افتراض غير هذا هو تحليل خاطئ وفي نفس الوقت أساس خطر لبناء سياسة عليه.

وستجد بعض الأنظمة العربية صعوبة في التغيير تفـوق الصعوبـة التـي تواجهها أنظمة أخرى بكثير. وقد لا يتقدم بعضها إلى الحد الكافي بالسرعة الكافية. وقد لا يبذل بعضها محاولة جاهدة على الإطلاق. وهذه هي الأنظمة التي يرجـح انضمامها أكثر من غيرها إلى صفوف الدول الفاشلة حول العالم. وعلينا أن نقـر أيضاً، من منظور سياسي، بأن بروز أنظمة أكثر ديمقراطية في العالمين العربـي والإسلامي لا يعني بالضرورة أنه سيكون من الأسهل علينا الحصول علـى مـا نريده بالنسبة لقضايا معينة، وما عليكم إلا النظر إلى الرد التركي المخيب للأمـل على طلباتنا خلال الأزمة العراقية. ولكنني أعتقد، والأهم من هذا بكثـير هـو أن الرئيس بوش والوزير (كولن) باول يعتقدان، أنه من مصلحتنا جـداً فـي الأمـد الطويل أن ندعم التغير الديمقراطي. وينبغي علينا أن نبقي أعيننا مفتوحة بالنسـبة للمقايضات الحتمية، وأن نسعى إلى المساعدة في صياغة العملية بشـكل يخفـض

على الأقل بعض المخاطر في الأمد القصير إلى أقصى حد ممكن.

جزء من استراتيجية أشمل

ينبغي أن يكون دمج دعمنا للانفتاح السياسي في استراتيجية جادة متلاحمة أكثر شمولاً في الشرق الأوسط من الاعتبارات الضرورية بكل ما في الكلمة من معنى. فالتغيّر الديمقراطي هو عنصر واحد في أجندة إيجابية أوسع للمنطقة، إلى جانب إعادة بناء العراق؛ وتحقيق رؤيا الرئيس الخاصة بدولتين للإسرائيليين والفلسطينيين؛ وتحديث الاقتصادات العربية. ولا يمكننا أن ننظر إلى هذا وكأنه قائمة طعام في مطعم يمكننا اختيار بعض الأطباق فقط منها، فنسعى إلى تحقيق هدف ما ونهمل الأهداف الأخرى. فكما أوضح الرئيس بوش في خطابه المهم في جامعة ساوث كارولينا في التاسع من أيار/مايو، إن الولايات المتحدة مصممة على أن تقود بنشاط جهود السعي إلى تحقيق جميع هذه الأهداف، بمشاركة قيادات وزعامات المنطقة.

والتغيّر الديمقراطي مقوم حاسم في جهودنا لمساعدة العراقيين على تشييد مستقبل أكثر أملا ووعدا. وسيكون من الغباء الاستخفاف بتعقيدات المجتمع العراقي، ولا شك في أنه ستكون هناك انتكاسات وخيبات أمل على الطريق، إلا أن الحكومة الذاتية الممثلة للشعب هي هدف نعتزم نحن وشركاؤنا في التحالف مساعدة العراقيين على تحقيقه بأسرع ما يمكن.

والتغيّر الديمقراطي جزء لا يتجزأ أيضاً من نهج الرئيس تجاه السلام الإسرائيلي الفلسطيني، وتجاه «خارطة الطريق» التي هو ملتزم بتطبيقها. إن بناء مؤسسات سياسية قوية استعداداً لظهور الدولة ليس منّة تقدَّم لنا أو لأي طرف خارجي. إنها في مصلحة الشعب الفلسطيني جداً، وهي أمر يثبتون أنهم قادرون تماماً على إنجازه. فقد عيّن الفلسطينيون بالفعل رئيس وزراء إصلاحيا ووزارة جديدة، وأظهروا من خلال النقاش النشط في المجلس التشريعي اهتماماً قوياً بتحدي الوضع القائم.

ويصعب تخيل كيف يمكن للمجتمعات في المنطقة، من دون تحديث اقتصادي عاجل كبير، أن تجد الحيز الذي تصوغ ضمنه إصلاحاً ديمقراطياً مستقراً تطوريا. وسيكون الأمر صعباً حتى بوجود إحساس متجدد بالأمل الاقتصادي. أما والأمور على ما هي عليه الآن، فإن المستقبل المرتقب لكثير من الأنظمة العربية أبعد بكثير عن أن يكون مفعماً بالأمل. فالمداخيل الفردية إما أنها تعاني من الركود أو تشهد انخفاضاً؛ و٤٥ بالمئة من سكان العالم العربي اليوم لم يبلغوا الرابعة عشرة من العمر، وسيتضاعف مجمل عدد السكان خلال ربع القرن القادم؛ وتتأرجح نسبة البطالة في حدود العشرين بالمئة. ولا يشكل هذا كله مناخاً صحياً للتغير السياسي البناء. وهذا هو سبب قيام الرئيس بوش في خطابه في التاسع من أيار/مايو، وقيلم وزير الخارجية باول في خطابه الخاص بمبادرة الشراكة في العام الماضي، على التأكيد مثل ذلك التأكيد الكبير على خطوات جديدة مبدعة كالسعي لإقامة منطقة تجارة شرق أوسطية حرة.

تغير تدريجي، ولكن حقيقي

ودعوني أنتقل بسرعة إلى نقطتي الثالثة. حين أتحدث أنا وغيري من المسؤولين الأميركيين عن الحاجة إلى تغيّر ديمقراطي تدرجي في الشرق الأوسط، يحاول البعض تفسير استعمالنا لكلمة «تدرجي» على أنها تعني مجرد تغيرات سطحية تجميلية أو تغيرات يتم تأجيلها بشكل مستمر. وهذا خطأ. إن التغير الديمقراطي في معظم الدول العربية سيكون بالضرورة تدرجياً نظراً لمجموعة من التحديات التي تواجهها تلك الدول والضغوطات السياسية المتراكمة ولمجرد صعوبة تشييد المجتمعات والحكومات الديمقراطية في أي مكان. ولكن، ورغم أنني أتحدث عن تغير تدرجي، إلا أنني أتحدث بكل تأكيد عن الحاجة إلى تغير حقيقي.

وليس هناك سبيل بعينه دون غيره تحقق الدول الديمقراطية عن طريقه، أو وصفة تلائم الجميع دون استثناء. إلا أن خبرتنا من بلدنا ومن عشرات الدول التي انطلقت في تحولات ديمقراطية خلال العشرين عاماً الماضية في جميع أنحاء العالم، تبرز ثلاثة مجالات حاسمة الأهمية يجب أن تشكل جزءاً من العملية.

أولاً، سيكون على الدول العربية أن توسّع الحيز المعطى لمؤسسات مجتمع مدني مستقل، وسائل الإعلام المستقلة والمنظمات النسائية وكيانات أخرى كثيرة، كي تقوم بالتنظيم والقيام بعملها بنشاط. وأنا أعرف من خبرتي الشخصية أن هذه المجموعات لا تجعل حياة المسؤول الحكومي أسهل دائما، ولكنها جزء حاسم في أي ديمقراطية.

ثانياً، هناك حاجة لأن تقوم الدول العربية بتحسين ممارسات الحكم الأساسية لديها. وهذا يعني خفض ممارسات الفساد والمحسوبية. وهو يعني الاستجابة بصورة أفضل إلى المطالب اليومية التي يضعها المواطنون على عاتق حكوماتهم. وثمة مهمة رئيسية هي العمل في اتجاه حكم القانون، عن طريق أنظمة قضائية أكثر فعالية ومستقلة وقوات شرطة وسجون أكثر قانونية وإنسانية.

ثالثاً، على القادة العرب أن يقوموا بالعمل الصعب المتمثل بجعل الانتخابات أكثر شمولية وأكثر نزاهة، وإعطاء مزيد من السلطة لتلك المؤسسات التي يتم اختيار أعضائها بانتخابات علنية كالعديد من البرلمانات التي تكتسب الآن مصداقية وسلطة في جميع أنحاء المنطقة. وكما نعلم جميعا، فإن الانتخابات وحدها لا تصنع الديمقرطية. إنها عرضة للاستغلال أو التشويه، إما من قبل أحزاب تسعى لاستخدامها مرة واحدة فقط للوصول إلى السلطة؛ أو من قبل قيادات (أقوى تذكير بها ربما كانت صورة وزير الإعلام العراقي السابق الفذ وهو يؤكد بارتياح شديد حصول صدام على ١٠٠ بالمئة من الأصوات المؤيدة). ومع ذلك، فمن دون انتخابات منتظمة، حرة ونزيهة، لا يستطيع بلد أن يسمي نفسه ديمقراطيا.

هذه مهام طموحة، مهام كافحت دول عبر العالم بصددها في صعودها الشاق نحو مستقبل سياسي أفضل. غير أن إبقاء الدول العربية في مستوى أقل هو إهانة للقدرة الهائلة على التعلم والتطوير التي أظهرها الشعب العربي عبر التاريخ.

التغير الدائم يأتي من الداخل.. لكننا نستطيع أن نساعد

ثمة حقيقة بدهية، لكنها حقيقة ينبغي علينا كأميركيين أن نبقيها ماثلة في أذهاننا بعناية، هي أن التغيرات الديمقراطية الدائمة والتحديث الإقتصادي يجب أن

يكونا مدفوعين من داخل المجتمعات العربية. إنه لا يمكن فرضها من الخارج. وما يبعث على التشجيع عبر المنطقة اليوم هو مدى تفحص الذات الجاري اليوم، والخطوات الملموسة التي اتخذتها بعض الدول نحو الإصلاح السياسي. وقد أصبح تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٢ نوعا من المفصل الأساسي حول هذا الموضوع، غير أن الإشارة الدائمة إليه إنما تبرز فقط بلاغة حجة واضعيه بأن الفجوات الموجودة في الانفتاح الاقتصادي، والحريات السياسة، والفرص التعليمية وتعزيز مكانة المرأة إنما هي فجوات تعيق تحقيق القدرات الإنسانية الهائلة للشرق الأوسط. إن الحقيقة الراسخة بينما ندخل القرن الواحد والعشرين هي أن الدول التي تقتبس، وتفتح وتستغل المبادرة الاقتصادية والسياسية ستزدهر، وتلك التي لا تفعل ذلك ستتخلف أكثر فأكثر.

وفي سائر أرجاء المنطقة اليوم هناك مؤشرات على أن بعض القيادات ومجموعات المجتمع المدني على الأقل تعي تلك الحقيقة الراسخة وتعمل بهديها. فقد صوتت نساء وترشحن لمناصب في انتخابات البحرين العام الماضي. والأردن سيشهد انتخابات برلمانية الشهر القادم. والقطريون وافقوا على دستور جديد، وعينت امرأة وزيرة للتربية. والمجتمع المدني آخذ في النمو في المغرب الذي أطلق فيه سراح السجناء السياسيين وتم منحهم تعويضات عن سجنهم. وفي وجه تحديات هائلة في الداخل، عززتها بصورة مفجعة الهجمات الإرهابية التي وقعت في الرياض قبل بضعة أيام، اقترح ولي العهد الأمير عبد الله إصلاحات ديمقراطية في المملكة العربية السعودية، وكذلك «ميثاقاً عربياً» من أجل مشاركة سياسية وحيوية اقتصادية مجددة معززة. وفي مصر، بلغت تجربة الدكتور سعد الدين القاسية ذروتها في عرض واعد بالاستقلال القضائي صادر عن أعلى محكمة مصرية وتبرئة للمجتمع المدني المصري.

وهناك أشياء كثيرة نستطيع أن نعملها للمساعدة على تشجيع وتسريع هذه العملية. ونقطة البدء هي الرغبة، التي لم تكن ظاهرة بوضوح دائما في الماضي، في قول الحقيقة المجردة لأصدقائنا فضلا عن خصومنا. وهناك أيضا مجموعة مختلفة من البرامج العملية التي نقوم بتنظيمها تحت مظلة خطاب الرئيس في

٩ أيار (مايو) ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي عرضها وزير الخارجية في كانون الأول / ديسمبر الماضي. وهذه تتراوح بين مدارس الحملات الإقليمية للنساء العربيات إلى الزيارة التي ستقوم بها قاضية المحكمة العليا ساندرا داي أوكونر للبحرين في وقت متأخر من هذا العام لبدء جهد إصلاحي قضائي إقليمي.

إن جوهر مبادرة الرئيس ووزير الخارجية هو المشاركة. وذلك يعني أننا في حكومة الولايات المتحدة ينبغي علينا أن نصغي لأفكار ونصائح وانتقادات واقتراحات من المنطقة، وهو أمر يبدو أحيانا كأنه عمل غير طبيعي لمسؤولين أميركيين. إنني أهيب بكم جميعا أن تشتركوا معنا في هذا الجهد، لجعله شارعا حقيقيا يتحرك فيه السير في اتجاهين. وتلك هي أيضا الغاية من سفر وزير الخارجية باول والممثل التجاري الأميركي زيليك لحضور الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن الشهر القادم، وذلك لزيادة اهتمامنا في التحديث الاقتصادي والتغيير الديمقراطي، ولبناء شراكات مع شعوب وقيادات في المنطقة وهي الطريقة الوحيدة للنجاح.

هذا ظرف بالغ الأهمية في الشرق الأوسط. وأنا لست ساذجا، كما أنه ليست لدي أوهام بشأن مدى ما ستكون عليه التحديات والصعوبات من ضخامة. غير أن مفكرين وقادة شجعانا في المنطقة، وكثيرون منهم بين الحضور، بدأوا يختطون طريقاً من الأمل والفرص. والرئيس بوش مصمم على عمل كل ما في وسعه للمساعدة.

إذا أمكننا أن نطبق القوة الأميركية مع إحساس بالهدفية والمنظورية فضلاً عن التواضع؛ وإذا أمكننا أن نؤيد التغيير الديمقراطي في إطار استراتيجية أوسع للتحديث الاقتصادي، والسلام الإسرائيلي الفلسطيني وعراق جديد مزدهر؛ وإذا أمكننا أن نفهم الصلات بين تلك القضايا وما هو مهم للمصالح الأميركية على مدى سنين عديدة قادمة، فعندئذ يمكن لوقت الأزمات أن يصبح نقطة تحول، نقطة تحول يبدأ فيها الأمل بأن يحل محل اليأس الذي يتغذى عليه المتطرفون العنيفون ■

المجازفة بخوض السلام في الشرق الأوسط [1]

دومينيك دوفيلبان

بعد مضي عشر سنوات على توقيع ياسر عرفات واسحق رابين على إعلان واشنطن، يشهد النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني بلا شك أسوأ الأوضاع منذ العام ١٩٦٧. فالعنف يومي، والانتفاضة الثانية دخلت في سنتها الرابعة وأدت إلى نحو ٣٥٠٠ قتيل. «خريطة الطريق» التي أعدتها المجموعة الرباعية الدولية معطلة، والفلسطينيون والإسرائيليون الذين كانوا تقاربوا بفضل نهج أوسلو، بات يفصلهم اليوم عداء عميق.

هل أصبحنا ضمن دوامة من العنف لا عودة عنها؟ وهل يسعنا ترك هذين الشعبين بلا أي منظور آخر سوى المزيد من الألم والقتلى؟ هل أن الأسرة الدولية التي تمكنت من حل نزاعات معقدة في افريقيا الجنوبية والبلقان، عاجزة عن إحلال العدل والأمن والأمل لدى الإسرائيليين والفلسطينيين؟ علينا أن نعبئ أنفسنا للتحرك وتشجيع كل أولئك الذين يرغبون بالتقدم نحو السلام.

إن نهج «خريطة الطريق» الذي اطلق في العقبة في حزيران (يونيو) الماضي توقف في غضون أربعة شهور، على رغم أنه حظي بموافقة الطرفين وبدعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة.

وبإمكاننا الخروج من المأزق الحالي إذا احترمت الأطراف والمجتمع الدولي بعض المبادئ الأساسية:

* **المبدأ الأول:** المجازفة بخوض السلام والإقدام على خيار الإرادة في مواجهة الفوضى. ومن دون ذلك، ما من خطة يمكن أن تؤدي إلى نتيجة. وعدم اليقين سيفتح المجال أمام المزيد من العنف والمراوحة الاقتصادية.

(١) جريدة «الحياة» اللندنية، تاريخ ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٣.

لا يزال الشعبان يريدان السلام ويقبلان بالتضحيات التي يتطلبها، وكل الاستطلاعات تظهر ذلك. فعلى قادتهم الاصغاء لهذه الإرادة على ان يأخذ كل منهما في الاعتبار ما يغذي المخاوف والكبت وعدم الفهم لدى الطرف الآخر.

* **المبدأ الثاني:** ازالة الإبهام. إن الحذر القائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين يفرض أكثر من أي وقت مضى وضوح الهدف من نهج التفاوض، بالدرجة الأولى. إن «خريطة الطريق» تشير إلى الهدف الذي ينبغي التوصل إليه: دولتان تعيشان بأمن جنباً إلى جنب، وانهاء الاحتلال الذي بدأ سنة ١٩٦٧، والاعتراف بإسرائيل من جانب جيرانها، وأولاً من جانب الفلسطينيين. فعلى الفلسطينيين والإسرائيليين أن يقولوا بوضوح إن للشعب الآخر الحق في الوجود في إطار حدود معترف بها دولياً.

فما بدا قائماً بعد سنوات من الجهد، يبدو اليوم موضع إعادة نظر. الاعتراف المتبادل المنبثق من مدريد وأوسلو بات أقل وضوحاً. والالتزام بحدود ١٩٦٧ يبدو بحد ذاته هشاً. ولكن لا يمكن أن يكون هناك تقدم إلا إذا أقرّ كل طرف بحقوق الآخر، وأولاً بحقوقه الجغرافية.

إن الشرعية الدولية تفرض نفسها على الجميع، فالفلسطينيون لا يمكنهم ترجيح القرارات التي تشكل أساساً لمطالبهم ونسيان كون قرار للأمم المتحدة هو أيضاً انشأ إسرائيل. والإسرائيليون لا يمكنهم التشبث بالحقوق غير القابلة للنقض التي تعود لهم بموجب قرارات الأمم المتحدة، من دون الأخذ في الاعتبار تلك التي تؤكد حقوق الفلسطينيين.

* **المبدأ الثالث:** وضع حد لمنطق الثوابت، التي تمثل وصفة تقود إلى الفشل. إن فرض الالتزامات على الطرف الآخر، من دون القيام بالمثل يجمد أي حركة. وبالعكس، فإن القرارات المتخذة من البعض تحمل الآخرين على الأمر نفسه. فالإسرائيليون بحاجة لأن يقتنعوا بعزم الفلسطينيين على وقف العنف من خلال خطوات ملموسة اعتقال الإرهابيين ومحاكمتهم وإزالة منشآت المجموعات الإرهابية

وجمع الأسلحة وقطع الموارد المالية عنهم. ولا يمكن للفلسطينيين أن يحققوا تقدما إلا إذا اتخذت إسرائيل قرارات بتفكيك المستوطنات واطلاق السجناء ورفع حظر التجول والانتقال الحر بين المناطق، معربة بالملموس عن إرادة في التقدم.

إن التركيز على شخص ياسر عرفات لا يبرره لا المنطق ولا المبادئ، فما من شيء ملحوظ يمكن أن يبرم بين الإسرائيليين والفلسطينيين من دون موافقته. فكيف يمكن المطالبة بفلسطين ديموقراطية ورفض ذلك الذي انتخبه الفلسطينيون؟

على غرار غالبية الأسرة الدولية، فإن فرنسا وأوروبا ترفضان التهديدات بطرد ياسر عرفات، التي قال عنها الرئيس جاك شيراك إنها قرارات ستشكل إذا ما طبقت «خطأ فادحاً».

وكما شهدنا في الأسابيع الأخيرة، فإن التمسك بشروط مسبقة أمنية لا يؤدي إلى شيء، بل انه حال دون معاودة المفاوضات ولم يؤد إلى المزيد من الأمن للإسرائيليين، وخول الإرهابيين السيطرة على جدول الأعمال، وهو مبني على فكرة خاطئة مفادها ان إلغاء عدد معين من الناشطين يمكن «أن يخلي سبيل» العناصر الأكثر عداء للسلام، ولكن على العكس فإن هذه الأعمال غير القابلة للتبرير تبرز عناصر جديدة.

إن فرنسا لا تتهاون مع الإرهاب، فقد وافقت على ادراج «حماس» على اللائحة الأوروبية للمنظمات الإرهابية بعدما أعلنت هذه الحركة مسؤوليتها عن الاعتداء الذي قتل ٢٢ إسرائيلياً في القدس في ١٩ آب (اغسطس). لكن بلادنا أشارت في الوقت نفسه إلى أن هذا القرار قابل للمراجعة بمجرد أن تعدل «حماس» عن العنف والإرهاب وتكرس نشاطها للعمل السياسي.

وفرنسا لم يكن بوسعها أن تبقى بلا رد فعل حيال عمل بهذه الخطورة، على رغم معرفتها بأن المسؤوليات مشتركة على صعيد فشل الهدنة. ولذا فإنها طالبت الاتحاد الأوروبي بأن يؤكد في إعلان قوي في ١١ أيلول (سبتمبر) الواجبات السياسية لكلا الطرفين كي يتسنى تطبيق «خريطة الطريق».

* **المبدأ الرابع:** التحرك سريعاً. إن الجدول الزمني المنصوص عليه في «خريطة الطريق» تم تجاوزه. وينبغي علينا التعويض عن التأخير. فهذه الخطة التي تنص على مراحل تفرض نفسها على الجميع. وينبغي انجاز المراحل سريعاً من أجل إثارة ديناميكية ايجابية. فالعنصر الحاسم لحمل السكان على تأييد هذا النهج، يكمن في الظهور السريع للنتائج الملموسة. هذا هو الشرط لتضييق الهامش أمام أنصار العنف من الفلسطينيين، ولكي يستعيد الإسرائيليون في الوقت نفسه المزيد من الأمن لإعادة احياء اقتصادهم، فالأزمة السياسية تمدد الأزمة الاقتصادية، والسلام يسمح بالازدهار.

* **المبدأ الخامس:** العمل جماعياً، فهذا كان من أكثر الأوجه الواعدة في عمل المجموعة الرباعية الدولية، لأن كل الآراء ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، ولأن تضافر الخبرات المختلفة يعزز فرصنا في النجاح. فلن يكون هناك حل دائم من دون وحدة الأسرة الدولية، ومن هذا المنطلق فإن غياب ثلاثة من أعضاء المجموعة الرباعية الدولية مؤسف.

على أوروبا أن تلعب دورها في تسوية هذا النزاع، فهي الشريك التجاري الأول لإسرائيل والممول الأول للفلسطينيين، وهي وضعت معظم المبادئ التي باتت معتمدة كأساس لحل النزاع. لا تسعى أوروبا إلى مكاسب استراتيجية أو اقتصادية في عملها من أجل السلام. لكن لا يسعها أن تكتفي بالبقاء بمثابة «مبتكر أفكار»، أو بالأحرى «دفتر شيكات» للتخفيف من آثار احتلال الأراضي الفلسطينية.

ينبغي أن تستعيد أوروبا مكانتها كاملة في إطار جهود السلام، ولذا ينبغي على المجموعة الرباعية الدولية، وفقاً لما تنص عليه «خريطة الطريق» ان «تجتمع بانتظام على مستوى وزاري لتقويم كيفية تطبيق الأطراف للخطة». وعلى قاعدة هذه المبادئ الخمسة، علينا واجب جماعي بالتحرك. فالرهان على انفجار السلطة لدى الفلسطينيين هو من الحسابات القصيرة المدى، إذ ينبغي على العكس مساعدة رئيس الحكومة أحمد قريع على النجاح، ومساعدته على أن يظهر للفلسطينيين أنه في الإمكان الحصول على المزيد من النتائج عبر التفاوض وليس

عبر العنف. وفرنسا ستعمل على ذلك.

إن الأحداث المأسوية في الأسابيع الماضية يمكن أن تبدو كإعادة نظر في المبادئ الرئيسية التي حكمت انجاز «خارطة الطريق» والجدول الزمني الذي تنص عليه. ونحن نعتبر أنه ينبغي على العكس التمسك بخطة السلام هذه وتسريع وتيرة وضعها قيد التطبيق بحيث يصبح من المتعذر العودة عنها. على أي أساس؟ على أساس التأكيد الواضح، هنا، كما في العراق، لمبدأ السيادة. فهو يشكل بالفعل الشرط المسبق الإلزامي لمسؤولية كل من الأطراف. وكيف يطبق هذا المبدأ في الواقع؟ عبر الاعتراف بدولة فلسطينية تعيش إلى جانب دولة إسرائيل. وعبر دعم الأسرة الدولية، وأيضاً عن الطريق الديموقراطي: فلِمَ لا نتطلع إلى استفتاء يمكن لكل من الشعبين أن يبدي عبره تأييده للسلام؟

ينبغي أن تندرج هذه الاحتمالات في صلب المؤتمر الدولي المنصوص عليه في «خارطة الطريق»، والذي ينبغي أن يشكل مرحلة رئيسية تؤكد التزام العالم تسوية هذا النزاع عبر نهج سلمي، يتسم بطابع شمولي ضروري، فالمساران السوري واللبناني هما عنصر حتمي في الحل الدائم. وفي الوقت نفسه، لنتوقف سريعاً عند اجراءات الوجود الدولي على الأرض مدنياً وعسكرياً. إن الإسرائيليين بحاجة إلى الأمن، وهذا حق غير قابل للنقاش. ولكن لا القمع ولا الحائط الذي يجري بناؤه كفيلان بتأمينه. والفلسطينيون بحاجة لأن يشهدوا رحيل الجيش الذي يحتلهم ويخنق اقتصادهم. وهم أيضاً بحاجة إلى مساعدة تقنية قوية لإعادة انشاء أجهزتهم العامة، لأن شلل الإدارة الفلسطينية أوجد ميلاً للاستعاضة عنها بالمجموعات الراديكالية.

إن الأسرة الدولية لا تفتقر للأدوات اللازمة لمعالجة هذه المسائل. ففي أماكن أخرى، نشرت قوات إعادة احلال الهدوء. وفي اماكن اخرى لإعادة إنشاء الإدارات المدمرة من جراء نزاع. ونحن ندرك المجازفة المترتبة على مثل هذه المهمة. إنها مجازفات السلام. ومن المؤكد أن مثل هذا الوجود الدولي غير ممكن إلا بموافقة الأطراف. ولكن من الذي سيخسر من جرائه؟ بالطبع ليس الإسرائيليون

الذين سيكون أمنهم مضموناً بوجود جنود جاؤوا من الدول الكبرى الرئيسية في العالم. وبالطبع ليس الفلسطينيين الذين سيشهدون رحيل الجيش الإسرائيلي وانتشار قوة دولية موقتة، وسيحصلون على مساعدة مهمة لبناء دولتهم. وليست الأسرة الدولية التي سيمكنها التطلع نحو نهاية النزاع.

مرة أخرى ينبغي التحرك سريعاً. فالشرق الأوسط ممزق. والأزمات تمنعه من أن يتطور ويصبح أكثر حداثة ويندمج في الاقتصاد الدولي. ومن واجبنا ومصلحتنا أن نساعده على الخروج من هذا الركود وعلى استعادة ثقته بنفسه. ان الصدمة التي حلّت بالعراق وتفاقم النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يشكلان ضربات إضافية لمنطقة مبعثرة بين الغضب والانصياع. ان الشعور بانعدام العدل وبوجود «وزنين ومكيالين» يربط بين هاتين الأزمتين ويثير حذراً خطيراً حيال باقي العالم.

إن الدول العربية قبلت بوجود إسرائيل، وفقاً لما أظهرته المبادرة الشجاعة للأمير عبدالله التي أقرتها القمة العربية في آذار (مارس) ٢٠٠٢. والشعب الإسرائيلي بغالبيته الواسعة يقبل بحق الفلسطينيين بدولة. وهذان تطوران رئيسيان.

التنازلات ستكون حتمية واعادات النظر مؤلمة، ولكنه لا بد من استخلاص النتائج من المأزق القائم بتعبئة كل الطاقات وبتسريع الحركة في المجالات كافة. فلنتحمل مسؤولياتنا، معاً مع كل أطراف ودول المنطقة، ولنستخدم قوة السلام لننشئ غداً الدولة الفلسطينية، الضمانة الحقيقية الوحيدة لأمن إسرائيل. هذا هو الطموح الذي ينبغي أن نحدده لأنفسنا والذي من واجبنا أن نحمله بجلاء ومسؤولية وعزم ■

ضرورة لا مفر منها: قيادة أميركية لتطبيق خريطة الطريق [1]

هنري كيسنجر

(..) كل الاطراف التزمت ــ بنسب قناعة مختلفة ــ بوثيقة تضم اربعين خطوة متتابعة يتم القيام بها في ثلاث مراحل. اعدت الوثيقة من قبل الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الاوروبي ومندوب عن الأمين العام للامم المتحدة، واطلق عليها اسم «خارطة الطريق»، ومن المقرر ان يراقب تنفيذها من قبل اللجنة الرباعية التي صاغتها.

من المؤكد ان بعض تلك التصريحات والتعهدات سمعت من قبل، خصوصاً في الفترة التي تبعت توقيع اتفاق اوسلو. وبعض التصريحات يراد لها ان تكون غطاء لتقاذف المسؤولية بالفشل الحتمي المتوقع.

الحقيقة تبقى بأن التعهدات كانت عريضة وقدمت بحضور بوش الذي تعهد بتتبع التطبيق. على الرغم من ذلك، علينا التنبه بألا نبالغ في معاني «خارطة الطريق». انها ليست وصفة لحل عقدة الشرق الاوسط، بل هي تمثل حلاً وسطاً معقولاً لأهداف عامة. هذه الأهداف تبدو وكأنه من الممكن تحقيقها من كل طرف على انفراد ولكن في وقت متزامن. والواقع ان «خارطة الطريق» لا تضع نهجاً توضيحياً، او نظاماً للمرجعية، او حتى تتابعاً للمهام في كل مرحلة. الصياغة تتجه للتعميم، فمثلاً في ما يتعلق باللاجئين، تطالب الخطة بتسوية «عادلة وقانونية وواقعية». بالنسبة للفلسطينيين فإن «تسوية عادلة وقانونية» تعني عودة معظم اللاجئين، وبالنسبة للإسرائيليين فإن «تسوية واقعية» تعني على الاغلب عودة رمزية للاجئين. المفاوضون سيمضون في عملهم عبر هذه العموميات مدعمين بعناصر ايجابية تضمن الديمومة. ولعل ابرز تغيير في المنطقة هو ما انجزته السياسة الأميركية عبر التخلص من العراق كقوة عسكرية مميزة، وهو ما ازاح

(١) جريدة «الشرق الأوسط» تاريخ ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٣.

لفترة مهمة مقبلة احتمال قيام حرب تقليدية بين العرب وإسرائيل. الإصرار الأميركي على قيام السلطة الفلسطينية بافراز مفاوض اكثر تمثيلاً ومسؤولية من عرفات، وفر المساحة والاطار لاضعاف بنية الارهاب في الضفة الغربية. هذه العوامل مجتمعة شجعت شارون على تقديم عرض بازالة المستوطنات التي اقيمت مخالفة للقانون الإسرائيلي، وان يوافق على اقامة دولة فلسطينية «متواصلة» المناطق ـ وهي كلمة السر لفتح حوار حول مستقبل للمستوطنات يتماشى مع هذا الهدف. الطرفان لديهما الاسباب الذاتية لمراجعة مواقفهما السابقة. الفلسطينيون، وكما قال محمود عباس، تحملوا خسائر جسيمة واعاقة تامة لاقتصادهم. إسرائيل تعلمت ان عاملي الوقت والديموغرافيا يهددان بقاءها، لان كثافة عربية سكانية سريعة النمو تعيق فرص دولة يهودية وديمقراطية في آن واحد. ثم ان ضم نسبة كبيرة من الضفة الغربية لم يعد عملية في صالح إسرائيل. لهذا، تتوفر كل الاسباب لتقدم عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، هذا اذا كانت الامور ترتبط بالاسباب اصلاً. لكن الاسباب يجب ان تراعي الكراهية المتأصلة، والخلافات التي تتكرر منذ جيلين. الطرفان لا يزالان يختلفان حول التعريفات المتعلقة بالأمن والحدود واللاجئين والقدس. المشكلة الأشد هي عمق انعدام الثقة بين الأطراف. الفلسطينيون يعتقدون أن إسرائيل تهدف الى تحجيم الدولة الفلسطينية في مجموعة جزر محاطة بمناطق إسرائيلية وتتخللها طرق إسرائيلية. باختصار، دولة لا تختلف عن الحكم الذاتي المحدود. هذا التعريف يجد دعماً في تصريحات شارون على مدار السنوات. ولهذا كان استعمال الرئيس بوش كلمة «متواصلة» في وصفه لمناطق الدولة الفلسطينية المزمعة، مفصل التأثير.

هذا الوصف يحمل معنى ان المستوطنات التي ستبقى في مناطق الدولة الفلسطينية ستكون تحت الادارة الفلسطينية، هذا إذا أمكن بقاؤها هناك.

على الجانب الآخر، معظم الإسرائيليين مقتنعون بأن أي اتفاق يعني للفلسطينيين مجرد مرحلة على طريق التخلص النهائي من إسرائيل.

الإعلام والكتب العربية والفلسطينية، والتلفزيونات العربية والفلسطينية،

تتعامل مع إسرائيل ككيان غير شرعي يجب تخليص العالم العربي منه. الفلسطينيون لم يعترفوا أبداً، بإخلاص، بحق إسرائيل في البقاء.

في كل البلاد العربية ــ بما فيها فلسطين ــ هناك ربما أغلبية من المجموعات لن تعترف بشرعية إسرائيل، حتى بعد الحل الشامل.

عدد قليل من الدول العربية اعترف بإسرائيل، والقلة التي فعلت ذلك ــ مثل مصر ــ خففت العلاقات الدبلوماسية إلى عدمية مضحكة.

بالإضافة لذلك، وبينما قامت «خارطة الطريق» بدور فعال في تحريك العملية، فان الرباعية التي أعدت الوثيقة ليست هي الإطار المثالي، في نظر الولايات المتحدة، لمتابعة الخطة.

فحسب «خارطة الطريق»، على الرباعية الاجتماع دورياً لمراجعة وتقييم العملية واقتراح الإجراءات على الطرفين في مواجهة الصعاب. لكن رؤية الأطراف الأخرى لخريطة الطريق (الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة) هي فرض تفسيرها للخطة بواسطة الضغط الأميركي.

هذا يشمل عودة إسرائيل لحدود ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة جداً، والنتيجة تخلي إسرائيل عن كل ــ أو تقريباً كل ــ المستوطنات التي أقيمت منذ ذلك الحين، وتقسيم القدس، وعودة بعض الفلسطينيين حسب تفسير عودة اللاجئين، ونهاية للإرهاب.

وفي الواقع لن يمكن التقدم بلا ضغط من الأميركيين، لكن لا يمكن الطلب من أميركا أن تكسر ظهر إسرائيل الفعلي وان تخاطر بوجودها كدولة مستقلة. عسكرياً فان الطرف الأقوى وبتميز هو إسرائيل، ولكنها ديموغرافياً واستراتيجيا في وضع لا تحسد عليه.

ولأنها عاشت معظم حياتها غير معترف بها من الجيران، وكانت عرضة للإرهاب المنظم، ومحاطة بدول تعتبر ذاتها في حالة حرب معها، وتعرف أنها

عرضة لحملة إعلامية مناهضة لوجودها في كل العالم الإسلامي، فان إسرائيل لن ترهن نجاتها بتعهدات وضمانات من دون اعتراف واضح بمتطلباتها الأمنية.

لقد عرفت كل رؤساء ووزراء إسرائيل منذ غولدا مائير، ولا احد منهم يقر بإمكانية الدفاع عن حدود ١٩٦٧، ولا توجد حكومة إسرائيلية مقبلة يتوقع ان تحيد عن هذا الاستنتاج. لم تقر أي حكومة إسرائيلية أبداً ــ بشكل رسمي ــ بالتنازل عن أي مستوطنات سمح بها، وهي تضم سكاناً بنسبة تزيد على خمسة في المائة من اليهود في كل فلسطين.

ولن توافق أي حكومة إسرائيلية على عودة إعداد مؤثرة من اللاجئين الفلسطينيين، أو حتى عودة أي منهم.إذا تم إلزام إسرائيل بشروط كهذه، فقد يؤدي الأمر إلى التدمير الفعلي لقدرة الدولة بالاعتماد على الذات قد يفقد السكان ثقتهم، وبعضهم قد يبحث عن مستقبله في مكان آخر. وإسرائيل المكسرة قد تتحول إلى دولة عالة تابعة تبحث عن الأمان في كل عاصفة، وتفقد تدريجياً قدرة الوقوف على قدميها، وبالتالي تصبح ثقلاً على العلاقات الأميركية ــ العربية، وتؤثر عليها سلباً مع الزمن.

إن القيادة الأميركية القوية والحاذقة أوصلت الأمور بحساسية إلى هذه النقطة، وعليها بالمقابل مواصلة الملاحة في المرحلة المقبلة من خلال ما يلي:

ــ على الولايات المتحدة إقناع العالم العربي أن الإرهاب ليس استراتيجية، ولكنه نهاية الطريق، ولا يمكن الاحتفاظ به كاحتياط عبر هدنة. ولكن يجب التخلص من الإرهاب وتدمير بنيته كشرط مسبق لتقدم ملحوظ في العملية السلمية.

ــ يجب إقناع إسرائيل أن تضحي من اجل السلام بأكثر مما عُرض حتى الآن، بما في ذلك التنازل عن بعض المستوطنات.

ــ الدول الأخرى المؤيدة لــ«خارطة الطريق»، وكذلك حلفاء واشنطن، يجب إفهامهم أن دورهم الأهم هو تشجيع الطرفين على تسوية توازن بين التضحيات. أن مبادلة الأرض بالاعتراف ــ وهي عملية لا يمكن التراجع عنها إذا تمت ــ لا تقدم ذلك التوازن المطلوب. من خلال إحساسه بأهمية الوصول إلى

مفصلية المشكلة، اختصر الرئيس بوش القضية في أساسين: إنهاء الإرهاب في الطرف العربي، وإنهاء إقامة مستوطنات جديدة في إسرائيل والحد من المتواصل منها.

وفي هذا الصدد فإن إنهاء الإرهاب يجب أن يتجاوز إعلان الهدنة، كونها تبقي التهديد حياً، والوصول إلى تفكيك أسس البناء الإرهابي. في الوقت ذاته، على إسرائيل اخذ رؤية الرئيس لدولة فلسطينية متواصلة بجدية.

وهذا لا يعني فقط إنهاء المستوطنات الجديدة، ولكن الحد مما هو موجود لتنفيذ الوعد بدولة فلسطينية متواصلة. الاستنتاج العملي هو أن هدف «خارطة الطريق» بالتوصل لحل نهائي مع حلول عام ٢٠٠٥ غير قابل للإنجاز.

فمن غير المتوقع أن رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد المتنازع مع عرفات سيكون في وضع، أثناء المرحلة المبكرة لخارطة الطريق، يعلن فيه التنازل عن حق الفلسطينيين في العودة إلى مناطقهم الأصلية. كما انه من غير المتوقع أن إسرائيل ستوقع على اتفاق نهائي لا يشمل هذا البند، أو أنها ستوافق على ترحيل مواطنيها من المستوطنات قبل فترة اختبارية من دون إرهاب. هذا إذا وافقت على ذلك أصلاً. وإذا لم يكن من المستطاع التوصل للسلام في الإطار الزمني المحدد ضمن «خارطة الطريق»، فانه من الممكن إقامة دولة فلسطينية مؤقتة كما هو مقرر في المرحلة الثانية من الخارطة. لن يكون الهدف سلاماً نهائياً، وهو تطلع شرعي، وإنما تعايش لا بد منه كمقدمة للسلام.

إن مفاوضات ملائمة للجدول الزمني في «خارطة الطريق» يمكنها التوصل لإقامة دولة فلسطينية في كل المناطق التي كانت مدارة فلسطينياً حتى سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١. في المقابل سيكون على الدولة الفلسطينية الجديدة أن تنهي التحريض على الإرهاب في كل إعلامها العام وفي المدارس، وان تقوم بعمل فعلي لتدمير بنية الإرهاب، لا ان توقف عملياته فقط وإنما تحافظ على التهديد به. إن دولة فلسطينية كهذه يمكنها أن تختبر احتمالات الحياة إلى جانب إسرائيل، ويمكنها

ان توفر الفرص لتطوير حياة طبيعية للشعبين. ومن جهتها تستطيع الرباعية التعهد بأن حلا كهذا ليس نهائياً، وان المرحلة الثالثة من «خارطة الطريق» ستحل قضايا اللاجئين والقدس وإقامة الحدود النهائية التي تحسّن الأمن في مناطق اقل حساسية، وربما إعادة بعض السكان الفلسطينيين الموجودين الآن في إسرائيل إلى مناطق الحكم الفلسطيني.

في هذه الأثناء يجب بذل جهود حثيثة للتخفيف عن اللاجئين. فالذين في المخيمات يمكن استيعابهم في الدولة الفلسطينية الجديدة، أو في بعض الدول العربية الأخرى ضمن عملية مدعمة وممولة بمبالغ كبيرة من الولايات المتحدة وأوروبا والدول العربية. وفي الاتجاه ذاته يتم أثناء اتفاق مرحلي كهذا العمل على إيجاد حل لقضية المستوطنات الإسرائيلية التي ستجد نفسها داخل التواصل الفلسطيني.

هذا هو افضل، وربما الطريق الوحيد، لاختبار فرص السلام النهائي ■

شيء ما يحدث تحت الجمود الصوري [(١)]

هنري كيسنجر

النزاع العربي ـ الإسرائيلي هو، فوق كل شيء، مواجهة بين وجهات نظر. بالنسبة للفلسطينيين الطرد من الأرض التي اعتبرت على مدى مئات السنين عربية هو جرح مفتوح؛ إن تقبل الغزو الإسرائيلي كان، حتى الآن، يتجاوز قدرتهم الشعورية والنفسية. الجدل الداخلي بينهم يدور على سؤال كيف نهزم الدولة اليهودية: أبمواجهة مستمرة أم على مراحل. وفقط أقلية صغيرة ترى التعايش غاية مطلوبة.

«خارطة الطريق» التي عرضتها اللجنة الرباعية الدولية هي سلسلة من الاقتراحات الإدارية تهدف إلى أن تؤدي إلي توقيع اتفاق نهائي في عام ٢٠٠٥. أعضاء الرباعية، ما عدا الولايات المتحدة، يعتقدون أن الأدوات الأهم لبلورة اتفاق سلام هي خارطة وقلم رصاص محدد، وعلى الولايات المتحدة أن تفرض النتيجة. الولايات المتحدة، في المقابل، تطالب بعناد بتقديم تفكيك البنى التحتية للإرهاب الفلسطيني على كل مفاوضات حول جزئيات الاتفاق.

الجمود الصوري يعفي على إمكانية نشوء إطار نفسي للاتفاق، الذي ما زال من الصعب تمييزه. في إسرائيل يمر الليكود الآن بعملية وعي بالقنبلة المؤقتة الديمغرافية، التي قد تلد مطلبا عربيا بدولة ثنائية القومية تتحول إلى عربية. تغيير الوضع النفسي في إسرائيل يرمز إلى استعداد للتنازل عن الكثير مما أحتل في عام ١٩٦٧ مقابل موافقة فلسطينية على تقسيم الأرض حسب حدود ١٩٤٨. اعتراف الرأي العام الإسرائيلي بضرورة الدولة الفلسطينية من اجل منع كارثة ديمغرافية يعطي الأساس النفسي المطلوب لبدء الطريق. من جهة أخرى، يمكن أن الفلسطينيين ــ وأكثر فأكثر من الدول العربية ــ قد بدأوا يعلمون أن ليس لديهم أي

(١) «يديعوت» ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٣. ترجمة «المصدر السياسي» ـ القدس ـ almasdar@palnet.com.

خيار عسكري، وان التعايش مع إسرائيل هو لازم، على الأقل لأسباب تكتيكية.

منذ عام ١٩٤٨، كان الفلسطينيون عنصراً مركزياً في رفض المنطقة الموافقة على وجود إسرائيل. لم يكن أي زعيم فلسطيني مستعداً للاعتراف بشكل تام بإسرائيل، أو أن يتخلى عن حق عودة اللاجئين إلى داخلها. حتى الفلسطينيون الذين وقعوا على اتفاق جنيف لم يُبعدوا أكثر من إعطاء إسرائيل أن تزن بنفسها تحديد العدد النهائي للاجئين الذين ستستوعبهم ــ تنازل فارغ من المضمون في ضوء الضغوط الدولية التي ستجري على إسرائيل لزيادة العدد، باسم الاستقرار الإقليمي. على الزعماء الفلسطينيين البرهنة على موافقتهم على استمرار بقاء إسرائيل. إذا كان يستصعبون الحل السريع لأجهزة الإرهاب، فمن المؤكد انهم يستطيعون وضع حد فورا للرفض المنهجي للشرعية الإسرائيلية، وللتحريض على الإرهاب في الإعلام الفلسطيني.

يعتقد كثيرون أن تدخل قوة دولية سيساعد في دفع السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام. ولكن السجل التاريخي للضمانات متعددة الأطراف، وبخاصة في هذه المنطقة، هو مشوه للغاية. وأظن أنها ستظهر فارغة من أي مضمون بالنسبة للإرهاب. إذا كانت القوات الإسرائيلية تستصعب منع تسلل المخربين، فكيف ستفعل ذلك قوة دولية، أو حتى قوة أميركية؟ من المعقول اكثر أن قوة كهذه لن تمنع الإرهاب الفلسطيني ولكن ستتحول إلى حاجز يمنع الرد الإسرائيلي. وسيتحول جنودها إذن إلى رهائن، يضطرون إلى خيانة مهمتهم والإخلاء. لهذا يجب السعي إلى استراتيجيات أخرى، تأخذ في الحسبان المزايا الخاصة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي:

١ــ خط الفصل بين المجتمعين ليس حدا دوليا وإنما فقط خط وقف إطلاق النار في ١٩٤٨ (الذي لم يقبل به الفلسطينيون قط حدا لدولة إسرائيلية شرعية).

٢ــ المجتمعان قريبان أحدهما من الآخر، لا يوجد بينهما أي مجال استراتيجي مهدئ، كذلك الذي تقيمه شبه جزيرة سيناء بين إسرائيل ومصر. لهذا يجب

تأسيس الأمن لا على خطوط ١٩٤٨ وإنما على الخبرة التي أحـــرزت فـــي مواجهة تهديدات أمنية حقة.

٣ــ في كل اتفاق سيحرز في المستقبل، ستكون التنازلات الإســـرائيلية إقليميـــة وملموسة، بينما ستكون التنازلات الفلسطينية في أكثرها نفسية، كتلـــك التـــي يمكن الرجوع فيها. التزام ترك الإرهاب كان جزءا من اتفاق أوسلو، وكـانت النتائج سيئة جدا. إن زعم أن إحراز اتفاق سيعيد بناء الثقة تماما لا يثبت فـــي اختبار المدى القصير.

لهذا يجب أن توزن مجددا المعارضة الأميركية لمفهوم جدار الأمن. الحـاجز المادي الذي يصعب اختراقه سيمكن الانسحاب الإسرائيلي من المدن الفلســـطينية وإخلاء الحواجز، التي تسبب إذلالاً كبيراً جداً للفلســـطينيين. المســتوطنات وراء الجدار ستضطر إلى الاختيار بين العيش تحت السلطة الفلســـطينية والإخـــلاء ــ معارضة الجدار معللة أيضاً بذكر الأسوار التي بنتها أنظمـــة الحكـــم الشـــيوعية، وخاصة على طول الحدود بين الألمانيتين. ولكن تلك الأسوار بنيت من اجل سجن الشعب الذي عاد تحت الحكم الشيوعي، بينما يهدف الجدار الذي تبنيه إسرائيل إلى منع تسلل الإرهابيين من الخارج.

إن الزعم ذي المغزى الأكبر هو أن الجدار الأمنـــي ســيكون عائقـــاً عـــن المصالحة النهائية بين الشعبين. ولكن مصالحة كهذه ستحرز فقط بعد أن يبدأ نمـــو التعايش الحق، وعندما ربما تختفي الحاجة إلى وجود الجدار. وبالطبع، فان تعـدي الجدار إلى ما وراء حدود ١٩٦٧ يجب أن يتقلص إلى الحد الأدنى المطلوب، مـــن ناحية استراتيجية. لا يجب على الولايات المتحدة معارضة الجدار، وإنما محاولـــة تشكيله. أن البديل، الذي يقوم على فرض مبادئ متفق عليها مقبولة، ربما يـــؤدي إلى السلام، ولكن بثمن خلق مقدمة لدورة أخرى من المواجهة.

إن الاتفاق المرحلي قد يكون الطريق الوحيد لمنع أن تكون مشكلة اللاجئيـــن عائقاً لإمكان إحراز اتفاق. كل اتفاق نهائي جدير باسمه يجـــب أن يحـــل مشـــكلة

اللاجئين. لا توجد حكومة إسرائيلية تستطيع المصالحة على أقل من ذلك، وحتى الآن لم يقم الزعيم الفلسطيني الذي يتنازل، بشكل حاسم، عن حق العودة.

إذا ما اتضح أن لا حل لهذه المشكلة، فيستطيع الجدار الأمني أن يعطي خط فصل مؤقتا يمكن من إقامة دولة فلسطينية حتى قبل نهاية النزاع. الإصلاحات الإقليمية يمكن أن توازن بنقل مناطق من السيادة الإسرائيلية إلى السيادة الفلسطينية، وبخاصة مناطق يسكنها العرب ــ وهو الشيء الذي سيخفف من المشكلة الديمغرافية.

توجه كهذا يستلزم تحرير الدبلوماسية شرق الأوسطية من عدد من القيود الشكلية، التي تقوم على نظريات أيديولوجية متشددة. شركاؤنا في اللجنة الرباعية يجب أن يروا السلام في الشرق الأوسط شأنا اكثر تعقيدا من استعمال الولايات المتحدة أداة إحراز تنازلات من إسرائيل مقابل لا يتعدى كثيراً كلمة «سلام». يجب على الفلسطينيين الاختيار بين مطلبي تقبّل حق وصادق للدولة اليهودية وحل مرحلي يشتمل على دولة فلسطينية فوريا ويشير إلى تقدم حقيقي باتجاه حل، حتى إذا لم يكن يحقق آمالهم ومصالحهم كافة. يجب على إسرائيل ترك الدبلوماسية التي تهدف إلى إرهاق محادثها وان تركز، بتنسيق وثيق مع الولايات المتحدة، على التفاصيل الحيوية والجوهرية لمطالبها.

للطرفين، سيكون الحل فادحا. كثيرون في إسرائيل سيرون ترك المستوطنات وتقسيم القدس تنكرا لجزء كبير من تاريخ الدولة اليهودية. وبالنسبة للفلسطينيين، سيكون هذا نهاية الأسطورة التي عاش مجتمعهم في ضوئها. دور أميركا مركزي: عليها أن تكتشف ما إذا كان هنالك خيار مفاوضات مع سوريا. وان تترك وهم أن الولايات المتحدة تستطيع أن تفرض خطة مصدرها وثيقة كهذه أو تلك، وفي الوقت نفسه ــ إن تحرك الأطراف بحزم باتجاه غاية هي الان، وفي نهاية المطاف، تبدو قابلة للتحقيق ■

فهــرس

سلسلة «مؤلفات نايف حواتمه»

١. نايف حواتمه يتحدث

[حوار مطول عن تاريخ المنطقة وسيرة المؤلف]

الطبعة الأولى: دار المناهل (بيروت) ودار الكاتب (دمشق)

الطبعة الثانية: دار الجليل (عمان)

الطبعة الثالثة: دار المسار ودار التقدم العربي (رام الله)

٢. أوسلو والسلام الآخر المتوازن

[من مدريد وحتى نهاية المرحلة الانتقالية]

الطبعة الأولى: دار الأهالي (دمشق) ودار بيسان (بيروت)

الطبعة الثانية: دار الجليل (عمان)

الطبعة الثالثة: دار المسار ودار التقدم العربي (رام الله)

٣. أبعد من أوسلو.. فلسطين إلى أين؟

[أسرار التمديد المتوالي للفترة الانتقالية وتأجيل إعلان السيادة]

الطبعة الأولى والثانية: دار الأهالي (دمشق) ودار بيسان (بيروت)

الطبعة الثالثة: دار الجليل (عمان)

الطبعة الرابعة: دار المسار (رام الله)

٤. الانتفاضة والصراع العربي الإسرائيلي إلى أين؟

[حوار مطول عن الانتفاضة وقضايا الثورة
ومنظمة التحرير والوحدة الوطنية]

الطبعة الأولى: الدار الوطنية الجديدة (دمشق) ودار فرات (لبنان)

سلسلة «الطريق إلى الاستقلال»

١ـ الطريق الوعر

نظرة على المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية
من مدريد إلى أوسلو

أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧

٢ـ سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة

أيلول (سبتمبر) ١٩٩٨

٣ـ القبضة المثقوبة

نظرة على المفاوضات والحركة الجماهيرية
من مجيء نتنياهو إلى بروتوكول الخليل

كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩

٤ـ خمس سنوات على أوسلو

آذار (مارس) ١٩٩٩

٥ـ الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

أيار (مايو) ١٩٩٩

٦ـ من أوسلو إلى واي ريفر

كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠

٧ـ شرم الشيخ.. اللاجئون.. الحل الدائم

تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠

٨ـ عشـية الانـتـفـاضة

نيسان (ابريل) ٢٠٠١

٩ـ الســور الـواقـي..

آب (أغسطس) ٢٠٠٣

١٠ـ.. ما بعد السور الواقي

أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٣

١١ـ خارطة الطريق.. إلى أين؟

نيسان (أبريل) ٢٠٠٤

سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»

١ ـ الجبهة الديمقراطية .. النشأة والمسار

حزيران (يونيو) ٢٠٠١

٢ ـ البرنامج المرحلي .. ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤

صراع ـ وحدة في المقاومة الفلسطينية

نيسان (ابريل) ٢٠٠٢

سلسلة

«يوميات الانتفاضة.. يوميات الاحتلال»

١. انتفاضة الاستقلال.. العام I

تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٢

٢. انتفاضة الاستقلال.. العام II

آب (أغسطس) ٢٠٠٣

٣. انتفاضة الاستقلال.. العام III

نيسان (أبريل) ٢٠٠٤

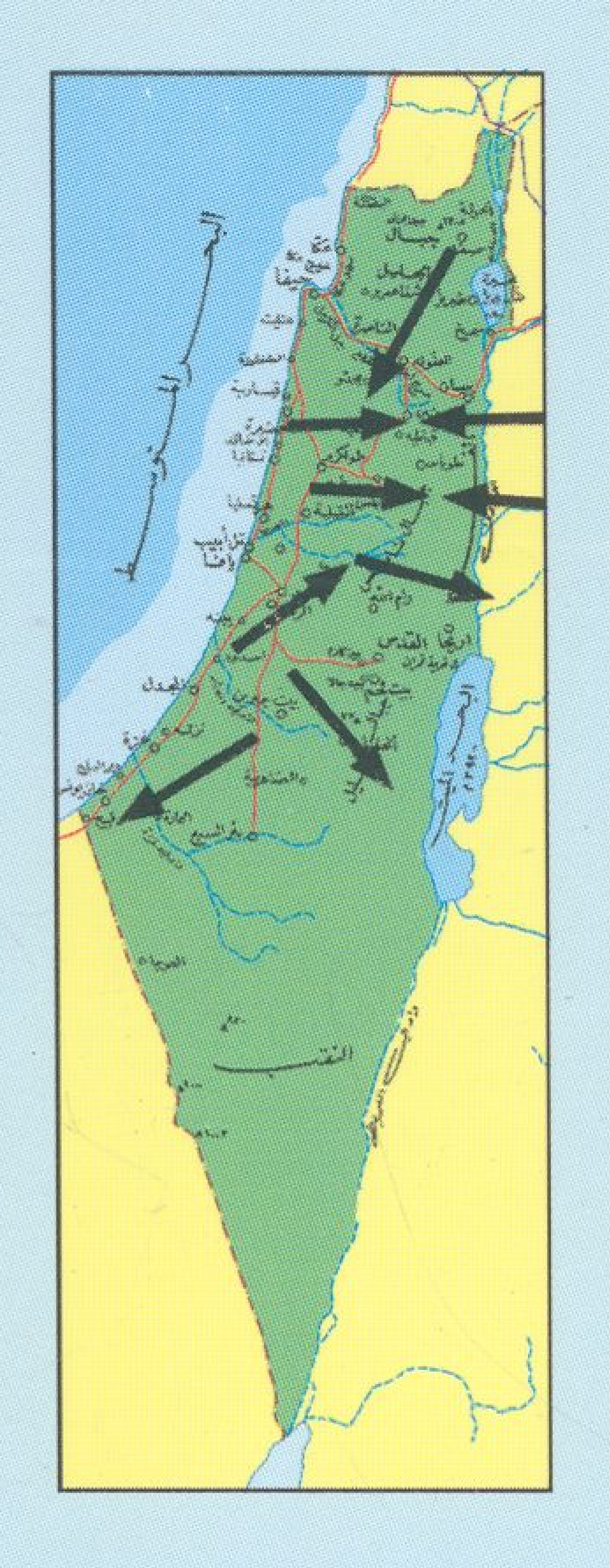
«المجموعة ١٩٤»

مجلة إلكترونية تصدر على الشبكة العالمية للانترنت
دفاعاً عن قضايا اللاجئين وحق العودة

العدد الأول	خريف	٢٠٠١
العدد الثاني	شتاء	٢٠٠١
العدد الثالث	ربيع	٢٠٠٢
العدد الرابع	صيف	٢٠٠٢
العدد الخامس	خريف وشتاء	٢٠٠٢
العدد السادس	ربيع وصيف	٢٠٠٣
العدد السابع	خريف	٢٠٠٣
العدد الثامن والتاسع	شتاء	٢٠٠٣

WWW. group 194. net
E-mail: info@group 194. net

خارطة الطريق.. إلى أين؟



هذا الكتاب ..

.. هو الحادي عشر في سلسلة «الطريق إلى الاستقلال» يعالج «خارطة الطريق» في نصها، وسياقها السياسي، منذ أن رأت النور للمرة الأولى على يد الاتحاد الأوربي، إلى أن تم إعادة تفسيرها على يد حكومة شارون بتحفظاتها الأربعة عشر المعروفة، وعلى يد الإدارة الجمهورية في الولايات المتحدة، على لسان الرئيس بوش في قمة العقبة، وعلى لسان أكثر من مسؤول أمريكي تقاطعت مواقفه وعواطفه مع الموقف الإسرائيلي من «خارطة الطريق».

والكتاب في ستة فصول يتناول «الخارطة

المختلفة، وفي انعكاساتها المتعددة على م

القضية الفلسطينية والأوضاع الإقليمية.

الـ

السعر: لبنان ١٠,٠٠٠ ل.ل * سورية ٣٠٠ ل.س * فلسطين والأردن ٤ دينار أر

الدول الأخرى ١٠ دولارات أو ما يعادلها *